وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د
في علم الاجتماع الحضري موسومة بـــ

التغيرات السوسيوثقافية وعلاقتها بظاهرة الطلاق في الوسط الحضري

دراسة ميدانية بمدينتي تيسمسيلت وتيارت

من إعداد الطالبة:
ط/ سماح هدار

تحت إشراف:
د/ داود عمر

أمام لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
د/ بداوي سميرة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/ داود عمر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د/ الماحي ليلى	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنـــة الجامعية: 2023– 2024

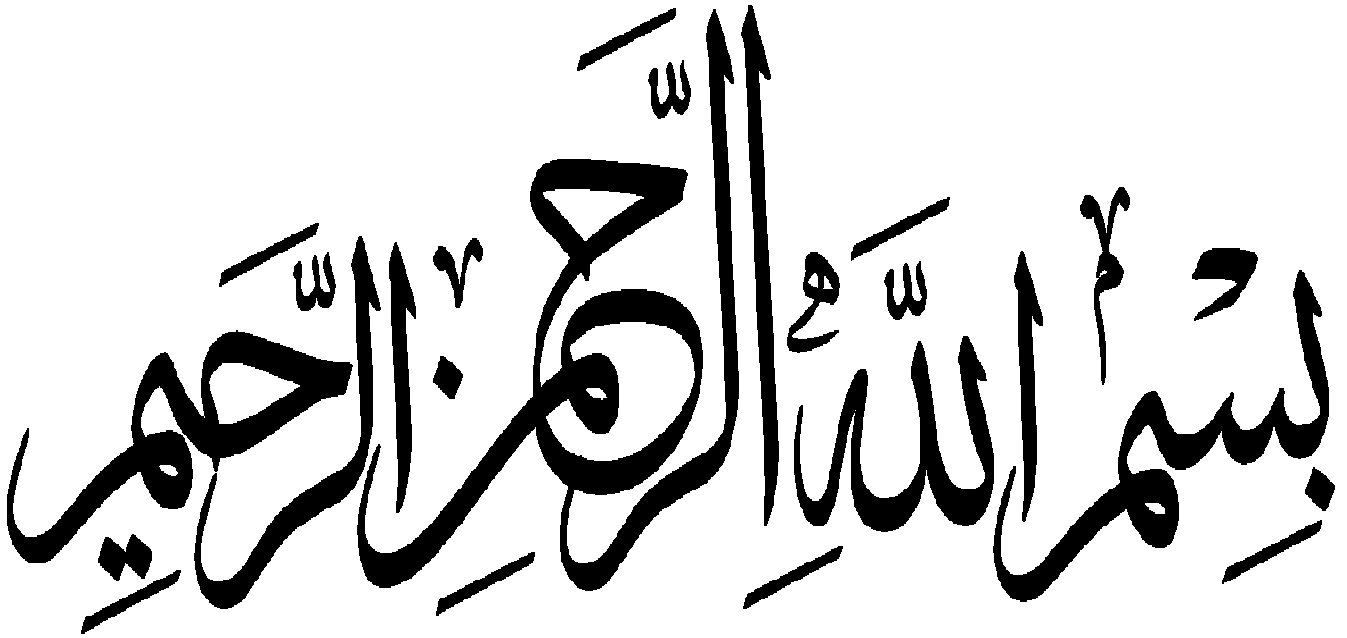
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة عرفان وشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله» صدق رسول الله.

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيمًا لشأنه، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله الدّاعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى، يطيب لي أن نجزي المحبة والشكر والعرفان والتقدير لمن شرفنا بإشرافه على المذكرة الأستاذ الدكتور"داود عمر" لتقديمه الإعانة والمساعدة والتوجيهات القيمة والنصائح الرشيدة التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في استكمال العمل، له منا خالص المحبة والشكر والودّ والامتنان.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كلٌ باسمه ومقامه الرّفيع، لكم جميعًا أقف إجلالا وتقديرًا واحترامًا وعملاً بملاحظاتكم وتصويباتكم القيمة، والتي ستزيد لهذا العمل اتقانًا وتميّزا.

إهـــــــداء

الحمد لله حباً، وشكراً وامتناناً ....

ما كنت لأصل إلى ما وصلت إليه لولا فضل الله ....

فالحمد لله على البدء والختام ....

ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

...

إلى الذي علمي أن الحياة كفاح وسلاحها العلموالمعرفة ....

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إلى أعز رجل في الكون "أبي الغالي"

إلى ملاكي في الحياة، إلى التي ساندتني بصلواتها ودعائها، إلى التي سهرت الليالي لتنير لي دربي

إلى رمز الحب والحنان، إلى أروع امرأة في الوجود "أمي الغالية" ...

إلى جسر المحبة والعطاء، ومصدر قوتي "إخوتي" ....

إلى كل من ساندني بكل حب إلى "صديقاتي العزيزات" ...

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي إلى النهاية

سماح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على علاقة التغيرات السوسيو ثقافية بظاهرة الطلاق في المناطق الحضرية، من منطلق معرفة مختلف الضغوط الأسرية والاجتماعية التي تتعرض لها الزوجة والزوج، وأثر الانفتاح الذي شهده المجتمع الجزائري على الثقافات العالمية، وتأثير ذلك على قيمه وتمثلاته لنمط حياته، وعلاقته بالطرف الآخر وبمجتمعه، ومحاولة تأقلمه وتكييف قيمه الجديدة مع النمط الثقافي التقليدي السائد وما يحمل من قيم الخضوع والطاعة، وتمجيد للروابط القرابية وعلاقات الجيرة.

وبعد الدراسة الميدانية لعينة من المطلقين والمطلقات من وسطين حضريين تبين وجود تلك العلاقة القوية بين ما يشهده المجتمع من تغيرات اجتماعية مرتبطة بمكانة الرجل والمرأة وبتوزيع السلطة داخل الأسر الجديدة، وتشرّب الأفراد لقيم حديثة كالحرية والاستقلالية نتيجة التثاقف وارتفاع معدلات الطلاق في المنطقتين الحضريتين.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، التغيرات الثقافية، التغيرات الاجتماعية، الوسط الحضري.

Summary :

This study aims to identify the relationship between socio -cultural changes and the phenomenon of divorce in urban areas, based on knowledge of the different family and social pressures to which the wife and husband are exposed, and the impact of openness from which Algerian society benefits. witnessing global cultures, and the impact of this on one's values and perceptions of one's lifestyle, and one's relationship with the other party and with one's society, and trying to adapt one's new values to the traditional cultural model dominant and. the values of submission and obedience that it conveys, and the glorification of kinship ties and neighborly relations. After a field study of a sample of divorced men and women from two urban areas, it was revealed that there is a strong relationship between the social changes that society is witnessing regarding the status of men and women and the distribution of power within new families. , and individuals' absorption of modern values such as freedom and independence due to acculturation and high divorce rates in both urban areas. Keywords:

Keywords: divorce, cultural changes, social changes, urban environment.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المدخل المنهجي

1- الإشكالية..... 03

2- أسباب اختيار الموضوع..... 04

3- أهداف الدراسة 04

4- أهمية الدراسة..... 05

5- الدراسات السابقة 05

6- الفرضيات 12

7- التحديد الإجرائي للمفاهيم..... 13

8- المنهج المتبع..... 13

9- المقاربة النظرية..... 15

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد 18

المبحث الأول: التغير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة له 18

1- مفهوم التغير الاجتماعي..... 18

2- المفاهيم المشابهة لمفهوم التغير الاجتماعي 20

2-1 التغير الاجتماعي والتقدم 21

2-2 التغير الاجتماعي والتطور..... 21

2-3 التغير الاجتماعي والنمو 22

2-2 التغير الاجتماعي والتنمية..... 22

2-2 التغير الاجتماعي والتحديث 23
3- التغير الثقافي 24
4- العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي 25
5- عوامل التغير الاجتماعي والتغير الثقافي 26
المبحث الثاني: الطلاق 30
1- تعريف الطلاق، والنظريات المفسرة له، وأقسامه 30
1-1 تعريف الطلاق 30
1-2 النظريات المفسرة لـلطلاق 31
1-3 أقسام الطلاق 33
2- مراحل الطلاق، وأسبابه وآثاره 35
2-1 مراحل الطلاق 35
2-2 أسباب الطلاق 37
2-3 آثار الطلاق 38
المبحث الثالث: الوسط الحضري 40
1- مفهوم التحضر ..... .40
2- مفهوم الحضرية ***Urbanism*** ..... .40
3- نظريات المجتمع الحضري ..... .42
4- التحضر وتأثيره في العلاقات الاجتماعية ..... .47
خلاصة ..... .48

الفصل الثالث: التحقق الميداني

تمهيد **50**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية 50
1- منهج الدراسة 50
2- أدوات جمع البيانات 50
3- مجالات الدراسة 51

4- مجتمع البحث 51
5- عينة الدراسة 51
6- خصائص العينة 52
المبحث الثاني: علاقة التغيرات الإجتماعية والسوسيولوجية بظاهرة الطلاق 57
نتائج الفرضية الأولى 63
المبحث الثالث: علاقة التغيرات الثقافية بظاهرة الطلاق في الوسط الحضري 64
نتائج الفرضية الثانية..... 70
النتائج العامة للدراسة 72
الخاتمة 75
قائمة المصادر والمراجع..... 77
الملاحق..... 81

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	52
2	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	52
3	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	53
4	يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الحياة الزوجية	54
5	يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء	55
6	يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن	56
7	يبين توزيع أفراد العينة حسب سكنها مع الأهل	57
8	يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بأنّ تدخل عائلة الطرف الآخر في أمور حياتهم هو سبب الطلاق	58
9	يبين توزيع أفراد العينة حول الالتزامات الاجتماعية الكثيرة للطرف الآخر هو سبب الطلاق	58
10	يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بأن كثرة أصدقاء الطرف الآخر هو سبب الطلاق	59
11	يبين توزيع أفراد العينة حول تدخل أصدقاء الطرف الآخر وتأجيج الخلافات هو سبب الطلاق	60
12	يبين توزيع أفراد العينة حول الزواجّ بأحد الأقارب هو سبب الطلاق	61
13	يبين توزيع أفراد العينة حول الزواج المبكر هو سبب الطلاق	62
14	يبين توزيع أفراد العينة حول عدم طاعة الزوج أو إصرار الزوج على السيطرة هما سبب الطلاق	64
15	يبين توزيع أفراد العينة حول رأيهم في حرية خروج ودخول الزوجة وسهر الزوج خارج البيت اللذان يتسببان في الطلاق	65
16	يبين توزيع أفراد العينة حول فارق السن الكبير هو سبب الطلاق	66
17	يبين توزيع أفراد العينة حول عدم التعرف على الطرف الآخر قبل الزواج هو سبب الطلاق	67
18	يبين توزيع أفراد العينة حول تفتح الطرف الآخر في علاقته وتسبب ذلك في الطلاق	68
19	يبين توزيع أفراد العينة حول الاهتمام المفرط للطرف الآخر بالانترنت والفايسبوك المسبب للطلاق.	69
20	يبين توزيع أفراد العينة حول عدم التنزه وتغيير الأجواء هو سبب الطلاق	70

مقدّمة

يقتضي البحث في موضوع ظاهرة الطلاق والعوامل المتحكمة في الظاهرة، وفي تطورها ودلالات ذلك العمل بمرجعية معرفية متعددة المداخل، بمعنى أنّ الفهم العميق للظاهرة يستدعي عدم الاكتفاء بزاوية تخصصية واحدة، وهو الأمر الذي لمسناه حينما تطرقنا إلى موضوع الطلاق وعلاقته بالتغيرات السوسيو ثقافية في الوسط الحضري؛ إذ لاحظنا تداخلا كبيرًا بين عدة حقول معرفية كالعلوم القانونية وعلم النفس وعلم الاجتماع والديموغرافيا والأنثروبولوجيا وغيرها من الحقول، هذا التداخل قد وضعنا في حالة مواجهة بين الالتزام بالزاوية التخصصية "علم الاجتماع الحضري"، وضبط حدود الموضوع وعدم الخوض في ظواهر أخرى وثيقة الصلة بموضوعنا كالفجوة الجيلية، والمخيال الاجتماعي، والهامشية، والفقر، والعنف، وعلم اجتماع النّوع، وعلم اجتماع الحياة اليومية وغيرها من الزوايا البحثية، ما صعّب من عملنا، وفرض علينا حذرًا منهجيًا إزاء هذه التداخلات.

وقد نتفق على أنّ المجتمع الجزائري قد شهد تغيرات اجتماعية متتالية، ومرّت عليه أزمات اجتماعية متسلسلة منذ الاستقلال الوطني، وتحولات ثقافية صاحبت الانفتاح على الثقافات الأخرى بفضل تطور تكنولوجيات وسائل الاتصال، ولم تكن الحياة الأسرية بمنأى عن تلك التغيرات والتحولات؛ وظهور أشكال من التحضر "المغشوش" بعد حركات الهجرة والنزوح الكثيف من الأرياف إلى المدن التي لم تكن مهيأةً لاستيعاب الزيادة الديموغرافية المفروضة، ما أدّى إلى بروز أنماط من الإقصاء والحياة الهامشية ورداءة نوعية الحياة وأشكال التمزّق الاجتماعي لفئات أُقتعلت من جذورها وأصولها الاجتماعية بفعل النزوح، حتى أصبحت هذه الوضعيات مجالاً خصبًا للصّراعات القيمية بين القيم الرّيفية المحافظة وقيم الأوساط الحضرية الأكثر تفتحًا، والتي تسببت في اهتزاز العلاقات الاجتماعية في عمومها، والعلاقات الأسرية ونظام الأدوار والخِلافات الزوجية على وجه الخصوص.

لذلك، اخترنا هذا الموضوع لمحاولة البحث عن العلاقة المحتملة بين تلك التغيرات السوسيو ثقافية التي يعرفها الوسط الحضري في كلٍ من مدينتي تيسمسيلت وتيارت، واللتان عرفتا عمليات النّزوح الرّيفي الكثيف إبان تسعينيات القرن الماضي لأسبابٍ أمنية وثقافية، وتوسعات عمرانية لم تشهدها من قبل، حتى تشكّلت فيها أوساط تجمع بين الثقافة الرّيفية والحضرية وهو ما سميناه بالتحضر "المغشوش"، وارتباط تلك التغيرات بظاهرة الطلاق وتطوراتها إذا علمنا بأنّها تعرف معدلات متزايدة وطنيًا في العقود الأخيرة حسب تقارير المركز الوطني للإحصاء.

ولتناول هذا الموضوع اعتمدنا على نظام IMRAD، بحيث قسّمنا الدّراسة إلى ثلاثة فصول، بدءًا بالمدخل، مرورًا بفصل الإطار النّظري للدراسة، وختمناه بفصل التحقق الميداني.

الفصل الأول: المدخل المنهجي

1- الإشكالية

2- أسباب اختيار الموضوع

3- أهداف الدراسة

4- أهمية الدراسة

5- الدراسات السابقة

6- الفرضيات

7- التحديد الإجرائي للمفاهيم

8- المنهج المتبع

9- المقاربة النظرية

1. الإشكالية:

من منطلق اعتبار الأسرة نظامًا اجتماعيًا يؤثر بفضل عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي في تمثلات الناشئة للحياة ولطبيعة التفاعل وشبكة علاقاتهم الاجتماعية، وببروز دور مؤسسات تنشئوية أخرى منفتحة على العوالم الأخرى وثقافتها وقيمها المعروضة بشكلٍ باهرٍ وجذابٍ، تعاظمت تأثيراتها مقابل تراجع البصمة الأسرية على عناصرها، وتضاربت القيم في الأوساط المجتمعية، ووصلت أحيانًا إلى مستوى التناقض والصراع، فلم تعد الأدوار التقليدية وقيمها المتوارثة محل إجماعٍ وتوافقٍ عام، كما تراجعت فعالية الروابط الدّموية والقرابية، واكتفت علاقات الجيرة بأدنى مستويات التفاعل نتيجة التغيرات السوسيو ثقافية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية في عمومها.

ولا يمكن أن تستثني هذه التحولات المجتمع الجزائري، حتى وإن كانت بعض فئاته من الجنسين والتي تسلقت في سلم المنظومة التعليمية إلى أعلى الدرجات، وانفتحت على عالمها الخارجي، واقتحمت عالم العمل والتواصل مع الثقافات الأخرى، قد تشرّبت من قيم الحداثة، واتخذتها منهجها وخطها الأيديولوجي العام، ولم ينعكس ذلك على مستوى الخطاب الذي ظل مشحونًا بكثير من الغموض والتوتر والصور الغامضة للعلاقة بين التقليد والحداثة، فمن جهة تتخذ هذه الفئات أسلوب السخرية والطابع التهكمي من وضع المرأة التقليدي، وتنقد بشدة موضعها وتلومها على اختياراتها، وتدعو بذلك النساء إلى التحرر وتبني القيم المستحدثة، ومن جهة أخرى تتبنى الخطاب الحماسي الذي يدعو إلى الحفاظ على الأصالة الإسلامية والشخصية الجزائرية، وتُوظف في ذلك التراث والتاريخ وتسرد بنوعٍ من القدسية تلك "الحكايات" عن الأمهات والجدّات والصحابيات وصبرهن وتضحياتهن من أجل مواجهة مظاهر الاستلاب والحفاظ على الهوية الإسلامية والشخصية الوطنية.

وبهذه الازدواجية استمرت حالات الغموض والتوتر في خطاب لهذه الفئات، ما انعكس بوضوح على كيفية استيعاب سكان المناطق الحضرية في الجزائر للقيم الجديدة الوافدة، وتمثلهم لقيمهم التقليدية المتصلة بصورة المرأة على وجه الخصوص.

ولعل الحياة الرّيفية بثقافتها التقليدية وقيمها التضامنية الآلية قد شكّلت المخيال الشعبي العام قبيل الاستقلال الوطني، غير أنّ الوضع لم يستمر على هذا الحال؛ إذ عرفت مدن البلد المختلفة حراكًا ديموغرافيًا تصاعديًا بعد أن توالت عمليات النّزوح الرّيفي نحو المدن غداة الاستقلال، واستمرت الجموع المقتحمة للمدن بوتيرة تكاد تكون منتظمة إلى غاية بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي، التي عرفت نزوحًا ريفيًا غير مسبوق نحو المدن الداخلية على وجه الخصوص، ما شكّل ما يمكن تسميته بالتحضر "المغشوش"، بعد تحمّل المدن أعدادًا متزايدة من النازحين من مختلف المناطق الرّيفية القريبة والبعيدة، بالرغم من عدم تملكها لمقومات استيعاب هذه الأعداد المتدفقة من النازحين.

ولم يترتب عن ذلك ظهور أحياء هامشية تستحوذ عليها مظاهر الفقر والعنف ورداءة نوعية الحياة فحسب، بل تمازجت فيها الثقافة التقليدية المتجذرة وما تفرضه المناطق الحضرية من حضورٍ لمنظومةٍ قيميةٍ متلائمةٍ مع الحياة في المدينة ومقتضياتها، وتشكّلت بذلك إحدى الحالات التصادمية بين ثقافتين مختلفتين، وترتب عن هذا التصادم انعكست تأثيرتاتها على الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسريه، ما قد يترتب عن مثل هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية من تلاشٍ للروابط التقليدية وتفكك بنيات اجتماعية، تتمظهر في أسر تلك المناطق الحضرية.

وعليه نتساءل عن ما مدى تأثير تلك التغيرات الاجتماعية والثقافية على معدلات الطلاق؟ وهل يمكن اعتبار التغير الاجتماعي عاملاً من عوامل الطلاق في تلك المناطق الحضرية؟ وهل للتغيرات الثقافية دورٌ في انتشار ظاهرة الطلاق بين أزواج تلك المناطق الحضرية؟

2. أسباب اختيار الموضوع:

من المعروف بأن لكل باحث أسباب تدفع إلى اختيار مشكلة من أجل دراستها والبحث فيها والكشف عن مختلف خباياها تلك الأسباب تعبر عن مدى إحساسه بالمشكلة ورغبته في دراستها والوصول إلى إجابية عن التساؤلات التي يطرحها وبناءا عليه فقد جاء اختيار موضوع "التغيرات السوسيو ثقافية وعلاقتها بظاهرة الطلاق في الوسط الحضري" له جملة من الأسباب، نذكر منها بعض الأسباب الذاتية والأخرى الموضوعية.

1.2 الأسباب الذاتية:

- وقوع ظاهرة الطلاق لإحدى قريباتي، ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه لمحاولة معرفة العوامل المتحكمة في الظاهرة.
- يمس الموضوع قضية من قضايا المرأة ومشكلتها التي تعتبر من اهتماماتي الشخصية.
- الاستفادة الشخصية من تناول هذا الموضوع، بتوسيع مداركي الخاصة، ودعم خبرتي وتجربتي في الحياة.
- اعتقادي بأنّ هذا الموضوع سيفتح أمامي آفاق ومجالات البحث العلمي، لاهتمامي الكبير بالتغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمع الجزائري، ومخلفاتها على الحياة اليومية للفرد والوسط الاجتماعي.
- فضولي العلمي الشديد المرتبط بالقضايا الأسرية وما يحدث فيها من تغيرات عميقة.

2.2 الأسباب الموضوعية:

- موضوع الطلاق من الموضوعات المهمة جدا لما له من آثار متعددة على المجتمع.
- ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر، يجرنا وبحكم تخصصنا إلى البحث عن العوامل المتحكمة في الظاهرة.
- ارتباط ظاهرة الطلاق بالأسرة، وأهمية هذه المؤسسة الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية، وما قد يترتب على الطلاق من تفكك أسري، وتشتتٍ لعناصر الأسرة وتهديدٍ لاستقرار المجتمع.
- الكشف عن علاقة التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة في الأوساط الحضرية القريبة منا بظاهرة الطلاق.

3. أهداف الدراسة:

- إبراز أنواع الطلاق في المجتمعات الإنسانية، وتغير معدلات الظاهرة من زمن إلى آخر، ومن مجتمعٍ إلى آخر.
- الوقوف على بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المتسببة المتحكمة في الظاهرة.
- كشف بعض الآثار الاجتماعية المترتبة عن ظاهرة الطلاق.
- معرفة أهم المشاكل الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها المرأة (على وجه الخصوص) بعد طلاقها.
- بيان طبيعة المشاكل والنتائج المترتبة عن الطلاق وآثارها على المطلقين والأولاد.

4.أهمية الدراسة:

✓ يفرض الموضوع نفسه لتزايد حالات الطلاق بشكل ملفت للانتباه في الأسرة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة.

✓ محاولة التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية المحيطة بموضوع الطلاق، لأجل الوصول إلى رسم مقترح توعوي لمواجهة تزايد معدلات هذه الظاهرة.

✓ الاستفادة من المعطيات والنتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة المرتبطة بالظاهرة المهددة لمستقبل الأسرة خاصة والمجتمع عامة.

5. الدراسات السابقة

5-1 الدراسات السابقة الخاصة بظاهرة الطلاق:

الدراسة الأولى: من إعداد الباحثة: طبال مريم بعنوان **"واقع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري"دراسة ميدانية ببلدية الطاهير ولاية جيجل،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص علم الإجتماع التربية بجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (2017/2016).[1]

وتهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري والمتمثل في الواقع الإجتماعي والنفسي، وكذا التعرف على الظروف الإجتماعية والنفسية التي تعاني منها المطلقة بعد الطلاق، ومعرفة المشكلات التي تواجهها المرأة المطلقة بعد الطلاق، وقد إعتمدت الباحثة على تساؤل رئيسي مفاده:

– ما هو الواقع الإجتماعي والنفسي للمرأة المطلقة في المجتمع الجزائري؟

وتفرع عن هذا السؤال مجموعة من أسئلة فرعية:

- هل يساهم الطلاق في التقليل من التفاعل الإجتماعي للمرأة المطلقة؟
- هل يساهم الطلاق في تدهور الصحة النفسية للمرأة المطلقة؟

ويشمل مجتمع الدراسة النساء المطلقات والبالغ عددهم 43 مطلقة، وتم اعتمادنا في هذه الدراسة على عينة كرة الثلج، والمنهج الوصفي، وكذا الاعتماد على أدوات جمع البيانات المتمثلة في الإستمارة المقابلة السجلات والوثائق.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

– الطلاق لا يساهم في التقليل من التفاعل الإجتماعي للمرأة المطلقة.

– الطلاق يساهم في تدهور الصحة النفسية للمرأة المطلقة.

– التفاعل الأسري للمرأة المطلقة يقلل من المشكلات التي تواجهها بعد طلاقها لما له من علاقة كبيرة في تفاعلها الإجتماعي.

– للمجتمع دور كبير في حياة المطلقة من حيث تقبلها ومساعدتها على التكيف مع الظروف الإجتماعية التي تعيشها.

– تلعب شخصية المرأة المطلقة دورا في تفاعلها الإجتماعي، فالشخصية الواعية والقوية تستطيع مواجهة المجتمع وتقبل آرائه.

[1] طبان مريم، **واقع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري"دراسة ميدانية ببلدية الطاهير ولاية جيجل،** مذكرة ماستر في علم الاجتماع التربية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017/2016.

الدراسة الثانية: من إعداد الباحث: علالي نسيمة- بعنوان **ظروف ما بعد الطلاق وتأثيرها على التفاعل الاجتماعي للمرأة الجزائرية المطلقة "دراسة ميدانية لعينة من المطلقات بولاية ورقلة"** رسالة ماجستير في علم الإجتماع تخصص التنظيم والديناميكيات الاجتماعية والمجتمع 2014/2013. [1]

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير الظروف التي تمر بها المرأة الجزائرية المطلقة على تفاعلها الاجتماعي، وذلك من منطلقي الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية خاصة في ظل الخصوصية الثقافية التي يتميز بها المجتمع في نظرته إلى الطلاق والمرأة المطلقة على وجه الخصوص، لتصل الباحثة في الأخير إلى الواقع الذي تعيشه في ظل هذه الظروف.

طبقت هذه الدراسة في كل من منطقتي تقرت وتماسين (ولاية ورقلة) كمجالين عمرانيين واجتماعيين خصبين للدراسة، وقد تم تقسيمهما إلى مجال عمراني ريفي وهو منطقة تماسين، ومجال عمراني حضري وهو منطقة تقرت ودراسة الظاهرة في هذين المجالين.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقامت الباحثة بدراسة وصفية كانت عبارة عن دراسة حالات مجموعة من النساء المطلقات واللواتي يمثلن مجتمع البحث المستهدف بالدراسة، بحيث أخذت عينة منهن تم سحبها عن طريق الفرز التراكمي وتم اختيارهن بطريقة قصدية، وتمت الدراسة الميدانية من خلال إعداد دليل مقابلة باعتبارها هي الأداة الرئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وكانت هذه المقابلات عبارة عن تفاعل وحوار لفظي تم تسجيله عن طريق الكتابة، وبعد التحليل السوسيولوجي لهذه المقابلات وذلك على أساس الإعتماد على المعالجة الكيفية للبيانات والمنهج الوصفي التحليلي الكيفي.

وقد اعتمدت الباحثة على تساؤل رئيسي مفاده: إلى أي مدى تؤثر الظروف التي تم بها المرأة بعد طلاقها على تفاعلها الاجتماعي المتمثل في أفعالها وعلاقتها الاجتماعية في المجتمع الجزائري؟

ويتفرع هذا التساؤل إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل يمكن للمرأة المطلقة أن تنتج أفعالا اجتماعية تترجم توجهاتها الاجتماعية والثقافية قصد تحقيق ذاتها كفرد فاعل في المجتمع الذي تنتمي إليه؟

- هل للمعاني والرموز التي يحملها النسق القيمي للمجتمع الذي تنتمي إليه المرأة المطلقة عنها علاقة بتفاعلها الاجتماعي بداخله؟

- هل وعي المرأة المطلقة بذاتها يمكنها من إيجاد آليات تعيد من خلالها إنتاج مكانتها الاجتماعية؟

ومن النتائج المتوصل إليها في الدراسة:

- أن الظروف التي تمر بها المرأة بعد طلاقها تؤثر على تفاعلها الاجتماعي سواء في المجال العمراني الريفي أو الحضري، مما يؤثر بطبيعة الحال على علاقاتها وأفعالها الاجتماعية وحتى تحقق ذاتها ومكانتها الاجتماعية،

- أن هذا يتوقف على ثقافة القيم والمعايير للجماعة التي تنتمي إليها هذه المرأة وعلى ما تتلقاه من معان ورموز من طرف هذه الجماعات مما يجعلها تقيم نفسها انطلاقا من تقييم الآخرين لها وعلى مدى وعيها بذاتها إن كانت فاعلة أو العكس.

[1] علالي نسيمة، **ظروف ما بعد الطلاق وتأثيرها على التفاعل الاجتماعي للمرأة الجزائرية المطلقة "دراسة ميدانية لعينة من المطلقات بولاية ورقلة"**، رسالة ماجسنير في علم الإجتماع تخصص التنظيم والديناميكيات الاجتماعية والمجتمع، 2014/2013.

الدراسة الثالثة: من إعداد الباحثة: زلاسي إبرايهم بعنوان: **"عوامل الطلاق في المجتمع الحضري في الجزائر دراسة حالة بمدينة الوادي،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع تخصص علم الإجتماع الحضري بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (2016/2015) [1]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى ظهور ظاهرة الطلاق وتفشيها في المجتمع السوفي.

وقد اعتمدت الباحثة على تساؤل رئيسي مفاده: **ما هي العوامل المؤدية إلى الطلاق في الوسط السوفي بالمجتمع الجزائري ؟** وتفرع عن هذا السؤال مجموعة من أسئلة فرعية:

- هل هي عوامل متصلة بالزوجين وبالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟
- أم هل هي عوامل خارجية متصلة بأسرة الزوجين؟

ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تم اختيار عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة الوادي بالطريقة العمدية وأجريت الدراسة على 100 فرد واعتمد في تحليل للبيانات على أداة الاستمارة.

أظهرت الدراسة أن غالبية المطلقين كان سنهم عند الزواج ما بين 20 و29 سنة وأن مدة زواجهم لم تتعدى الخمس سنوات كما أن للعوامل الإقتصادية والإجتماعية دورا كبيرا في وقوع الطلاق وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز العوامل السكن مع الأهل والظروف الإقتصادية وتدني الدخل.

الدراسة الرابعة: من إعداد الباحث: حمراكروا حميد بعنوان **"التحضر وتغير الأدوار الأسرية" دراسة ميدانية بالحي الشعبي –ديار الزيتون بمدينة عزابة ولاية سكيكدة،** رسالة ماجستير في علم الاجتماع بجامعة الإخوة منتوري قسنطينة (2008/2007) [2].

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول التغيرات التي عرفتها الأسرة الساكنة في الأحياء الشعبية وبمعالجة هذه التغيرات، وهذا التغير مرتبط بالحركة الجغرافية السائدة الأصل الريفي للسكان وبتجمع خاص للمساكن الحي الشعبي الذي يمثل مجتمعا مميزا.

وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة التحضر وذلك من خلال معرفة تأثير الوسط الحضري على التحولات التي تطرأ على الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية من خلال إبراز مدى تغيير الأدوار والإمكانات داخل الأسرة.

وقد تناولت هذه الدراسة الأبعاد التالية:

– على مستوى القيم والمعايير: ما هي درجة ارتباط الأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية بالقيم والمعايير التقليدية في سلوك أفرادها، واتجاهاتهم؟

– على مستوى توزيع الأدوار والمكانات هل أن توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية مازال مرتبطا بعامل السن والجنس؟

---

[1] زلاسي إبرايهم، **عوامل الطلاق في المجتمع الحضري في الجزائر دراسة حالة بمدينة الوادي،** مذكرة ماستر في علم الإجتماع تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2016/2015.

[2] حمراكروا حميد، **"التحضر وتغير الأدوار الأسرية" دراسة ميدانية بالحي الشعبي –ديار الزيتون بمدينة عزابة ولاية سكيكدة،** رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

– على مستوى اختيار الأزواج ما مدى ارتباط اختيار الأزواج بالتقاليد القديمة لدى الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية؟

– على مستوى العلاقات الاجتماعية: هل تتميز العلاقة الاجتماعية بين أفراد الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية بالتضامن العائلي التقليدي أم بالتضامن الاقتصادي الحديث؟

اعتمدت الباحث على المنهج الوصفي الذي أفاده في تشخيص حقيقة الأسرة الساكنة في الحي الشعبي لديار الزيتون بصفة عامة كما أفاده في معرفة التحولات الحقيقية التي طرأت على هذا النسق من خلال تغير الأدوار الداخلية والخارجية له.

واعتمدت أيضا على العينة العشوائية البسيطة، وأخذت نسبة 13.24% من مجتمع الدراسة المتكون من 755 أسرة، وحرصت أن تكون العينة ممثلة للجنسين فاختارت 50% من الرجال والنصف الآخر من النساء، حيث كانت دراستها تخص أساسا المتزوجين الذين يشكلون 90% من العينة والباقي أرامل واستخدمت المقابلة والاستمارة كأدوات لجمع البيانات.

وأهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة هي كالتالي:

– الأدوار الأسرية تغيرت داخل الحي الشعبي نظرا لأنها لم تعد مرتبطة بالقيم والمعايير القديمة.

– تغير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية لم يعد مرتبط بالسن والجنس.

– العلاقة الاجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة الجزائرية الساكنة بالأحياء الشعبية هي مزيج من التضامن العائلي التقليدي والتضامن الحديث.

5–2 الدراسات السابقة الخاصة بالتغيرات السوسيو ثقافية:

الدراسة الأول: من إعداد الباحثة: مويسي حنيفة بعنوان " **الهيمنة الأنثوية في ظل التغيرات السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري دراسة اثنوغرافية في المجتمع التبسي**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص انثربولوجيا شعبة علم الاجتماع، 2019/2018.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك وتشريح بعض استراتيجيات وآليات التسلط والهيمنة الممارسة من قبل الأنثى في ظل التغيرات السوسيو ثقافية التي نشهدها اليوم، لنكشف فيها ممارسات الهيمنة الأنثوية وما يحيط بها من توصيف. وتمحورت الدراسة حول التساؤلات التالية من التساؤل العام إلى التساؤلات الفرعية :

في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية خلال العقود الأخيرة، كيف جسد لنا الواقع بوادر ظهور الهيمنة الأنثوية، وما هي نتائجها وانعكاساتها ؟

– كيف يبين لنا التتبع التاريخي ملامح الهيمنة الأنثوية؟

– ماهي العوامل المدعمة لظهور الهيمنة الأنثوية؟

– ما مختلف المواقف المجسدة للهيمنة الأنثوية؟

– فيما تتمثل نتائج الهيمنة الأنثوية؟

[1] مويسي حنيفة، **الهيمنة الأنثوية في ظل التغيرات السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري دراسة اثنوغرافية في المجتمع التبسي**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص انثربولوجيا شعبة علم الاجتماع، 2019/2018.

وانطلاقا من طبيعة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة ومعرفة ملامحها الأولى، كما اعتمدت على المنهج المقارن لرصد التغيرات السوسيو ثقافية بين الماضي والوقت الحالي، وكان الاعتماد على المنهج الاثنوغرافي لأنه أهم منهج في تخصص الانثربولوجيا ويدعم الباحثة لوصف الظاهرة وصفا دقيقا، أما فيما يخص العينة فقد وقع اختيار الباحثة على العينة الغرضية، أما بالنسبة إلى أدوات جمع البيانات فقد تم الاعتماد على الملاحظة، المقابلة، حلقة النقاش، التصوير الفوتوغرافي وتحليل المحتوى. وكان من أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة هو حضور قوي للهيمنة الأنثوية وبداية تلاشي الهيمنة الذكورية وتراجعها.

الدراسة الثانية: من إعداد الباحث: بدين علي بعنوان **"الآثار السسيو ثقافية للأنترنت على الشباب دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بجامعة حمه لخضر بالوادي"** مذكرة لنيل شهادة الماستر **في علم الإجتماع** تخصص اتصال، 2022/2021. [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الآثار السسيو ثقافية للإنترنت على شباب السنة الثالثة علم اجتماع في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي التعرف على اهتمامات الشباب بالأنترنت من خلال استخداماتهم المختلفة لها. إضافة للتعرف على أهم تأثيرات الانترنت على الشباب.

اعتمد الباحث على مجموعة من التساؤلات تتمثل في التساؤل الرئيسي: هل للأنترنت آثار سوسيوثقافية على الشباب؟

وقد نجمت عنه تساؤلات فرعية كالتالي :

- ماهي الخصائص السسيو ثقافية للأنترنت؟
- فيما تتجلى التأثيرات السسيو ثقافية للأنترنت على الشباب؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي" وهذا لكونه الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة، واعتمدنا استمارة الاستبيان كأدوات الجمع البيانات. وقد تم اختيار مجتمع البحث في هذه الدراسة بناءا على إبراز طبيعة المجتمع في حد ذاته والمتمثل في طلبة سنة ثالثة تخصص علوم اجتماعية الذين يدرسون بجامعة حمه لخضر الوادي.

وقم تم التوصل إلى مجموع من النتائج من بينها:

- أن أغلب الطلبة يلجؤون إلى الأنترنت وهو يعد مواكبة للتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا الزمان.
- أن المبحوثين غالبا ما يستغرقون الوقت الكافي في البحث والاستطلاع على ما يريدون وهو ما يعد مضيعة للوقت في الأشياء الغير مهمة خاصة عند الولوج لوسائل التواصل الإجتماعي.
- ومن جانب آخر يستغل الطلبة الانترنت للتعرف على أشخاص مختلفين تبعد بينهم مسافات كبيرة قصد التعارف على شعوب جديدة تحمل عادات وتقاليد مختلفة عن ما يعيشون، وقد يؤدي بهم للوقوع في شك التلاعب بالمشاعر واستدراجهم وهو ما ينتج عنه في بعض الأحيان ابتزاز لمشاعرهم أو حتى الدفع بهم لارتكاب أمور خطيرة.

[1] بدين علي بعنوان **"الآثار السسيو ثقافية للأنترنت على الشباب دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بجامعة حمه لخضر بالوادي"** مذكرة لنيل شهادة الماستر **في علم الإجتماع** تخصص اتصال، 2022/2021.

الدراسة الثالثة: من إعداد الباحثة: ديال فتيحة بعنوان " **الأسباب السوسيوثقافية لظاهرة الغياب بالمؤسسة التربوية الجزائرية "حسب آراء أساتذة متوسطة حسناوي عبد القادر بالسوقر نموذجا"** " مذكرة لنيل شهادة الماستر **في علم الإجتماع عمل وتنظيم** 2022/2021.[1]

حاولت في هذه الدراسة التعرف عن مختلف العوامل السوسيوثقافية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيب التلاميذ عن المؤسسة، وتعرفنا على الأسباب السوسيوثقافية وتأثيرها في ظاهرة الغياب على المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والتربوية بصفة خاصة، وأبعادها السوسيوثقافية وتأثيرها على العامل والموظف والتلميذ، ولقد أثرت التراكمات الثقافية بإنماء كبير في ترسيخ هذا المفهوم بين أوساط المجتمع الجزائري بكل فئاته وشرائحه، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التغيب لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، والتي تؤثر سابقا على مسارهم الدراسي والمهني، وتدفعهم إلى الطموح نحو الأحداث والتسرب المدرسي، والتي تكون نتائجها سلبية على التلميذ المتمدرس والأسرة والمجتمع.

وقد إعتمدت الباحثة على تساؤل رئيسي مفاده: ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في غياب التلاميذ عن المدرسة؟

وتفرع عن هذا السؤال مجموعة من أسئلة فرعية:

- كيف تؤثر العوامل الاجتماعية في ظاهرة التغيب لدى التلاميذ؟
- كيف تؤثر العوامل الثقافية في ظاهرة التغيب لدى التلاميذ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت الباحثة المنهج الوضفي والمنهج التحليلي بحيث تمثل المنهج الوصفي بجمع المعلومات والبيانات حول الموضوع، أما المنهج التحليلي في تحليل الظاهرة وتفسيرها وبناء من خلال ذلك حلول الدراسة.

واستخلصت الباحثة عدة نتائج منها تطوير وتحسين طرق وأساليب التدريس بحيث تسمح بمشاركة أكبر للتلاميذ أثناء الحصص مما يؤدي إلى تفاعلهم الإيجابي مع المعلم، وضع نظام واضح لتلميذ لتعريفهم بالنتائج السلبية التي تعود عليهم، بسبب الغياب والهروب من المدرسة، مع توضيح الإجراءات التي تنتظر من يتكرر غيابه من التلاميذ.

الدراسة الرابعة: من إعداد الباحث: محمد تلي بعنوان " **التغيرات السوسيوثقافية وأثرها على التنمية المحلية "دراسة ميدانية على عينة من أسر سكان القصر العتيق ورقلة"** أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، 2022/2021.[2]

يعتبر موضوع التغيرات الثقافية والاجتماعية من أهم المواضيع المحورية والأساسية لعلم الإجتماع دراسة وبحثا؛ لحضوره البارز وانعكاساته المؤثرة في جميع ميادين الحياة، ونظرا لأهميته جاءت الدراسة، التي كان الهدف منها الإجابة على التساؤل الرئيسي: هل للتغيرات السوسيوثقافية أثر على التنمية المحلية ؟

وإندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

---

[1] ديال فتيحة، **"الأسباب السوسيوثقافية لظاهرة الغياب بالمؤسسة التربوية الجزائرية "حسب آراء أساتذة متوسطة حسناوي عبد القادر بالسوقر نموذجا"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر **في علم الإجتماع عمل وتنظيم**، 2022/2021.

[2] محمد تلي، **التغيرات السوسيوثقافية وأثرها على التنمية المحلية "دراسة ميدانية على عينة من أسر سكان القصر العتيق ورقلة"** أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، 2022/2021.[2]

– هل للتغيرات في الثقافة التعليمية تأثير على التنمية المحلية؟

– ما هي التحولات الحادثة في الثقافية العمرانية وتأثيرها على التنمية المحلية؟

– ما مدى تأثير الجمعيات الثقافية على التنمية المحلية؟

وقد أجريت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع على عينة من سكان القصر العتيق بورقلة، معتمدا على الإجراءات المنهجية الممثلة في المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي وعلى أداة الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة لجميع البيانات، أين كانت العينة قصدية والمقدرة بـ 22 ساكنا من مختلف عروش القصر العتيق الثلاثة (بني سيسين، بني واقين، بني إبراهيم).

وتوصلت الدراسة إلى تجسيد بعض المشاريع التنموية بداخل القصر العتيق، إلا أنها غير مواكبة ومستجدة للمتغيرات المتسارعة، خاصة على الصعيد الثقافي ولا ترقى إلى مستوى تطلعات الأسر الورقلية داخل القصر، وأن هذه المشاريع لا تخدم الثقافة المحلية ولا التراث المادي والمعنوي للجزائر ككل.

الدراسة لخامسة: من إعداد الباحثة: يعقوب فتيحة محمد بعنوان **"أثر التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري على الأسرة الجزائرية" دراسة ميدانية على عينة من أسر سكان القصر العتيق ورقلة"** أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، 2022/2021.[1]

يعتبر موضوع التغيرات الثقافية والاجتماعية من أهم المواضيع المحورية والأساسية لعلم الإجتماع دراسة وبحثا؛ لحضوره البارز وانعكاساته المؤثرة في جميع ميادين الحياة، ونظرا لأهميته جاءت الدراسة، التي كان الهدف منها الإجابة على التساؤل الرئيسي: هل للتغيرات السوسيوثقافية أثر على التنمية المحلية ؟

وإندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

– هل للتغيرات في الثقافة التعليمية تأثير على التنمية المحلية؟

– ما هي التحولات الحادثة في الثقافية العمرانية وتأثيرها على التنمية المحلية؟

– ما مدى تأثير الجمعيات الثقافية على التنمية المحلية؟

وقد أجريت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع على عينة من سكان القصر العتيق بورقلة، معتمدا على الإجراءات المنهجية الممثلة في المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي وعلى أداة الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة لجميع البيانات، أين كانت العينة قصدية والمقدرة بـ 22 ساكنا من مختلف عروش القصر العتيق الثلاثة (بني سيسين، بني واقين، بني إبراهيم).

وتوصلت الدراسة إلى تجسيد بعض المشاريع التنموية بداخل القصر العتيق، إلا أنها غير مواكبة ومستجدة للمتغيرات المتسارعة، خاصة على الصعيد الثقافي ولا ترقى إلى مستوى تطلعات الأسر الورقلية داخل القصر، وأن هذه المشاريع لا تخدم الثقافة المحلية ولا التراث المادي والمعنوي للجزائر ككل.

[1] يعقوب فتيحة محمد بعنوان **"أثر التغيرات السوسيوثقافية والعنف الأسري على الأسرة الجزائرية" دراسة ميدانية على عينة من أسر سكان القصر العتيق ورقلة"**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2021.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد اطلاعي على الدّراسات السابقة المتعلقة سواء التي اهتمت بظاهرة الطلاق أو التغيرات الاجتماعية والثقافية، شعرت باستفادة كبيرة من حيث الأطر التخصصية والنظرية المتعددة لها أو من جانب التحقق الميداني الذي مس مجالات زمانية ومكانية ومجتمعية مختلفة ومتباينة، وأرشدتني إلى تضييق زاوية هذه الدراسة بضبط حدودها رغم صعوبة الأمر، وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسات أنّ بعضها قد غلب عليها التناول السيكولوجي، والأخرى قد اعتمدت على حجم عينة صغير نسبيًا كالدراسة التي شملت سكان قصر ورقلة على سبيل المثال، وبعضها قد ركز على العوامل الاقتصادية على حساب العوامل الاجتماعية والثقافية، وأخرى قد تناول واقع المرأة المطلقة، ودراسة أخرى تطرقت لموضوع الهيمنة الأنثوية، واللتان قد مكنتاني من صياغة دليل المقابلة، والتوسع في أسئلته بحكم معرفتنا النسبية بواقع المرأة المطلقة من جهة وسعيها للهيمنة من جهة أخرى في أوساط المجتمع الجزائري في عمومه، وما قد يُعاب على هذه الدراسة أنّها لم تشر إلى واقع الرجل المطلق، وكأنه أكثر أريحية وقبولا اجتماعيًا مقارنة بالمرأة، وهو ما استنتجته من خلال مقابلاتي مع عينة من الرجال المطلقين، كما أنّها لم تبرر سعي المرأة إلى فرض هيمنتها كردة فعل للشعور الجمعي لديهن بالظلم والتعسف والتهميش وهضم الحقوق، ولن تتمكن من فرض وجودها الاجتماعي إلاّ بالتسلق التعليمي والوظيفي بعد ذلك، وهو ما اعتبرته صاحبة الدراسة بالهيمنة الأنثوية.

وما يمكن الخروج به من اتفاق مشترك بين الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها أنها تجمع على أمرين أساسيين:

- ❖ أنّ التغيرات الاجتماعية والثقافية أمرّ مسلم به، وواقع يفرض نوع من التكيف والتأقلم معه.
- ❖ كل طرف (المطلق، والمطلقة) يحمّل المسؤولية على الطرف الآخر، بدعوى غياب الالتزام الزواجي، أو الانفتاح على الثقافة الغربية وقيمها، أو التبعية و الخضوع للقيم التقليدية التي تفرض الإخضاع والطاعة بمعايير الجنس والسن.

وفي هذه الدراسة سنحاول البحث عن إمكانية وجود علاقة ارتباطية بين تلك التغيرات الاجتماعية والثقافية التي اعتمدت عليها بعض الدراسات السابقة وظاهرة الطلاق بما تحمل من دلالات في وسط حضري يجمع بين الثقافة الريفية والحضرية، وهو ما لم يتم التطرق إليه من قبل على حد اطلاعي.

6. الفرضيات:

– الفرضية العامّة:

تشهد الأوساط الحضرية الجزائرية التي تعرضت للنزوح الريفي في فترات زمنية سابقة ولا تزال تستقبل أعدادًا من النازحين تغيرات سوسيو ثقافية متزايدة ومتسببة في بروز عدّة ظواهر اجتماعية منها ظاهرة الطلاق بكلّ أنواعها.

❖ الفرضية الفرعية الأولى:

للتغيرات الاجتماعية بخاصة والسوسيولوجية في عمومها التي تعرفها الأوساط الحضرية علاقة بظاهرة الطلاق.

الفرضية الفرعية الثانية:

للتغيرات الثقافية التي تعرفها الأوساط الحضرية علاقة بظاهرة الطلاق.

7. التحديد الإجرائي للمفاهيم:

يعتبر التحديد الإجرائي للمفاهيم من الإجراءات المنهجية المهمة في البحث العلمي؛ إذ بفضل هذا التحديد يتم الإفصاح عن مدلولات ومعاني المفاهيم الموظّفة في الدراسة لغرض رفع اللبس والغموض عنها، ونكتفي بعرض المقصود بهذه المفاهيم دون التوسع في شرحها حتى نترك ذلك للجانب النظري للدراسة.

7-1 التغيرات السوسيولوجية:

المقصود بالتغيرات السوسيولوجية هي تلك التغيرات الاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن التغيرات السياسية والاقتصادية والدّينية والتربوية، بحيث تتساند كلّ العوامل لإحداث هذا التغير.

7-2 التغيرات الاجتماعية:

نقصد بها تلك التغيرات المرتبطة بالمكانة الاجتماعية ونظام الأدوار وتوزيع السلط ولانتماءات الفئوية والطبقية ....الخ، وتُعتبر بذلك هي جزءٌ من التغيرات السوسيولوجية.

7-3 التغيرات الثقافية:

المقصود بمفهوم التغيرات الثقافية هو كلّ تلك التغيرات التي مست عناصر ثقافة المجتمع الجزائري كالتغيرات في القيم والمعايير والاتجاهات والأعراف والتمثلات والمخيال المجتمعي....الخ.

7-4 الطلاق:

من منطلق اعتبار الطلاق هو تلك الحالة الانفصالية المعلنة بين الزوج والزوجة، ويدخل ضمن هذا المفهوم كلّ أنواع الطلاق بما في ذلك ما يُعرف بالطلاق قبل الدخول، وتضم هذه الظاهرة كل المعنيين بها حتى وإن كانوا قد تعرضوا لها من قبل، ثم أعادوا التجربة ولا يزالون في حالة زواجٍ قائم.

7-5 الوسط الحضري:

هو ذلك الوسط المعبّر عن منطقة جغرافية تمتد حدودها العمرانية دون انفصالٍ بين بناياتها، وتتميز بخصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويتميز سكانها بتبني القيم الحضرية تماشيًا مع الخصائص المذكورة.

8. المنهج المتبع:

تعددت الآراء واختلفت حول مفهوم المنهج في البحث العلمي، وهي تختلف باختلاف المنطلقات الثقافية والفكرية والتاريخية وحتى التوجهات الأيديولوجية لتصور الواقع المعيش، وعمومًا فإنّ كلمة المنهج تشير إلى الكيفية أو الطريقة المتبعة في دراسة مشكلة موضوع البحث للوصول إلى الحقيقة، وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تثيرها إشكالية موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها، ويُعتبر أوغست كونت أول من استخدم كلمة methodology التي تعني علم مناهج البحث[1]، ويعرف المنهج بأنه مجموع القواعد التي تنظم عملية البحث وتحدد مسارها والإجراءات المتبعة خلاله[2].

1- حسن عماد المكاوي: ليلى حسين السيد ،**الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، 2006، ص ص 124،125.

2- قباري محمد اسماعيل: **مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي** ،مواقف واتجاهات معاصرة، دار المعرفة ،الاسكندرية، 1983، ص85

فبذلك، يعني مفهوم منهج البحث تلك المجموعة من القواعد العامّة التي تهيمن على العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة، وهو بهذا يقوم على المنطق والتأمل والشعور[1]، وفي هذه الدراسة اقتضى موضوع البحث وميدانه وخصائص عينة الدراسة الميدانية الاعتماد على توظيف المنهجين الكمي باعتباره المنهج الرئيس، والاستعانة بالمنهج الكيفي كمنهجٍ ثانويٍ نتحقق من خلاله على النتائج المتوصل إليها.

8-1 منهج البحث الكمي:

ويعتمد المنهج الكمي على تحديد عدد من المتغيرات وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس، ومن تم اقتراحها بالأسلوب الاستقرائي على العينات المختارة، ويعرف البحث الكمي بأنه نوع من البحوث المسيحية، وهي بحوث تعني بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يتم تطويرها، وتخضع لشروط الصدق والثبات، وتعالج بياناتها إحصائيا، ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي[2].

ما يعني أنّ البحث الكمي وذلك البحث الذي يهدف إلى جمع بيانات حول ظاهرة معينة، باستخدام أدوات قياس كمية تطبيق على عينة من المجتمع، وتمثله ،وتتم معالجة البيانات التي يتم جمعها بطريقة إحصائية، للوصول إلى نتائج علمية، قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملا[3]، والتمثل الأبحاث الكمية هي تلك التي يمكن استخدام القياس الكمي في التعامل مع مادتها أو موضوعاتها كما تحويل النتائج التي يجري بلوغها إلى معدلات كمية وتحديدا رياضية ورقمية[4].

8-2 المنهج الكيفي: يركز المنهج الكيفي في البحوث الاجتماعية على وصف الظواهر، ومحاولة الفهم الأعمق لها، والسؤال المطروح في البحث الكيفي سؤال مفتوح النهاية، ويهتم بالعملية والمعنى أكثر من اهتمامه بالسبب والنتيجة، وهو المنهج الذي يزيد من فهمنا لتقديم تفسير الأشياء والظواهر الاجتماعية كما هي عليه في واقعنا الاجتماعي[5].

والبحوث الكيفية: هي نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بنائها من خلال وجهات نظر الأفراد و الجماعات المشاركة بالبحث[6]، وتفسيرها تفسيرا منطقيًا وفق ما تقتضيه الروح العلمية.

كما يمكن أن يكون البحث الكيفي بمثابة إجراء دراسات بحثية معتمدة على الملاحظات الميدانية، والمقابلات للحصول على المعلومات دون اللجوء إلى الاستخدامات الإحصائية، ويتطلب ذلك في أغلب الأحيان مشاركة أفراد المجتمع المبحوث في الفعاليات البحثية التي يمارسها الباحث العلمي[7].

1- شفيق محمد **البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ،ط4،المكتبة الجامعية، الاسكندرية ،2000، ص36.

2- الجولاني فادية، **تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها**، المكتبة المصرية ،الاسكندرية، 2006، ص76.

3- صابر فاطمة عوض، خفاجة، ميرفت علي، **أسس ومبادئ البحث العلمي** ،ط1،مكتبة الاشعاع الفنية ،الاسكندرية، 2002، ص45.

4- السعدني، عبد الرحمان محمد، **مدخل إلى البحث العلمي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص66.

5- الخرابشة، عمر، محمد عبد الله، **أساليب البحث العلمي**،ط2،دار وائل، عمان، 2012، ص112.

6- العيد الكريم ،راشد بن حسين، **البحث النوعي ،نحو نظرة أعمق في الظواهر التربوية**، نشر وزارة التربية والتعليم ،مجلة آفاق، ع 125،الرياضة، 2005، 23.

7- شيا محمد، **مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار وائل، عمّان، 2008، ص156.

لذلك، سنحاول الاستعانة بالمنهجين معًا، حتى نستفيد من مزاياهما ويسمح لنا ذلك بالوصول إلى نتائج أقرب إلى الواقع المعيش وأكثر مصداقية.

9. المقاربة النظرية:

تتميز البحوث السوسيولوجية عن غيرها من البحوث بتبنيها لمقاربة نظرية سوسيولوجية تجعل الباحث يلتزم بها وبتوظيف جهازها المفاهيمي، الذي يمكّنه من تفسير الظاهرة وفهمها وتحليها وفق تلك النظرية، وفي دراستنا هذه قد رأينا أنّ النظرية البنائية الوظيفية وما تتضمنه من جهازٍ مفاهيمي متنوع هي الأنسب لفهم ظاهرة الطلاق في الوسط الحضري وتحليل عواملها السوسيو ثقافية وتفسير ما يحدث في تلك الأوساط، وبالرغم من كون الوظيفية وتفرعاتها المختلفة لا تؤمن بالتغير الاجتماعي، فإننا سنعتبر التغيرات السوسيو-ثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري بمثابة عدم تكيف مع حالات اللا توازن المسجلة في مختلف الأنساق الاجتماعية.

9-1. البنائية:

لا تعد فكرة تشبيه المجتمع بالبناء جديدة، بل ترجع إلى الفلاسفة الإغريق، وإسهاماتها في الفكر الاجتماعي، كما يطرح الفيلسوف أفلاطون في "جمهوريته" فكرة تشبيه المجتمع بالبناء أحيانًا، وبالكائن العضوي أحيانًا أخرى؛ فكلاهما في الحقيقة يعني نظامًا من أجزاء مترابطة، وتعمل في حالة توازن ديناميكي، وفي المجتمع المثالي الذي وصفه أفلاطون تقوم كلّ فئة من المشاركين في البناء الاجتماعي بإنجاز الأنشطة التي تساهم في تحقيق التناسق الاجتماعي العام[1]، وقد أثبتت مالينوفيسكي باعتماده على منهج الملاحظة بالمشاركة أثناء سنوات البحث الانثروبولوجي المعمق الطويل في «غينيا الجديدة» ثم في «جزر كروبرياند».

9-2 البنائية الوظيفية:

تعتقد أنّ المجتمع عبارة عن بناء متناسق من الأجزاء والعناصر التي تؤدي وظائف محددة وضرورية لتحقيق توازن المجتمع، إذ تشكل هذه الوظائف الأساس الذي يجب الارتكاز عليه لتفسير الوقائع الاجتماعية، وفي ذات السياق فقد نظر رادكليف براون إلى المجتمع باعتباره كلاً متكاملاً يسعى إلى الحفاظ على استمراريته، وأكدّ على الوحدة الوظيفية لكلّ نسق اجتماعي، وعلى تنظيمها مع بعضها، لتسهم في تحقيق الهدف المعين، واعتبر بشكل متميز كلا من مفهومي الوظيفة والبنائية أداتي تحليل جد ضرورتين لفهم كلّ عنصر اجتماعي أو ثقافي[2].

لقد عرفت البنائية الوظيفية على أنها مجموعة من التصورات التي ترى أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من الوحدات أو الاتساق ذات الوظائف المختلفة، إلا أنّه رغم هذا الاختلاف تعمل كل وحدة أو نسق ضمن الكل من أجل ضمان التوازن والاستقرار لهذا البناء ولكي نميز بين النشاطات التي تساعد على بقاء النظام الاجتماعي والمحافظة عليه، والنشاطات التي تسبب اختلاله واضطرابه

1- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: **الاتصال ونظريات المعاصرة**، دط، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2006، ص 124.

2- نيكولا تيماشيق: **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، تر، محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص405.

يجب علينا النظر إلى وظائف البناء التي تتماشى مع النظام و تحقق أهدافه وطموحاته والوظائف الهدامة التي تتناقض معه وتحول دون تحقيق أهدافه، إلا أن هناك وظائف بناءة ظاهرة وكامنة وهناك وظائف ظاهرة وأخرى كامنة[1].

وتستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من أراء مجموعة من العلماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين الذين ظهروا على وجه الخصوص في المجتمعات الغربية الرأسمالية، حيث اهتمت بدراسة كيفية حفاظ المجتمعات على الاستقرار الداخلي والبقاء عبر الزمن، وتفسير التماسك الاجتماعي والاستقرار، وهذا ما تمثل في أفكار ونظم رواد علم الاجتماع الغربيين من أمثال أوغست كونت، أيميل دوركهايم، هربرت سبنسر وأيضا أراء العديد من علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين مثل تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وغيرهم من رواد الجيل الثاني من علماء الاجتماع الرأسماليين الذين امتدت آراءهم حتى نهاية السبعينات القرن العشرين[2].

وللتوضيح أكثر فإنّ المقاربة البنائية الوظيفية لا تحاول على سبيل المثال شرح كيف ترعى أسرة معنية أطفالها بقدر ما تهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنسق اجتماعي لهذا الهدف وهو الرعاية[3]، ولهذا فإنّ المقاربة البنائية الوظيفية تخدم موضوع الطلاق باعتباره أحيانًا خللاً وظيفيًا، وتكيفًا مع الاختلالات المسجلة في أحيانٍ أخرى.

ومنه فإن الاعتماد على هذه المقاربة النظرية في تحليل النتائج وتفسيرها في هذه الدراسة ستساعدنا على التعرّف على جلّ الأدوار والوظائف ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدّينية الممارسة بين عناصر الأسرة، وتمثلاتهم للقيم الثقافية الجديدة وانعكاسات ذلك على نوعية علاقاتهم وتوقعاتهم للأدوار المستقبلية لبعضهم البعض، ومدى تقبلهم للقيم الحداثية ومواكبتهم لها[4].

1- دينكل ميشيل: **معجم علم الاجتماع**، تر: إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطباعة والنشر، بيروت،1986، ص 102. نقلا عن: أمينة كرابي، **طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري دراسة سوسيوا أنثروبولوجية الرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران**، شهادة دكتوره في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2016-2017، ص 25.

2- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: **المرجع السابق**، ص 124-125.

3- دينكل ميشيل: **المرجع السابق**، ص 104.

4- قباري محمد إسماعيل: **مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي، مواقف واتجاهات معاصرة**، دار المعرفة، الإسكندرية، 1983، ص 85.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

لعل من أهم ما يميز المجتمع الإنساني عن غيره، هو ما يقع فيه من تغير دائم ومستمر، سواء ما تعلق بمرجعياته المختلفة التي تتغير من جيل لآخر ومن فترة إلى أخرى أم بواقعه العمراني الذي يشمل شتى نظم وعلاقات الحياة الاجتماعية، وذلك نتيجة التفاعل الحاصل بين أفراد المجتمع الواحد، وبين المجتمع ككل وباقي المجتمعات الأخرى، ما أسماه عالم الاجتماع الفرنسي أوغست كونت في بداياته التأسيسية للسوسيولوجيا بالفيزياء الاجتماعية، للتشابه الواقع بين العمليات التفاعلية لكلّ من مكونات المادة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية، فإذا كانت الفيزياء الطبيعية تدرس مكونات المادّة وتفاعلها فيما بينها وتخلص في الأخير إلى قوانين طبيعية دقيقة، فإنّ السوسيولوجيا تدرس مكونات المجتمع، وتفاعلها مع بعضها البعض، مبرزةً فيها عوامل التأثير والتأثر، وكيف تتشكل من خلال ذلك ظواهر ونظم وعلاقات اجتماعية متناسقة ومتكاملة فيما بينها لدرجة أن كلاً منها يعتبر جزءًا لا يتجزأ في بنية الأخرى، وتحاول في النهاية أن تزيل الستار عن القوانين الخفية التي تحكم تلك الظواهر والنظم والعلاقات، مما يخول للفرد أن يتحرر من سلطة مجتمعه إلى حد ما بدل الخضوع لها بالمطلق.

وتبعًا لذلك، سنحاول في هذا الفصل التوسع أكثر في الإحاطة بمفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، وكشف العلاقة بين التغيرين.

المبحث الأول: التغير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة له

1- مفهوم التغير الاجتماعي:

يبدو منذ الوهلة الأولى أن مفهوم التغير يشير من الناحية اللغوية إلى «التحول وينطوي على الاختلاف، ويقال غيرت الشيء أي جعلته على غير ما كان عليه، أو أصلح من شأنه أو بدله»[1]، والباحث في قواميس اللغة العربية، يستنتج أن التغير يعني التبدل والتحول من حالة على أخرى، أو من وضعية إلى وضعية أخرى مختلفة عن الأولى.

أما في الدلالة الفلسفية، فنجد أن« التغير يعني عمل أو فعل يتبدل بواسطته شيء دائم، أو يتبدل في واحدة أو في كثير من سماته، ويعني كذلك تحول شيء إلى آخر، أو إبدال شيء من شيء آخر»[2].

في حين لا تزال مشكلة تحديد المفاهيم ووضع التعريفات الميزة المميزة لعلم الاجتماع؛ بحيث أنّها من أهم الصعوبات التي تواجه المهتمين والمشتغلين في مجال هذا التخصص، وهذا ما ينطق عمومًا على العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، وترتبط هذه المشكلة بطبيعة التباين والاختلاف بين المختصين في هذا العلم، ونوعية القضايا الأساسية التي يطرحونها للناقش والتحليل، وتباين وجهات النّظر المفسرة لها، والمناهج أو الطرق المنهجية المعتمدة، ووسائل جمع البيانات التي يستخدمها عند دراسة هذه الموضوعات.

1- مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، نشر مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، 2004، ص 692.

2- أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية** .تر: خليل أحمد خليل. بيروت: منشورات عويدات. المجلد الأول، بيروت، 1996، ص 167.

وإن كان ذلك لا ينفي على الإطلاق وجود اشتراك أو شبه إجماعٍ حول عدد من المفاهيم والتعريفات التي يتفق حولها بعض السوسيولوجيين عند دراستهم لقضية التغير الاجتماعي مثل غيرها من القضايا، والموضوعات التي يهتمون بالبحث وتحليلها على أي حال سوف نوضح أهم التعريفات المميزة للتغير الاجتماعي.

ومن أمثلة ذلك ما يوضح أنطوني سميث في كتابه المميز عن التغير الاجتماعي: أن عملية وضع تعريفات وتحديدها لا تتضح أو تفسر إلا من خلال استخدامها، ولهذا علينا أن نوضح أولاً أن دراسة ظاهرة التغير سواء أكانت اجتماعية أو تاريخية، وهذا ما يجعل حدوث نوع من الغموض، والتداخل حول وضع تعريف مميز للتغير الاجتماعي[1]، ويتضح من التعريف سميث السابق اتساع هذا المفهوم وتأكيده على استمرارية هوية العنصر الذي يحدث فيه التغير، وهذا ما يجعل تعريفه إلى حد ما يتجاهل إضفاء بعض العناصر المكونة للشيء الذي يحدث فيه التغير من ناحية، ويشمل بذلك حدوث تعديلات أو عمليات إحلال لبعض هذه العناصر بأنواع جديدة منها ومن ناحية أخرى، وسقوط الامبراطورية الرومانية ثم إحلالها في الغرب بمجموعة من الممتلكات القبلية وذلك بعد عام 476م يعتبر تغير اجتماعيًا، كما يوجد بعض التعريفات السوسيولوجية المميزة الأخرى التي تتشابه مع تعريف سميث السابق وذلك من حيث تأكيدها على حدوث التغير واستمرارية على مكونات العناصر أو الظواهر.

وفي هذا الإطار يذهب عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غدنز Antoni Gidnz إلى القول بأن ((التغير الاجتماعي هو تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع، ويرى غدنز أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية»[2]، ولعل ما نفهم من ذلك أن التغير ينطوي في عمقه على نوع من الاستمرارية، لأنّ التغير على مستوى الواقع الاجتماعي هو عملية مستمرة ومتجددة في آن واحد، كما أنّ هذا التغير يطال بصفة رئيسية البنيات الاجتماعية الأساسية التي يتشكل منها المجتمع. ومع ذلك، فإنه في حقيقة الأمر هو من الصعب تعريف التغير الاجتماعي كظاهرة ذات دلالة.

وعلى أية حال فإن التغير الاجتماعي يمكن أن يعني «ظهور اختلاف يمكن ملاحظته في البناء الاجتماعي أو في العادات المعروفة أو في معدات أو آلات لم تكن موجودة من قبل»[3]، ولعل ما يمكن أن نستشفه من خلال هذا التعريف أنه يركز بالأساس على عنصر الاختلاف، وهو اختلاف في الأشياء، الأدوار، والعلاقات، وفي العادات الاجتماعية...إلخ، وأي اختلاف يطرأ على هذه العناصر على مر الزمن يعتبر في نظر هذا التعريف تغيرا اجتماعيا.

ومن نفس المنطلق عرف سالفادور جينر Salvador Giner التغير الاجتماعي بأنه «الاختلاف الملاحظ بين الحالة السابقة والتالية لمنطقة محددة من الواقع الاجتماعي، أو بالأحرى ما يحدث بين مرحلتين بمرور الوقت»، وهناك يظهر عامل الزمن كعنصر

1- دينكن ميتشل، **مرجع سابق**، ص69.

2- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 743.

3- حنان محمد عبد المجيد، **التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث** .فرجينا الأمريكية: المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و.م.أ، 2011، ص 32.

أساسي في حدوث التغير الاجتماعي. لأن التغير في الواقع، وعلى الأقل بالنسبة لإميل دوركايم Emil Durkheim هو قبل كل شيء مرحلة تاريخية انتقالية بين حالتين مستقرتين للمجتمع[1].

ما يعني أنّ التغير الاجتماعي هو التحول القابل للملاحظة حينما يؤثر في بنية ووظيفة التنظيم الاجتماعي، وهو المعنى الذي سبق أن ذهب إليه عالم الاجتماع الفرنسي غي روشي Guy Rocher عندما قال: «بأن التغير الاجتماعي يتوقف إلى حد ما على التحولات الملحوظة والقابلة للتحقق على مدى فترات زمنية قصيرة، حيث يمكن لنفس الملاحظ أثناء حياته أو حتى فترة وجيزة من حياته، أن يتتبع التطور ويعرف نتيجته، أو ما يمكن اعتباره مؤقتا كنتيجة»[2]، وعلاوة على ذلك، يعرف غي روشي التغير الاجتماعي باعتباره كل تحول ملحوظ في الزمن، والذي يؤثر بطريقة غير مرحلية أو سريعة الزوال، في بنية أو وظيفة التنظيم الاجتماعي لجماعة معينة ويقوم بتعديل مجرى تاريخها.

وبناءً على كل ما سبق عرضه، يمكن اعتبار التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة. وينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

كما يمكن تعريف التغير الاجتماعي من منظور هذه الدراسة، باعتباره كل ما يطرأ على البنيات والعلاقات والأدوار والتصورات والممارسات والعادات والقيم والمعايير التي يتكون منها النظام الاجتماعي من تحولات ظاهرة وجوهرية، نتيجة تفاعل عدد من المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية، وهي تحولات يمكن ملاحظتها بصور مختلفة ومتنوعة، انطلاقا من متغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وديموغرافية ومجالية محددة[3].

2- المفاهيم المشابهة لمفهوم التغير الاجتماعي:

يرى "هوب هاوس" أن مهمّة علم الاجتماع و علماؤه يجب أن تكرس من أجل تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في زيادة أنماط المعرفة الإنسانية[4]،ولتوضيح العلاقة بين كلّ من مفهوم التغير والتطور، والنمو والتقدم وغيرها من المفاهيم، علينا أن نحلل طبيعة المعنى الدّال لكلّ هذه المفاهيم:

1- حنان محمد عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 38.

2 - Guy Rocher, **Introduction à la sociologie générale, Le changement social**, Édition HMH, Paris, 1968, p17.

3- عمر داود، **التغير الاجتماعي**، مطبوعة غير منشورة وموجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن خلدون، السنة الجامعية 2021-2022، ص 34.

4 - محمد عودة، **التغير الاجتماعي وأساليب الاتصال**، د ن، القاهرة، دس، ص 55.

2-1 التغير الاجتماعي والتقدم:

يتضمن معنى التقدم التغير إلى الأفضل، ويشير إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل، أو يسير في اتجاه المرغوب فيه، وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية من الحياة الاجتماعية، كما قد يقتصر على النواحي المادية لسهولة قياسها، والأغلب أن الحكم على اتجاه عملية التغير يعتمد عادة على معايير يصعب اعتمادها حتى في المسائل المادية من الثقافة[1]، يعني ذلك بأن مفهوم التقدم يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، حيث يسير نحو هدف محدد، ويعني ذلك أنّ كلّ صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

لذلك يصبح الاختلاف بين مفهومي التقدم والتغير: التقدم الاجتماعي يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام، بينما قد يكون التغير الاجتماعي تقدماً أو تخلفاً، وبالتالي يكون مفهوم التغير أكثر موضوعية وعلمية، لأنّه يتوافق مع واقع المجتمعات، بحيث أنّها ليست دائماً في تقدم مستمر، وإنما يعتريها التخلف أيضا.

2-2 التغير الاجتماعي والتطور:

يعرف التطور على أنّه التغير المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً، وهو النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، بحيث تمر بمراحل مختلفة ترتبط كل مرحل بالمرحلة التي تسبقها، ويتضمن معنى مفهوم التطور أن التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان، بل قد يعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معيقا للمسيرة الطبيعية للأشياء، ويستخدم مفهوم التطور في الماركسية، كما جاء في المادة التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، ويختلف معنى المفهوم هنا من حيث كونه عملية تغير أساسها استغلال الإنسان للإنسان، ويختلف هذا المفهوم عن التقدم في أن هذا الأخير لا ينفي دور الإنسان في عملية التغيير.

يمكننا القول أن التطور العضوي يعنى أنّ الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، فهو إضافة "حجميه" دون حذف أو استبدال لبنى قديمة، أما التطور المجتمعي فيعنى أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن، وبصورة متزايدة التعقيد، بإضافة "كمية ونوعية" مع حذف واستبدال لبنى قديمة، أي أنّ التطور الاجتماعي قد أهمل جانباً مهماً في تغير المجتمع، حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، كما **يعني مفهوم التطوير تلك العملية التي تخضع للتّدخل الإرادي للفاعل الاجتماعي، وأنّ قياس هذا التّطور يخضع للاعتبارات الذاتيّة**، فيكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية، كما أنّ نقل هذا المفهوم أي مفهوم التطور من البيولوجيا إلى العلوم الاجتماعية غير بريء، ويحمل فرض توجهات أيديولوجية معينة[2].

1 - إبراهيم عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص 333.

2- عمر داود، **التحوّل في العلوم الاجتماعية: حدود المعنى وامتدادات المبنى**، في: التحولات الاجتماعية والثقافية من منظور العلوم الاجتماعية، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)، 2018، ص14.

2-3 التغير الاجتماعي والنمو:

إذا كان التطور هو التغير الطبيعي للمجتمع، فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة[1]، بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاقي للإنسان، إن النمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاء في سلسلة من المراحل الطبيعية وهو تغير كمي، ومن الأمثلة على ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في أعداد الوفيات والمواليد.

يرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطاً وثيقاً، ذلك لان التغير له جوانب عديدة، من هذه الجوانب (الجوانب الكمية) التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو، ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا يعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعي. دراسة التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلاً حول التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية وفى الثقافة والقيم، ويختلف عن التنمية في كونه تلقائياُ، بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية[2]، فمفهوم النمو يقترب من مفهوم التطور، ولكنه لا يتطابق معه (النمو الاجتماعي) أي النمو الذي يتعلق بالمجتمع، ويعنى نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى. النمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي.

يختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن التغير الاجتماعي في عدة نقاط مجملها في الآتي:

- يشير النمو إلى الزيادة نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول ايجابياً أو سلبياً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقاً.
- يكون النمو بطيئاً وتدريجياً، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك فقد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الأمام وإلى الخلف.

2-4 التغير الاجتماعي والتنمية :

يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع و ظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا، فعملية التغير هنا قصديه أساسها الإرادة الإنسانية، وما يرتبط بهذه من وعي ودراية وقدرات و تخطيط و أساليب مختارة و تنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة[3] ومنظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا بما يحقق غاياته .أي أن التنمية تشير إلى الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع.

ما العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي؟

1 - إبراهيم عثمان، **مرجع سابق**، ص123.

2- عبد الرحمن العمري: **التغير الاجتماعي**، خاص في منتدى الجامعات السعودية، قسم علم الاجتماع، 2004، ص16 .

3 - عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، دار القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974، ص53.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو اقرب المفاهيم لتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور، إلا أن مفهوم التغير الاجتماعي يختلف عن التنمية التي هي في المحصلة النهائية ذات بعد ايجابي باستمرار أي لا تتضمن البعد السلبي أي أن التنمية الاجتماعية ايجابية دائما في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضا نكوصا.

ويتبين من العرض السابق للمفاهيم المتشابهة لمفهوم التغير الاجتماعي أنها كانت في البداية تستعمل كمترادفات ولم يكن التمييز بينها واضحاً ولم يبدأ التفريق بينها إلا مع بداية القرن العشرين بعد أن وضع ويليام اوجبيرين كتابة المعروف بالتغير الاجتماعي ... ومن هنا نستطيع القول أن مفهوم التغير الاجتماعي يختلف عن المفاهيم الأخرى (التطور الاجتماعي، النمو الاجتماعي، التنمية الاجتماعية) ولا يمكن استعماله كمرادف لها لأنها تحمل معنى واحده هو التقدم والتحسن والزيادة فهي ذات بعد ايجابي باستمرار أي لا تتضمن البعد السلبي أي أنها ايجابية دائما في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون تقدم أو تأخر، تحسن أو تخلف، سلبي أو ايجابي.

فالتغير الاجتماعي يكون اقرب إلى الموضوعية لأنه يصف الواقع كما هو كائن فعلاً وليس كما يجب أن يكون أي انه يهتم بالمجتمع في الواقع الفعلي.

2-5 التغير الاجتماعي والتحديث :

يتضمن معنى مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث؛ والتحديث عملية تمايز بنائي أي هي نتاج لتمايزات بنائية، أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة ، وإن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية (قطاع التكنولوجيا، الزراعة، الصناعة، قطاع زيادة الحراك الاجتماعي والسكاني)،والتحديث عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرًا [1].

ما يعني أنّ والمقصود بالتحديث هو كلّ المحاولات التحديثية التي لا تستمد مصدرها من داخل البنية الاجتماعية، بل تُفرض فرضًا من قبل قوى خارجة عن تلك البنية، كحالات فرض النماذج والمؤسسات والقيم التحديثية الغربية على "العالم الثالثي" عن طريق توظيف الوسائل السّياسية والأيديولوجية والثقافية بترساناتها التقنية ووسائطها الاتصالية الحديثة، التي تسعى إلى تشكيل قطيعة مع النّمط التقليدي السّائد، وهو ما يؤكده عالم الاجتماع الفرنسي جون بودريار Jean Baudrillard باعتقاده أنّ هذه الوسائل قد دمرّت العلاقة التي تربط الفرد بماضيه[2]، كإشارة واضحة لخطورة التغيّر الذي تحدثه ميكانيزمات وسائل الاتصال الحديثة، بفرضها تغييرات معقدة ومخططة ومراقبة منهجيًا توصف بعملية التحديث الحاملة لمعايير التعبئة والتمايز والعلمنة، والتي تمس جلّ المجالات بما فيها الاقتصادية والاجتماعية.

1- عبد الرحمن العمري، **مرجع سابق**، ص62.

2- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2005، ص717.

وغالبا ما تشتد مقاومة ومعارضة المجتمعات التقليدية للتحديث بحكم الأرضية التي نشأت فيها ومخزونها الثقافي والمعرفي، لذلك يُعتقد أنّ التحديث والتغريب شبه مرادفيّن[1]، ما يعني أنّ التحديث هو عبارة عن تغيير يتجه نحو تبني نموذج واضح وواقعي من القيم والسّلوك والتفكير وتوزيع الأدوار...الخ، فيُشترط فيه أن يكون مواكبًا للتّطور التقني للمجتمعات الصّناعية وتنظيماتها العقلانية، ويتضمن بذلك عوامل القطيعة والتحوّل الذي لا رجعة فيه إلى النّموذج التقليدي.

3- التغير الثقافي:

يقتضي الحديث عن التغير الثقافي الإشارة إلى النّقاش المستمر حول مضمون الثقافة، وهو الجدل القائم على أساس التمييز بين المظاهر المادية واللامادية للثقافة، لأن الحديث عن التغيّر الثقافي يستلزم عدم الفصّل بينهما، حينها يصبح التغير الثقافي هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبيّ الثقافة؛ بمعنى أنّه يمثل مجموع التغيّرات التي تحدث في مكونات الثقافة أي في اللّغة، والفن، والعادات، والأعراف، والتقاليد، وسلم القيم، والمعايير، والتكنولوجيا، ووسائل النقل والصناعة، وأدوات الأكل والعمل...، وبقية المكونات اللامادية والمادية[2].

وإن كانت معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، فإن المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات هي أكثر عرضة للتغير السريع، فأي تغير أو تطور اجتماعي يعود في حقيقته إلى العامل الثقافي، وهذا ما يراه أنصار هذا التغير الثقافي، فكلما حدث تغير ثقافي في داخل المجتمع سواء أكان هذا التغير مادياً أم معنوياً أدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية، تمس العادات والتقاليد والأعراف أو تعدل منها أو تخفيها كلياً[3].

كما أنّ التغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي، وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه وليم أوجبرن، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية، وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع أخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأُخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير ثقافي يتبعه تغيرات اجتماعية[4].

قد تنفق مع المعتقدين أنّ للعامل الاقتصادي أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الثقافي، ولكنه ليس العامل الحتمي، لأنّ باقي العوامل تتفاعل معه لتغير ثقافة المجتمع، فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير ثقافي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية، ويظهر تأثير هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا، كما يعمل الاتصال على تنشيط العمليات الاجتماعية، وبالتالي يضفي بعداً ديناميكيًا على البناء الاجتماعي القائم .

1- بودون ريمون وبوريكو فرنسوا، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، ط1، 1986، ص148-154.

2- عمر داود، **التغير الاجتماعي، مرجع سابق**، ص18.

3- **المرجع نفسه**، ص26.

4- محمد سعيد فرح، **ما علم الاجتماع**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1987، ص265.

فالاتصال ببساطة هو تلك العملية التي تنتقل بواسطتها الرسالة أو الفكرة أو الاختراع من المرسل إلى المستقبل، الاتصال والتغير الثقافي ليسا مترادفين، إلا أن الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغير الثقافي، لذلك فان مفهوم التغير الثقافي يتضمن (علاوة على عملية الاتصال) النتائج الفردية والجماعية التي تنجم عن ابتكار جديد أو حتى الاعتراض عليه ورفضه.

4- العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي:

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، فأولهما هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما الثاني يعتري القيم والمعتقدات والمثُل والرموز الشائعة في المجتمع، غير أن الواقع الفعلي، يشير إلى صعوبة الفصل بين هذَين النمطَين من التغير .يوجد خلط بين هذين المفهومين و لا تميز بعض النظريات بينهما، و ربما يرجع ذلك للارتباط الشديد بين مفهومي الثقافة والمجتمع، إلا أنه هناك فروق بينهما يمكن توضيحها على النحو التالي:

فالتغير الاجتماعي يشير إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي و الاتصالات الشخصية بينما التغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق و أفكار متنوعة من المعتقدات و القيم و المعايير .التغير الاجتماعي يحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه ويعتبر جزء من التغير الثقافي، بينما التغير الثقافي يشمل جميع التغيرات التي تحدث في أي فرع للثقافة كالفن والعلم و التكنولوجيا إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال التنظيم الاجتماعي و قواعده، و بذلك يكون التغير الاجتماعي نتيجة من نتائج التغير الثقافي [1].

وبهذا المعنى يصبح التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي، مادام التغير الاجتماعي يتناول الجوانب المعنوية والوظيفية في البناء الاجتماعي، وما يترتب عليها من علاقات، وما ينتج عنها من قيم وعادات...أي من تأثير على الجوانب اللامادية للثقافة، لذلك فإنّ العلاقة بين التغيريّن هي علاقة احتواءٍ وضم[2].

ما يعني أنّ كلّ ما يندرج ضمن التغير الاجتماعي، هو بالضرورة تغيرٌ ثقافيٌ، ولا يمكن أن تقع جميع التّغيرات الثقافية في دائرة التغير الاجتماعي، على الرّغم من أنّها قد تتراكم وتصبح مع مرور الزّمن عاملاً للتغيير، كما هو شأن غزو التكنولوجيا المتقدمة للعديد من أوجه الحياة التقليدية، ودور تطوّر المعارف والعلوم في نشر علمنة الفكر وتنمية النّظرة النّقدية الابتكارية، وعدم تقبل العادات التقاليد الموروثة دون فحصها بالأسس العقلانية[3]، كما يمكن أن تؤدي إحدى العناصر الثقافية دور الكابح والمقاوم لأي تغير اجتماعي على غرار ما تقوم به بعض العقائد والممارسات الدّينية على سبيل المثال.

وبالرّجوع مرّة أخرى إلى أفكار الأنثروبولوجي الأمريكي لسلي وايت Lesilie White، فإنّ هذا الأخير يرى إلى الإنسان والثقافة نظرةً تكاملية لا يمكن في أي حال من الأحوال الفصّل بينهما، لذلك فهو يحلّل الثقافة إلى ثلاث مكونات أساسية، هي:

1- أمينة علي كاظم، **مرجع سابق**، ص 157.

2 - خضور يوسف، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994، ص46.

3 - أنتوني غدنز، **مرجع سابق**، ص110.

المكون الإيديولوجي، والسّوسيولوجي، والتكنولوجي، وفي ذات السّياق يؤكد مالينوفسكي Malinowski على ذلك التّداخل الموجود بين أجزاء وعناصر الثقافة والنسق الاجتماعي[1].

ما يجعلنا نعتقد أن التّغيرات الاجتماعية والثقافية تتداخل وتترابط بصورة تجعلنا نعجز أحيانًا عن استحضار إحداها في غياب الأخرى، مع ما يعيش عالم اليوم من هدم للحواجز بين الدّاخلي والخارجي، أو بين المحلي والدّولي، فالتأثير الاجتماعي والثقافي هو عملية دينامية تتحرك على مسارات مزدوجة واتجاهات متعاكسة، أدّت إلى ظهور مستويات غير مسبوقة تاريخيًا من الترابطات الكونية[2]، الأمر الذي لا ينفي حدوث تحولات شمولية تمارس نوعًا من المداهمة والعنف على البنيات التقليدية، فتنقلها من مجتمع شبه ساكنٍ إلى مجتمعٍ تفاعلي وتنافسي، ضمن سيرورات تصادمية وموضوعية تحدث خارج وعي الأفراد، فتتولد عنها "شروخًا" في البنية الثقافية والاجتماعية معًا، قد تتمثل في بروز قيم الحرية الفردية، والمبادرة، والتمرد، والتجديد... وتنعكس بصورة مباشرة على شكل فجوة سلوكية وذهنية بين الأجيال.

5- عوامل التغير الاجتماعي والثقافي:

إن تحديد تصنيف موحد للعوامل التي تتسبب في إحداث التغير الاجتماعي والثقافي، في ظل هذا التشعب النظري لهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، وذلك بسبب مشكلة التداخل بين هذه العوامل ومشكلات التعليل ومشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعي، إلا أنه وبالرغم من كل ذلك يمكن تحديد التصنيف على النحو التالي:

5-1 العوامل البيئية: يقصد بالعوامل البيئية مجموعة التفاعلات بين الإنسان وبين محيطه الجغرافي البيئي وأثر التوزيعات الجغرافية مثل التضاريس نوع المناخ، نوع التربة، استقرار التربة أو تعرضها لحركة تغيُّر دائمة جراء الزلازل أو البراكين أو التصحر أو الجفاف وغيّرها، وهي عوامل تسهم إلى حد بعيد في تحديد طبيعة النشاط الإنساني ونوعه، وكذا الاستقرار أو الهجرة، ويرى ابن خلدون أن للبيئة أثرا فعالا على البشر جسميا وعقليا حيث أفرد ذلك بعنوان بارز حول «اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع وما ينشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم»[3].

ويمكن إجمال العوامل البيئية التي تؤثر في التغير الاجتماعي فيما يلي:

- المناخ مثل (الرطوبة والرياح والحرارة والأمطار).

- الموقع الجغرافي مثل (القرى أو المدن من البحر أو الصحراء أو خط الاستواء.)

- وجود المصادر الطبيعة مثل (البترول والمعادن والغازات والمياه)

1 - دلال ملحسن استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص74.

2 - **المرجع نفسه**، ص133.

3- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، ط5، دار الرائد العربي،بيروت، 1982، ص8.

– الكوارث وما يصاحبها من أمراض والكوارث الطبيعية.

2-5 العوامل الديموغرافية: إن التغير في حجم السكان سواء أكان بالزيادة أو النقصان ، سيؤدي إلى تغيرات في تركيب المجتمع، فهناك ارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة الذي ينعكس على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن هناك ارتباطا بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستويات الأجور وقيام الصناعات واستعمال الآلات وغيرها مما يؤثر على الأفراد و على التركيب الاجتماعي للمجتمعات البشرية.

3-5 عوامل التحديث: التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية، الاتصال والاحتكاك هو مطلب سابق للتحديث، يلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية التي تستلزم تشبعاً وتعقيداً مستمراً في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، والتي تتطلب بدورها تغيرات في التزامات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية، فالتحديث هو أحد عوامل التغير الاجتماعي الهامة.

4-5 العوامل الاقتصادية: يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع، تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في إحداث التغير الاجتماعي، فطبيعة النشاط الاقتصادي للسكان تؤثر في العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، لأن العامل الاقتصادي هو المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، كما أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية في حياة الأفراد، وتختلف الصناعة الحديثة بصورة جوهرية عن أنساق الإنتاج السابقة التي كان مستوى الإنتاج فيها ساكنا إلى حد بعيد لأنه يهدف إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية المعتادة، على عكس النسق الحديث نجد الرأسمالية تشجع إعادة النظر في ثقافة الإنتاج التي يجري فيها تطبيق كل الاكتشافات العلمية، ومن الأمثلة على التغير في المجتمعات الصناعية دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل، حيث لعبت أدواراً مهمة في العمل والوظائف الحكومية والأعمال المهنية الأخرى. وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات تأثير بليغ في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يرى ماركس أن عملية الإنتاج الاجتماعي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات محددة معينة، تلك العلاقات توجد بغض النظر عن إرادتهم، وهي تطابق مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج، وهي التي تحوى الكيان الاقتصادي للمجتمع، وهي الأساس للبناء القانوني والسياسي الذي يعرف بالبناء الفوقي. أي بعبارة أخرى، يعتبر ماركس الكيان الاقتصادي كقاعدة أساسية يقوم عليها القانون والسياسة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، لذلك فشكل الإنتاج في الحياة المادية هو الذي يقرر الطبيعة العامة للعمليات الروحية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، كما تؤكد نظريته أن أي تغير في الأساس الاقتصادي يؤدي إلى تغير في الظواهر الاجتماعية الأخرى، أي أن تغير وسائل الإنتاج يؤدي إلى التغير في الكيان الاجتماعي[1].

1- عادل مختار الهواري، **مرجع سابق**، ص59-60.

من هنا نجد أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيساً في تطلعات المجتمع وإمكاناته ومشكلاته النوعية، فبعض البلاد تمثل الزراعة نسبا هامة من نشاطها الاقتصادي، وبلاد أخرى تمثل الصناعة اللون وفحم الغالب في نشاطها الاقتصادي، في حين أن بلاداً أخرى تمثل الثروة المعدنية من بترول وفوسفات وحديد أو غيرها من مصادر الطاقة، مكاناً رئيساً في اقتصاداتها.

5-5 العوامل السياسية: يلتقي العامل السياسي والأيديولوجي فيما يمكن تسميته بدور العامل الذاتي في التغير الاجتماعي، فالفئة الحاكمة المتواجدة على رأس السلطة تحاول من خلال موقعها السياسي فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل، في حين تحاول الفئة أو الفئات المعارضة أن تتسلح بأيديولوجية مضادة من أجل الوصول إلى السلطة، وبهدف التحكم في عملية التغير الاجتماعي بما يخدم مصالحها، ويقوم النظام السياسي بتنظيم العلاقات الخارجية ويقوم بوضع استراتيجيه عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها، ويلعب النظام السياسي دوراً في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين:

- أن يكون النظام عميلاً متواطئ ضد شعبه.

- أن يكون النظام عدوانياً يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى.

6-5 العوامل التكنولوجية: يقصد بالعوامل التكنولوجية العوامل التي هي من ابتكار الإنسان، فاكتشاف أية وسيلة من شأنها أن تشبع حاجات الفرد والمجتمع تؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية، وتشمل التكنولوجيا الآلات الحديثة والقديمة والمبتكرات التصنيعية والصناعية والمعرفة العلمية المتعلقة بها وبأسرارها وبالمهارات والخبرات المزاولة في نطاقها[1]، فالسيارة أحدثت انقلابا في البيئات الصغيرة والمنعزلة، فيسرت وسائل التبادل وأوسعت من دائرة العلاقات الاجتماعية، والهاتف والانترنيت وكل وسائل الاتصال الحديثة جعلت من العالم قرية صغيرة فتزاوجت الثقافات، واختلطت الأجناس والقيم، ومن هنا كان لكل ظاهرة من هذه الظواهر انعكاساتها وردود أفعالها على العلاقات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، ومن هنالك تغيرت العلاقات الاجتماعية وتطورت من نمط إلى آخر، حيث شمل التغير كثيرا من الاتجاهات والتقاليد والمعتقدات، وتحولت أوضاع اجتماعية كانت تعد ظواهر ثابتة وراسخة ولا تقبل التغيير أو حتى التعديل.

ويرى شندر أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة، ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، ويقول أنه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي.

والتغير التكنولوجي ليس عاملاً وحيداً في إحداث التغير الاجتماعي وإنما هناك عوامل أخرى تعمل على إحداثه.

1 - علال سي ناصر، **البعد التكنولوجي في الحداثة**، الأكاديمية ،العدد 10، القاهرة، 1993، ص75.

5-7 العوامل الفكرية والإيديولوجية:

تشكل العوامل الفكرية والإيديولوجية عادة دافعا مهما للتغيّر، وقد تشكل الأرضية الأساسية للمطالبة بتغييّر جذري وشامل لما هو قائم من نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي ، فهي تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية طبقا لسياسة تكاملية ووسائل هادفة، وتساندها في ذلك تبريرات اجتماعية ونظريات فلسفية وربما أحكام عقائدية وأفكار تقليدية[1]، من هنا ترتبط الايديولوجيا بالحركات الاجتماعية، فهي ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور جمعا معينا من الناس . سواء كان هذا طبقة اجتماعية، أو مذهباً من المذاهب، أو حزبا من الأحزاب، أو مجتمعاً ككل، أو أمة من الأمم . إنما هي فكرة هادفة لها فعالية إيجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية، كما تنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث تغيير في القيم الاجتماعية، والتدرجات الطبقية، والعمليات الاجتماعية المختلفة. كما يؤدي انتشار المذاهب والتيارات الفكرية إلى تشريعات جديدة، وتنميط لأساليب حياة اجتماعية جديدة، وتقدير لعلاقة الفرد بغيره وبالجماعات التي يعيش فيها، والمؤسسات الاجتماعية التي يتعامل معها، ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا لكثير من التغيرات في المجتمع[(2)].

1- محمد علي محمد، **الشباب العربي والتغير الاجتماعي**، دط، دار النهضة العربية، بيّروت، 1985، ص50.

2- محمد أحمد الزغبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي** ، دار الطليعة، بيروت، ص67.

المبحث الثاني: ظاهرة الطلاق:

تعد الحياة الزوجية بمثابة رحلة مليئة بالتحديات والتجارب المختلفة، ففي بعض الأحيان تتجلى الصعوبات والصراعات التي تهدد استقرار العلاقة بين الزوجين. ومع تعقيدات هذه العلاقة، يأتي الطلاق كخيار يضعه بعض الأزواج كحلاً لمشاكلهم الزوجية.

وإنّ ظاهرة الطلاق ليست مجرد انفصال بين الزوجين، بل هو تحول جذري في حياة الأسرة بأكملها، تترتب على هذا القرار آثار اجتماعية ونفسية تطال جميع أفراد الأسرة، ولاسيما الأطفال الذين يعانون بشكل خاص من تغيرات هذه الحالة.

سنعرّف هذه الظاهرة، ونتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لها، كما سنناقش في هذا المبحث التحديات التي يواجهها الأزواج في فترة الطلاق، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي يترتب عليها هذا القرار. كما سيتم التطرق إلى كيفية التعامل مع هذه التحديات والمساعدة في تقليل الآثار السلبية للطلاق على الأسرة والمجتمع بشكل عام.

وإنّ فهم ما يمر به الأزواج خلال فترة الطلاق، والتأثيرات العميقة التي يمكن أن تتركها هذه الخطوة على الجميع، يعتبر أمرًا بالغ الأهمية في فهم ديناميكيات الحياة الأسرية وتعزيز التوعية حول أهمية الحفاظ على العلاقات الزوجية وتقويتها بالتفاهم والصبر والاحترام المتبادل.

1- تعريف الطلاق، والنظريات المفسرة له، وأقسامه:

1-1 تعريف الطلاق:

أولاً: التعريف اللغوي:

تدل على الإرسال ورفع القيد والمفارقة يقال : أطلق الأسير إذا أرسله ورفع قيده، وطلق بلده إذا فارقها، وطلق زوجته أي فارقها وحل رباط الزوجية [1]، وقد قال ابن عابدين الطلاق هو لغة رفع القيد، ولكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها إطلاقا[2].

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي:

الطلاق بمعنى عام هو إنهاء زواج صحيح أثناء حياة زواجين أي صورة من الفسخ القانوني لعقد الزواج، حيث يمثل الدليل النهائي[3].

ويعرّف أيضا الطلاق حل لعقد النكاح وقطع العلاقة الزوجية التي بدأت بالعقد الدائم رغم التأكيدات والتوصيات المكررة والواردة عن الأولياء والمصلحين ودعاة الخير للمجتمع بأن الزواج رابطة لا تقبل الانقطاع ورباط مقدس متين.

1- نادية حسن أبو سكينة ، منال عبد الرحمن خضر، **العلاقات والمشكلات الأسرية**، دار الفكر، عمان، 2001، ص 197.

2- عمر رضا كحالة، **الطلاق**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1982، ص 7.

3- محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، ب ط، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، 1981، ص 198.

ثالثًا: من الناحية الاجتماعية:

الطلاق هو انفصام عملية الزواج بسبب منصوص عليه دينا وشرعا وقانونا ومن أهم الأسباب التي تجيز الطلاق طلب الطلاق هو الزنا والهجران لعدة سنوات والقسوة والجنون الذي يكون من الميؤس من شفائه[1].

رابعًا: من الناحية النفسية :

يعتقد علماء النفس أن أسباب الطلاق غالباً ما تكون عوامل غير واضحة تتدخل في نفسية الفرد، ويعتبرون أن الشخص الذي ينظر إلى الطلاق كحلاً وحيداً للمشاكل الزوجية ليس بالضرورة يكون ناضجاً عاطفياً أو نفسياً، فعادةً ما يكون السبب الرئيسي وراء تفكير الشخص في الطلاق وتهديده به وحتى تنفيذه هو نقص النضج العاطفي والانفعالي.

يقوم بذلك الشخص المصاب نفسياً بتطبيق نفس الأساليب السلبية في حياته الزوجية التي كان يعتمدها سابقاً، مثل عدم الثقة والخوف من تحمل المسؤولية، ورغبة شديدة في التحكم والسيطرة والغيرة[2]، وهذه الأساليب قد تدفعه في النهاية إلى اتخاذ قرار الطلاق.

خامسًا: من الناحية الدينية الإسلامية:

تسمح الشريعة الإسلامية بالطلاق نظرًا لأنّ الإسلام دين يعتني بالواقعيات الحياتية، التي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابات تستوجب اللجوء إلى الطلاق لضمان الاستقرار الاجتماعي، ورغم إباحة الطلاق شرعًا، فإن الشريعة تفرض قيودًا لضمان مصلحة الأسرة، وتحقيق التوازن في حقوق الزوجين.

وبالإضافة إلى ذلك، تحث الشريعة المسلمين على تجنب الطلاق قدر المستطاع، وتشجعهم على البحث عن حلول بديلة، وفي هذا السياق، يقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»، وبالمقابل يُشجع الناس على الزواج وعدم التطليق، إذ يُؤكد أن الطلاق يعد من الأمور التي تثير غضب الله، حيث يُذكر أن «الطلاق يهتز له عرش الرحمان» [3].

1-2 النظريات المفسرة للطلاق:

1-2-1 نظرية التفكك الاجتماعي:

أكد أنصار هذه النظرية أن العديد من المشكلات الاجتماعية، مثل عدم استقرار نظام الزواج وانتشار المشكلات الأسرية المؤدية إلى التفكك الأسري بشكل عام، بالإضافة إلى انحراف الشباب، وتشرد الأطفال، وانتشار الآفات الاجتماعية بشكل خاص، يعزى جزئيا إلى نقص المعرفة الدقيقة للفرد بالتوقعات المتبادلة بين الأفراد وتوقعاتهم منه.

وأن الدافع وراء هذه النظرية يعتمد على نتائج العديد من الدراسات التي أظهرت أن التغيرات الاقتصادية كانت سببا رئيسيّا للفوضى الاجتماعية والتفكك الاجتماعي في عمومه، وأدى هذا التفكك إلى ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة وغيرها من المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك ارتفاع حالات العنف الأسري، وتصاعد معدلات ظاهرة الطلاق.

1- عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية الطفولة و المراهقة**، دار أسامة للنشر، ب ط، الأردن. 2009، ص 192.

2- **المرجع نفسه**، ص194.

3- محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري، **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص204.

علاوة على ذلك، يشير التفكك الاجتماعي إلى اضطراب في التفكير ينتج عنه اضطراب في التنظيم ونقص في الأداء الوظيفي داخل المجتمع، مما يؤثر على العادات الاجتماعية والسلوكية والضوابط الاجتماعية بشكل يجعل من الصعب تحقيق أداء وظيفي متوازن لهذه الأدوار داخل المجتمع.

1-2-2 نظرية التغير الاجتماعي والثقافي:

يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأن التغير الاجتماعي هو عملية استبدال وصراع مستمر في أنماط التفاعل الاجتماعي وعناصر الثقافة[1]، ويشدد المؤيدون لهذه النظرية بالارتباط الموجود بين المشكلات الاجتماعية والتغير الاجتماعي والثقافي الحاصل في المجتمع، ويعتقدون على أنّ التغير يمثل السبب المباشر أو غير المباشر لمعظم هذه المشكلات، يحدث التغير الاجتماعي بدرجات متفاوتة بين مختلف عناصر المجتمع، وتتزايد احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية مع زيادة درجة التغير الاجتماعي، وعدم تمكن الأفراد من التأقلم مع الحالات والوضعية الاجتماعية الجديدة.

وتقدّم هذه النظرية تفسيرًا لظهور المشكلات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالأمراض العقلية، حيث تزداد هذه المشكلات بشكل أساسي كلما زادت درجة التغير الاجتماعي في جانب معين من عناصر ثقافة المجتمع دون أن يتبع ذلك نفس درجة التغير في باقي عناصرها، ما يؤدي إلى وجود تناقضات كثيرة، وفي مثل هذه الحالات تبدأ العديد من جوانب الثقافة في التغير أو الاندثار دون أن يكون للعنصر البديل مكانه، مما يؤدي إلى التغير المتسارع والكثيف في فترات زمنية قصيرة ومحدودة، والذي يتسبب في ظهور المشكلات الاجتماعية[2]، ويساهم في تزايد معدلات الطلاق، والتفكك الأسري.

1-2-3 نظرية صراع القيم:

لا تختلف هذه النظرية عن سابقتها كثيرًا، بحيث تركز هذه النظرية على عنصر من أهم عناصر الثقافة، بحيث ترى هذه النظرية أن المشكلات الاجتماعية في عمومها، وظاهرة الطلاق على وجه الخصوص ناتجة عن الصراع بين قيم الجماعات المختلفة في المجتمع، حيث يمتلك كل مجتمع قيمًا عامة مشتركة بين أفراده، وقيمًا خاصة، وغير متماثلة بين الجماعات المختلفة.

وقد يتجلى هذا التنوع في القيم بوضوح في المجتمعات المتعددة الثقافات مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وبعض الدول الإفريقية، وقد أظهرت الدراسات أن أي وضع اجتماعي يحدث تضارب أو تعارض في القيم السائدة حوله، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور المشكلات الاجتماعية.

وتصبح بذلك الفضاءات الاجتماعية مسرحا لظهور الأزمات والصراعات الاجتماعية الناتجة عن المفاعيل تلك التناقضات القيمية التي تبرزها علاقات الترابط بين الفاعلين الاجتماعيين القائمة على سلوكياتهم وأفعالهم وليس نتيجة لعلاقات السيطرة، وهكذا، فاللامساواة في الحظوظ التعليمية مثلاً تنتج عن علاقات الترابط بين الفاعلين الاجتماعيين التي لا تخضع دائما للنظام بل بفعل التوتر والصراع الناتج عن تباين مصالحهم في منظومة التربية والتكوين، ويمكن إسقاط ذلك على كل المنظومات الاجتماعية الأخرى.

1- للمزيد من التوسع في موضوع التغير الاجتماعي والثقافي: ينظر الصفحات: 18-25 من هذه الدراسة.

2- مسعودة كمال، مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س،ب ط، ص 186.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن استخدام مفهوم الصراع القيم في تفسير المشكلات الاجتماعية بما فيها تزايد معدلات الطلاق يُظهر بعض القصور، إذ أنّ المشكلة قد لا يمكن حلها إلا بعدما يدرك الأفراد أن القيم قد تتغير مع مرور الزمن، وأنهم يتأثرون بالأوضاع القائمة[1]؛ فبعض المشكلات قد تنشأ نتيجة للقيم المشتركة، وليس نتيجة للقيم المتعارضة، وقد تمثل المشكلة نوعًا آخر من القيم أو ربما كلاهما معًا.

1-2-4 النظرية اللا معيارية:

أشارت النظرية اللا معيارية لإميل دور كهايم إلى أنّ ظاهرة الطلاق باعتبارها مشكلة الاجتماعية تعزى في الأساس إلى عوامل تنظيمية، حيث يعجز التنظيم الاجتماعي عن تنظيم وتحديد القواعد المنظمة للسلوك الفردي الذي هو نتاج الوعي الجمعي، ما يؤدي إلى عجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم الشخصية في إطار الأهداف العامة باستخدام الوسائل المباحة ضمن الثقافة السائدة في المجتمع.

وتشير النظرية إلى أنّه في بعض الأحيان يتفق الأفراد على الأهداف العامة، لكنهم لا يتفقون على الوسائل والأساليب المحققة لها، مما ينتج عنه اضطراب في التنظيم الاجتماعي، ويسعى الأفراد في هذه الحالة لتحقيق أهدافهم بالطرق والوسائل التي يرونها مناسبة، ما يؤدي إلى انتشار المشكلات الاجتماعية وغياب النظام والتوازن الاجتماعي[2]، وهي الحالة التي يُعبر عنها باللا معيارية.

1-3 أقسام الطلاق:

بعد اطلاعنا على ما كُتب حول اقسام ظاهرة الطلاق، وجدنا تصنيفات متعددة، وقد رأينا أن نعتمد على التصنيف الذي يقسم الظاهرة من حيث آثارها، ومن حيث وقوعها ومشروعيتها، ومن حيث صياغة التلفظ بها، وتمّ ترتيب أقسام الطلاق على النحو التالي:

1-3-1 من حيث الآثار:

❖ **الطلاق البائن:** هو ما لا يجوز للزوج الرجوع فيه إلا بعقد جديد، وهو البائن بينونة صغرى، أما بعد أن تتزوج زوجته من رجل آخر ثم تطلق منه، وبعد ذلك يعود زوجها الأول إليها وهو البائن بينونة كبرى، أضف إلى ذلك الطلاق الذي لا يجوز بعده الرجوع إلى زوجته مطلقا وهو الطلاق التاسع، ومن أنواعه :

❖ **طلاق غير المدخول بها:** طلاق الرجل لزوجته قبل الدخول بها دبرا .

❖ **طلاق اليائسة** : طلاق الرجل لزوجته بعد أن بلغت سن اليأس.

❖ **طلاق الخلع والمباراة:** هو أن تكره المرأة زوجها وتطلب منه الطلاق إلا أنه يرفض وهي تخاف على نفسها الوقوع في الحرام فيما بقيت معه، فتفتدي بشيء من مالها، بحيث قد يكون هذا الفداء موازيا لمهرها أو أقل من ذلك ، والمباراة تكون فيه الكراهة من الزوجين وتزيد المباراة عن الخلع في لزوم إتباع صيغة المباراة بلفظ الطلاق بأن يقول برأتك على كذا ، إلى أن يقول أنت طالق".

❖ **المطلقة ثلاثا:** إذ لا يجوز الرجوع فيه إلا بعد أن تنكح الزوجة زوجا آخر بعقد شرعي ثم يطلقها أو يموت.

❖ **الطلاق الرجعي** : يجوز للزوج الرجوع لزوجته من دون عقد جديد ضمن العدة الشرعية لزوجته والرجوع في هذا المجال حق للزوج لا حاجة فيه إلى تحصيل رضا الزوجة كما في قوله " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، ولا يحل أن يكتمن ما خلق الله في

1- محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري، **مرجع سابق**، ص206-207.

2- رشاد عبد العزيز موسى، **سيكولوجية القهر الأسري**، عالم الكتب، ب ط، القاهرة، 2008، ص 95.

أرحامهن إن كنّ يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهنّ في ذلك إن أرادوا إصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم "، وهي توضح أن يكون الزوج أحق برد زوجته إليه، ولا تستطيع الزوجة الامتناع عن ذلك ورفضه.[1]

1-3-2 من حيث وقوعه ومشروعيته:

❖ **الطلاق السني**: الطلاق الذي ندب إليه الشرع هو الطلاق المشروع، ويحدث عندما يطلق الزوج زوجته بطلقة واحدة أثناء حالة الطهارة، أي أنها ليست في فترة الحيض. وفي هذه الحالة، لم يمسس الزوج زوجته أي تلامس جسدي خلال فترة الطهارة التي حددها الشرع، وهذا الطلاق يعتبر مشروعًا ويكون بالتسلسل التالي: الطلاقة المرة الأولى، ثم الرجعة (العودة للزوجية)، ثم الطلاقة المرة الثانية، ثم الرجعة مرة أخرى. وبعد ذلك، يخير الزوج بين أن يمسك زوجته بإحسان أو أن يفارقها. هذا الطلاق يتوافق مع أوامر الله ورسوله (ص)، ويحدد دائرة الإجراءات التي يجب اتباعها في هذا النوع من الطلاق وفقًا للتعاليم الإسلامية[2].

❖ **الطلاق البدعي**: الطلاق المخالف للشرع هو الذي يتم بطرق لم يشرعها الإسلام، مثل طلاق الزوجة ثلاث مرات في وقت واحد بكلمة واحدة، أو تطليقها في حالات غير مشروعة مثل الحيض أو النفاس أو خلال فترة الطهارة التي يكون فيها الجماع جائزًا. يتفق العلماء على أن هذا النوع من الطلاق، المعروف بالطلاق البدعي، حرام ومحرم، وأن من يقوم به يثم، ولكن هناك اختلاف فيما إذا كان الطلاق البدعي يُعتبر صحيحًا أم لا. يرى بعض العلماء أنه يُعتبر صحيحًا ويُثبت، في حين يرى آخرون أنه لا يُثبت ولا يُعتبر مقبولًا شرعًا[3].

1-3-3 من حيث الصيغة:

❖ **الطلاق الصريح**: الطلاق يتم باللفظ الذي يفهم منه المقصود والذي يُستخدم عموماً في الأحاديث الشائعة عن الطلاق، مثل "أنت طالق" أو "طلقتك" أو "مطلقة" وغيرها من الكلمات المشتقة من لفظ الطلاق. كما تتضمن الألفاظ الصريحة للطلاق التي وردت في القرآن الكريم ثلاثة ألفاظ وهي: "الطلاق" و"الفراق" و"السراح". يتم الطلاق بهذه الألفاظ دون الحاجة إلى نية محددة لتبين المقصود منها، حيث تكون دلالتها ومعناها واضحين بمجرد استخدامها في سياق الطلاق.

❖ **الطلاق كناية**: الطلاق باللفظ هو اللفظ الذي يمكن أن يفهم منه الطلاق وكذلك الاحتمالات الأخرى، ولم يتعارف عليه الناس في الطلاق. يشمل ذلك الكلمات التي قد تُفسر على أنها تشير إلى الطلاق، مثل قول الرجل لزوجته "اذهبي" أو "أنت بائن"، ومن الضروري أن يكون هناك نية واضحة من الزوج لإصدار الطلاق عند استخدام هذه الألفاظ[4].

كما يمكن أن يقع الطلاق بالكتابة، حيث إذا كانت الكتابة صريحة بالطلاق فإن الطلاق يكون صحيحًا، وإذا كانت الكتابة غير صريحة فيكون الطلاق غير صحيحٍ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للزوج أن يُرسل رسالة إلى زوجته تحتوي على اللفظ المشتق من الطلاق، وبمجرد قراءتها يتم الطلاق.

1- حسان محمود عبد الله، **مشاكل الطلاق بين الشرع والعرف**، ط ،1 دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 37.

2- العربي بلحاج، 1994، **الوجيز في شرح قانون الأسرة**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 113.

3- معن عمر خليل، **علم اجتماع الأسرة**، ط،1 دار الشرق للنشر والتوزيع عمان ،الأردن. 2000، ص 222.

4- توفيق برغوتي، **تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين**، دراسة مقارنة بين المطلقين والمطلقات رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2010، ص 37.

أمّا بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون التحدث، فيمكن أن يقع الطلاق بالإشارة، لكن يجب أن تكون هذه الإشارة واضحة ومفهومة للطرف الآخر، وبمجرد فهمها يقع الطلاق.

❖ **الطلاق الغيابي**: الطلاق الذي يتم بدون حضور الزوجة وتوثيقه، وبدون علمها، يُعتبر جائزاً شرعاً وفي بعض الأنظمة القانونية. ويُمكن تطبيق هذا النوع من الطلاق بموجب قوانين محددةمثلاً: في بعض الأنظمة القانونية، مثل القانون 100 سنة 1985، يُطلب من الموثق تسجيل الطلاق وإشهاده لدى الموثق المختص. في حالة عدم حضور الزوجة، يتم على الموثق الإعلان عن الطلاق لشخصها عن طريق محض، ومن ثم يُلزم الموثق بتسليم نسخة من إشهار الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها، تلك الإجراءات تضمن توثيق الطلاق وإبلاغ الزوجة به، حتى لو كانت غير حاضرة خلال عملية التوثيق، وهذا يتوافق مع القوانين المحلية والإجراءات القانونية المعمول بها في بعض الدول.

ويبغض العرف السائد الطلاق الغيابي لأنه بمثابة خروج عن المعايير المفضلة في نطاق العرف، حيث يلجأ أصحابه إلى توثيق الطلاق بشكل رسمي دون إتباع المراسيم الخاصة به.

2- مراحل الطلاق وأسبابه وآثاره:

2-1 مراحل الطلاق:

2-1-1 مرحلة الانفصال الفكري:

وتبدأ هذه المرحلة ببداية ظهور عدم توافق حول بعض القضايا، ويتسبب ذلك في نشوب المشكلات بين الزوجين واستمرارها يمكن أن يؤدي إلى انفصال فكري بينهما، حيث يبدأ كل منهما في التفكير بطريقة مختلفة عن الآخر بشأن هذه المشكلات، وربما يكون تفكيرهما متضادة، مما يزيد من شدّة الخلاف بينهما، ويُعتبر هذا الانفصال الفكري بداية للاتجاه نحو الطلاق، حيث يؤدي استمرار هذا الانفصال إلى المرحلة الثانية والتي تتمثل في التباعد العاطفي.

في هذه المرحلة، يبدأ الزوجان في الشعور بالتباعد العاطفي، حيث يقل اتصالهما العاطفي والرومانسي، ويتباعدان عن بعضهما البعض على الصعيدين العاطفي والجسدي. يمكن أن يظهر ذلك في شكل تقليل الحوارات العميقة بينهما، وتقليل الانخراط في الأنشطة المشتركة، وزيادة الخلافات والمشاكل بينهما.

هذه العمليات التدريجية من الانفصال الفكري إلى التباعد العاطفي تشير إلى تفاقم الأزمة الزوجية وتصاعد الاتجاه نحو الطلاق، وهي تعكس التحولات النفسية والعاطفية التي قد تؤدي في النهاية إلى اتخاذ القرار بالانفصال النهائي بين الزوجين.

2-1-2 الانفصال الوجداني:

مع استمرارية الانفصال الفكري بين الزوجين واحتفاظ كل منهما برأيه الخاص المخالف والمنفصل عن الرأي الآخر، يبدأ كل منهما ممارسة سلوكيات قد تكون غير مرغوبة وغير مقبولة في نطاق الأسرة، وهذا الانفصال الفكري والسلوكي يؤدي إلى انفصالها الوجداني وبرد مشاعرهما وأحاسيسهما وعواطفهما نحو بعضهما[1].

1- الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة**، د ط، عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببور سعيد، 2011، ص 201.

مع مواصلة هذا النوع من التباعد الوجداني والعاطفي، تبدأ مرحلة جديدة حيث يؤدي ذلك التباعد الحقيقي على المستوى المادي فيصبح أداء الحقوق والواجبات الزوجية بين الزوجين عمل روتيني أشبه بأداء الواجب مما يزيد من كرههما لبعضهما.

2-1-3 مرحلة الانفصال الشرعي القانوني:

عندما يصل الزوجان إلى مرحلة الانفصال الجسدي، ويصبحون غير قادرين على العيش معًا في بيت واحد بسبب الفجوة العاطفية والانعدام في التواصل، يفقدون المبرر لوجودهما معًا في العلاقة الزوجية. فعندما لا تتحقق معاني الحياة الزوجية المتمثلة في التواصل العاطفي، والدعم المتبادل، والتفاهم، والتعاون، يصبح البقاء معًا مجرد عبء يثقل كل منهما دون فائدة.

بالتالي، يصبح الطلاق خيارًا موضع التفكير الجاد والقرار الفعلي، حيث يكون الهدف منه إنهاء العلاقة الزوجية بشكل رسمي وإنهاء الارتباط القانوني والاجتماعي بين الزوجين. يمكن أن يكون الطلاق بمثابة خطوة نحو الحرية الشخصية وإعادة بناء الحياة بشكل مستقل ومستقر بعيدًا عن العلاقة التي أصبحت مؤلمة ومكلفة على الطرفين[1].

2-1-3 مرحلة الانفصال الاقتصادي المادي:

يصاحب عادة واقعة الطلاق إجراءات اقتصادية يحكمها الشرع والقانون، حيث يبدأ كل من الزوجين دفع ما عليه من التزامات مادية وأخذ ماله منهما، وقد تتم التسوية المادية بينهما بالحسنى وفي جو التسامح والاحترام المتبادل للآخر، وقد ترتبط هذه المرحلة بالكثير من المشكلات[2].

2-1-4 مرحلة الانفصال الأبوي:

قد يكون الطلاق نهاية لبعض مشكلات الزوجين ولكنه سيتسبب في مشكلات أخرى تؤثر تأثيرا مباشرا على أطفالهما إذا كان لهما أطفال، وقد يتفق المطلقان بطريقة ودية متميزة بالتسامح والتفاهم على كيفية رعاية الأطفال من حيث توفير المكان المناسب لهم وتحديد الشخص المناسب الذي يشرف على رعايتهم، وعلى مصدر الإنفاق، والمقدار اللازم لتغطية مصروفاتهم و نفقاتهم، وطريقة لقائهم بأبويهم وغيرها من الأمور التي عادة تنظم علاقة المطلقين ببعضهما وبأطفالهما بعد حدوث الطلاق مباشرة.

2-1-5 مرحلة الانفصال النفسي الانفعالي

بعد الطلاق، يمر الشخص بفترة من التحديات النفسية والعاطفية، حيث يجد نفسه في مواجهة الانفصال وضغوطات الحياة الجديدة. يمكن أن يشمل ذلك الشعور بالانعزال والوحدة، والتفكير في الماضي والمضي قدمًا في الحياة. تتطلب هذه المرحلة الانفتاح على التعبير عن المشاعر والأفكار، والتفكير في الخطوات المستقبلية بحكمة وتأمل[3].

1- مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 118.

2- معن خليل عمر، **التنشئة الاجتماعية**، دار الشروق، عمان، ط،1، 2004، ص 95.

3- الخالق محمد عفيفي، **المرجع السابق**، 2011، ص 201.

من المهم أن يقوم الشخص بإعادة تقييم نفسه وتجاربه خلال الزواج، والتفكير بعناصر النجاح والفشل في العلاقة السابقة. يمكن لهذا المراجعة أن تساعد في تحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية، وتطوير استراتيجيات جديدة للتعامل مع العلاقات الشخصية.

من الجيد أيضًا أن يسعى الشخص للحصول على الدعم العاطفي والنفسي من الأصدقاء والعائلة، وربما من متخصصي الصحة النفسية إذا لزم الأمر. يمكن أن تكون الجلسات الاستشارية مفيدة في تطوير الوعي الذاتي وتقوية مهارات التعامل مع التحديات النفسية والعاطفية بعد الطلاق.

2-2 أسباب الطلاق:

تتعدد أسباب الطلاق وتتنوع، حتى أنّه بات من الصعب حصرها، وسنحاول ذكر أهمها، وهي كما يلي:

❖ **الهجرة والانفصال بين الزوجين:**

الهجر والانفصال بين الزوجين لفترة طويلة يمكن أن يكون عاملًا موجبًا شرعيًا ودينيًا للطلاق في بعض الحالات، خاصة إذا كان هذا الانفصال يؤدي إلى تعرض حقوق الزوج الآخر للإهمال أو الإهمال العاطفي أو الاجتماعي، في الإسلام، يُحث على الحفاظ على حقوق الزوج والزوجة وعلى الحياة الزوجية المستقرة والمنسجمة.

❖ **وجود الفوارق العمرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والمزاجية بين الزوجين:**

الفوارق بين الزوجين تعد من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث الطلاق، حيث يمكن أن تسبب هذه الفوارق حالة من عدم الانسجام والتوافق بينهما. عندما يكون هناك اختلاف كبير في الأفكار والقيم والاتجاهات بين الزوجين، فإن ذلك قد يؤدي إلى توترات وصراعات داخل العلاقة الزوجية[1].

إن فارق العمر بين الزوجين الذي يتراوح بين 10 إلى20 سنة يؤدي إلى اختلاف اجتماعية وأن هناك اختلاف بينهما في أساليب الحياة وطراز المعيشة.

الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الزوجين قد تسهم في خلق توترات وتحديات في العلاقة الزوجية. عندما ينتمي كل زوج إلى طبقة اجتماعية مختلفة، فقد يكون هناك اختلاف في الثقافة والتقاليد والقيم، مما قد يؤدي إلى صعوبة في التوافق والتفاهم[2].

بالإضافة إلى ذلك، الفوارق الاقتصادية بين الزوجين قد تؤثر على الديناميات المالية داخل العائلة وتؤدي إلى توترات مالية. قد يشعر الزوج من الطبقة الاقتصادية المنخفضة بالضغط لتلبية احتياجات العائلة بينما يمكن أن يواجه الزوج من الطبقة الاقتصادية العليا تحديات في فهم الضغوطات المالية التي يمكن أن يواجهها الشريك الآخر.

وأخيرا هناك الفوارق الثقافية بين الزوجين: فقد يكون أحدهما مثقفا ثقافة عالية بينما يكون الآخر أميا و ضعيف الفكر والأفق، مما لا يدعو ذلك إلى التآلف بينهما.

1- الخالق محمد عفيفي، **المرجع السابق**، 2011، ص 176.

2- محمد سند العكايلة، **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث**، دار الثقافة، الأردن، ط 1، 2006، ص 193.

❖ **تعاطي الكحول والمخدرات:**

فالكحول والمخدرات يمكن أن تؤثر سلبًا على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية. قد تزيد من توترات الحياة الزوجية وتسهم في زيادة النزاعات والمشاكل بين الزوجين. فالتأثير السلبي للكحول والمخدرات على العقل يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة على الانفعالات وزيادة العدوانية والغضب[1]، مما قد يجعل الشخص غير قادر على التعامل بشكل صحيح مع الآخرين، بما في ذلك الشريك الزوجي.

2-3 آثار الطلاق:

تؤدي الأسرة دورًا أساسيًا، باعتبارها دعامة ولبنة أساسية في بناء المجتمع، حيث إن صحة الأسرة تعكس على صحة المجتمع بشكل عام، وتفكك الأسرة نتيجة للطلاق يؤدي بالضرورة إلى تعثر عملية بناء المجتمع. يُعتبر الطلاق مشكلة شخصية واجتماعية غير مرغوب فيها، ويُعتبر كارثة تؤثر على الأسرة وتنعكس على المجتمع بأسره، يمثل الطلاق تحديًا شخصيًا وصدمة للأفراد، بالإضافة إلى أنه يُعتبر مؤشرًا على فشل الحياة الأسرية وفشل الزوجين في التكيف مع بعضهما وأداء أدوارهما الاجتماعية المتوقعة كزوجين.

وبدلاً من المساهمة في حل مشاكل المجتمع من خلال بناء الأسرة بشكل صحيح، فإن الطلاق يزيد من المشاكل والصعوبات والأمراض الاجتماعية في المجتمع[2].

تشير علياء حسن حسين إلى أن الطلاق يؤدي إلى حدوث انشقاق ومنازعات من جهة، كما يؤثر في الوحدة الأسرية التي تتمتع بالاستقرار عندما يكون الوالدان متواجدين معًا، ولكن يفصلان أو يتغيب أحدهما، هذا يسبب حرمانًا عاطفيًا للأطفال، خاصة بعد انفصال الأم، مما يجعل من الصعب تكوين عادات سلوكية سليمة لدى الطفل. كما يؤثر الطلاق على المحافظة على قيم المجتمع وقوانينه.

ويبين هيثربحتون، من خلال خبرته لمدة 30 عامًا، في دراسة الأسرة المطلقة، إلى أن مشكلة الطلاق والصراعات الأسرية المتكررة تحدث تغييرًا كبيرًا في حياة الأسرة، حيث تبدأ المشكلة في خلافات قبل الطلاق، ثم تنتقل إلى عملية الطلاق نفسها، ثم تتبعها توابع على الوالدين والأبناء[3]، (جسميا، نفسيا، اقتصاديا واجتماعيًا)، مما يشكل أزمة أسرية تتطلب الكثير للتوافق معها وتجاوزها.

ونظرا لما للطلاق من آثار سلبية خطيرة من شأنها أن تؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها، لذا يتطلب الأمر التدخل من قبل المجتمع بأجهزته المختلفة المعنية بشؤون الأسرة والتصدي لمثل هذه الاضطرابات والتصدعات الأسرية حفاظا على تماسك الأسرة وحمايتها من التصدع وذلك بإتباع الطرق التالية:

– التعرف على المشكلات الأسرية لمعرفة أسبابها والعمل على علاجها، فالمشكلات الأسرية عديدة وبالتالي طرق العلاج أيضا متعددة ولكن من المهم هنا معرفة الأسباب الحقيقية والكامنة وراء حدوث المشكلات .

1- الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة**، ص201.

2- رشاد علي عبد العزيز موسى، **سيكولوجية القهر الأسري**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص 110.

3- أحمد محمد مبارك الكندي، **علم النفس الأسري**، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 2، 1992، ص 214.

– توعية الأسرة وتعريفها بالجهات المختصة التي يمكن أن تلجأ إليها في حالة وقوع صراعات وتوترات بين الزوجين أي قبل وقوع الطلاق.

– القيام بالتوعية والإرشاد الزواجي للمقبلين على الزواج وذلك من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والمؤسسات المختصة، وعقد دورات ومؤتمرات واستخدام وسائل الإعلام لزيادة الوعي الأسري[1].

–إنشاء مكاتب صحية للكشف الطبي والنفسي للراغبين بالزواج.

– لعمل على رفع سن الزواج بالنسبة للجنسين إذ تبين أن صغر الزوجين واحدا من العوامل المهمة في معظم حالات الطلاق.

– ضرورة مبادرة الزوجين لمواجهة الأسباب الداعية للخلافات الزوجية كالفوارق العمرية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية عن طريق محاولة كل زوج بالتكيف للطرف الآخر[2].

– على الزوجين الحرص على استمرار علاقتهما الإنسانية ومحاولة تفهم المشكلات الزوجية، وحلها بالأساليب الديمقراطية التي تتيح لكليهما إبداء رأيه بصراحة دون اللجوء إلى العنف أو محاولة فرض سيطرته، وتنفيذ قراراته بالقوة على الآخر) .

1– عطاء االله فؤاد الخالدي، **دلال سعد الدين العلمي**، قضايا إرشادية معاصرة، ط،1 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص252 ص 253

2– إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 177.

المبحث الثالث: الوسط الحضري.

1- مفهوم التحضر:

تشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينية urbs وهي مصطلح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما، لقد جاء في لسان العرب أن مفهوم التحضر يقصد به "التواجد والحضور الدائم والاستقرار والإقامة في المدن والقرى وهذا خلال..." ، أما منجد علم الاجتماع يعرف هذا المفهوم بأنه: الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، وقد يترتب على حالة انعدام هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية ومن هناك العودة إلى القرية. [1]

وبهذا فالتحضر هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة، بما في ذلك التغيرات التي قد حدثت لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن[2].

هو عملية إعادة توزيع السكان نتيجة التحول الكلي للمجتمع من النشاطات الأولية إلى النشاطات القانونية وما يترتب عن هذا التحول من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية[3].

يمكن تعريف التحضر أيضا بأنه العملية التي يتم بها زيادة عدد سكان المدن عن طريق تغير الحياة من الريف إلى الحياة الحضرية[4].

وهناك من يرى أن التحضر هو الإتجاه العام نحو الإقامة في المراكز الحضرية والعمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري، وهو موقف نجده عالميا وغير قاصر على منطقة معينة دون غيرها، رغم التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى[5].

2- مفهوم الحضرية Urbanism:

معروف لدى علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا الحضرية، بأن الحضرية تعني أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن تفرضه الطبيعة الإيكولوجية الاجتماعية والثقافية للمدينة التي تكسب المدن ثقافة خاصة تسمى بالثقافة الحضرية، كما أصبح واضحا أن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التصحر أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن ويعرفها لويس ويرث بأنها نمط أو أسلوب حياة في مقاله الشهير المنشور عام 1983م بعنوان "الحضرية نمط الحياة"، وأصبح مرجعا أساسيا في علم الاجتماع الحضري في الخمسينات والستينات من القرن العشرين وهو أن إيكولوجية المدينة بها تفرضه من تفاعلات

1- أحمد بوذراع، **التطور الحضري والمناطق المختلفة في المدن**، منشورات طبعة باتنة، ب س، ص 134.

2- عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة**، ط 07، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 23.

3- رولا أحمد، **التخطيط الحضري في سوريا والاتجاهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق، 2010، ص 275.

4- عبد المنعم شوقي، **المرجع السابق**، ص 24.

5- محمود الكردي، **التحضر دراسة اجتماعية**، دار المعارف، مصر القاهرة، 1986، ص 30.

وعلاقات تنتج عنها سلوكات وذهنيات تطبع حياة الفرد الحضري وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه كما يمكن أن تطلق الثقافة الحضرية، حيث يكتسبها الفرد من خلال الإقامة في المدينة ويتلون سلوكه بلونها[1].

ويوصف العمل الذي قدمه ويرث التحضر بأنه يؤدي إلى تغير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الإنسانية، بسبب ازدياد حجم المدن وكثافتها وتباين المجموعات البشرية فيها، كما يؤدي التحضر إلى اختفاء الجماعات الأولية تاركة مكانها لصالح الجماعات الثانوية والمتخصصة والجماعات الأولية كالعائلة وأن التحضر الذي ينتج جميع هذه الآثار يتوافق مع عملية التصنيع والاتصال الجماهيري، إذن الحضرية هي خلاصة التحضر أي خلاصة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الحضرية الناتجة عن الإقامة في المدين، تؤدي إلى إنتاج ثقافة خاصة بالبيئة الحضرية وتظهر العقلانية التي تصبح من أهم السمات التي تميز ساكن المدينة ولهذا يرى شومبار دولو Chombart De Lawwe الذي طرح تساؤلات حول العلاقة بين الحضرية والعقلانية ووجد أن الحضريين أكثر عقلانية من الريفيين وهنا يتفق كل من زيمل وسوركين وزيمرمان على الخصائص التالية، كما يتفق معهم أيضا ويرث في ذلك.

- تطوير نسق أكثر تعقيد لتقسيم العمل.
- ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والمكاني.
- الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
- انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطباع السطحي وغير شخصي على جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.
- الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي.

هذه الخصائص تجعل العقلانية موجود في الحياة الحضرية، هذا ما يراه فريدريك تونير الذي يؤكد على سيادة السلوك النفعي بدلا من السلوك العاطفي في المدينة وكذلك زيمل جورج الذي يؤكد على أهمية التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي تسيطر على الفرد الحضري، كما أكد ذلك فيبر على أن السلوك العقلاني هو الذي يطيح السلوك الحضري رد على ذلك دوركايم الذي يتحدث عن التضامن الآلي الذي يسود في المجتمعات المتجانسة والتضامن العضوي الذي يسود في المجتمعات المتباينة أو المجتمعات الحضرية والصناعية في كتابة تقسيم العمل الاجتماعية حيث يزيد تقسيم العمل بدرجة كبيرة في المدينة[2].

وهذا ما وضحه مارشال جوردن إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي تربط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات الغربية زيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال أي أن الحضرية هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية قد تأخذ شكل المدن وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم اتجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة والحضرية[3].

1- محمد بوخلوف، **التحضر**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 20.

2- **المرجع نفسه**، ص 33.

3- محمود الكردي، **التحضر**، دراسة اجتماعية، القضايا والمناهج، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1984، ص 96.

3- نظريات المجتمع الحضري:

يتفق معظم علماء الاجتماع الحضري والأنتروبولوجيا الحضرية، على وجود خمس نظريات أو اتجاهات أساسية، تفسر الظواهر الحضرية وهي النظرية النفسية الاجتماعية، النظرية الإيكولوجية، النظرية الثقافية ، النظرية القيمية[1].

3-1 النظرية النفسية الاجتماعية:

يمثل الاتجاه النفسي الاجتماعي، كل من عطاء اجتماع المدرسة الألمانية كما عرفت بالمدرسة الكلاسيكية، وكذلك السلوكي أو التنظيمي في علم الاجتماع، وذلك لأهميتها بالسلوك والفعل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كما اهتمت بالمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية، على اعتبار أن الفرد يوصف بالحضرية، بناءا على مكان إقامته، على اعتبار انتشار الفعل الاجتماعي العلاقي، في المدينة وزوال السلوك العاطفي.

حيث تقف في هذه الأفكار كل من ابن خلدون، فرديناند تونيز وماكس فيبر، جورج زيمل وشينجلر، فالسلوك الذي يترتب عنه أفعال اجتماعية حضرية، هو نتاج كما قلنا للطبيعة المعقدة لحياة المدينة، لما تتميز به من كثافة بشرية وتجاوز المباني، وتنوع للسكان، هذا ما جعل الفرد حسب رأي هؤلاء المفكرين، أن يصبح سلوكه عقلانيا أو أكثر عقلانية في علاقته، حق يضمن لنفسه التكيف والاستمرار، وكثيرا ما نجد هذه الفكرة عند ابن خلوزن من خلال حديثه عن أهل الحضر، الذين يمتازون بالحيلة والذكاء، بسبب حياة المدينة التي أكسبتهم ذلك، ومع تعاقب الأجيال يصبح ذلك خلقا فيهم ومزاجا لهم أو ملكة في شخصهم[2].

ابن خلدون: يتحدث عن المجتمع الحضري من خلال ثنائية البدو والحضر موضحا ذلك في أحوال مجتمعه حيث وجد أن هناك فئتين، فئة أساس فئة، فالبدو أساس الحضر، وبين هذين الفئتين اختلاف إلى حد التضاد والتصارع دائما، ولهذا لا يمكننا الحديث عن العمران الحضري إلا بالتعرض للعمران البدوي، كما أن البداوة التي قام ابن خلدون بدراستها، تعتبر نمط من أنماط الحياة المجتمعية، وتعتبر بداية التكيف الاجتماعي، لكل من الفرد والجماعة والمجتمع مع الظروف الصعبة والاهرة التي أحاطت به.

لهذا أوضح ابن خلدون خصائص ظاهرة البداوة، دائما مقابل خصائص حضارة في مقدمته فإذا كان البدو شجعان فإن الحضر جبناء، وإذا كان البدو متوشحون فإن الحضر مترفون وإذا كان البدو طيبوا الحق، فالحضر أفسدتهم الحضارة، وجعلتهم مخادعين وكاذبين[3].

ويرى صاحب المقدمة، أن العمران الحضري امتداد للعمران البدوي، أو بالأحرى لا يكون هناك عمران حضري إلا بوجود العمران البدوي، فالضروري والحامي يبدأ عند الدو وهكذا فالعائلة والقرابة والعصبية، ظواهر اجتماعية، من طبيعة العمران البدوي، حيث يبدوا واضحا أن أهمية المجتمع البدوي بالنسبة لابن خلدون يظهر في نقطتين أساسيتين وهما: أن المجتمع البدوي يعتبر نقطة التطور الاجتماعي، الذي يبدأ من البداوة ليصل إلى الحضارة مرورا بما هو ضروري وحاجي إلى ما هو كما لي واضحا في:[4]

1- محمد بوخلوف، **المرجع السابق**، ص 70.

2- **المرجع نفسه**، ص 71.

3- مصطفى صلاح الفوال، **علم الاجتماع البدوي**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، د س، ص 74.

4- أحمد الزغبي، **ابن خلدون عبد الرحمن: دراسة واعتناء** ، دار الأرقم، ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ب س، ص 157.

- **ماكس فيبر**: يعتبر كتاب ماكس فيبر "المدينة" 1905 أول عمل عملي، لدراسة الحياة الحضرية من الناحية السلوكية الاجتماعي، كما قال ريتشارد R.Sennett فهو يعد من بحث في المدينة، عن الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابيا وابتكاريا في الحياة العامة للإنسان، لذلك بحث عن المدن في الماضي بدلا من الحاضر، حيث كان ذلك بمثابة النقد الذي يقدمه فيبر للحياة الحضرية الحديثة، ويرى أن السلوك العقلاني للفرد الحضري، هو نتيجة للحياة الحضرية الحديثة، ويرى أن السلوك العقلاني للفرد الحضري، هو نتيجة للحياة الحضرية، حيث لا تستقيم حياة الفرد، إلا بذلك السلوك، ومن ثم تساهم في التغيير الاجتماعي فالبيئة المتمثلة في المدينة هي التي أكسبت الفرد السلوك العقلاني.
- **جورج زيمل**: في تحليله للمدينة على التفاعل الاجتماعي، فيتجه إلى دراسة الصورة النفسية للحياة الإنسانية في بيئة حضرية، فمصالح الأفراد احتياج بعضهم البعض، هي التي تدفعهم في الحياة الاجتماعية، نحو الأفعال المتبادلة، التي تتكرس في التفاعل والتبادل الذين يأخذان أشكالا متعددة، ومع هذه التفاعلات، يسميها زيمل بالألفة الاجتماعية la sociabilité حيث تشكل جوهر العلاقات الإنسانية، إذ يرى زيمل أن الأجر والعمل بسبب استقلال الفرد عن جماعته الأولى (العائلة، القبيلة، القرية)، مما يجعله يرتبط بتجمعات بشرية حسب متطلباته الشخصية ومصلحته[1].

3-2 النظرية الإيكولوجية:

تعرف هذه النظرية في علم الاجتماع الحضري بالمدرسة الأمريكية أو مدرسة شيكاغو، حيث تشير إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا، وهو روبرت بارك أرنست بارجس رودريك ماكنزي فأعمالهم هي التي أعطت الإطار النظري الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات.

- **روبرت بارك** Rebert Parc: حيث يعد مؤسس هذه النظرية، فهو يعتبر المدينة المكان الطبيعي لإقامة الإنسان المتحضر، ويرى أن الإيكولوجيا، تهدف إلى الكشف عن الأنماط المنتظمة، في المكان للعلاقات الاجتماعية"، ولهذا فتن بخصائص الحياة الاجتماعية، في شيكاغو ولاحظ بعض التصورات الهامة عن المدينة ومنها:

– رأي المدينة الحديثة عبارة عن بناء تجاري يدين في وجوده إلى السوق كما أن المدينة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل، زيادة على هيمنة السوق، التي أدت إلى انهيار الطرق التقليدية في الحياة الحضرية.

– تتسم الحياة الحضرية بالبناءات الرسمية، عن طريق وجود ما يسمى، بسيطرة البيروقراطية على نطاق واسع، وتلعب الأجهزة البيروقراطية مثل البوليس المحاكم، المؤسسات العمومية التطوعية الخيرية دورا هاما في الحياة الحضرية.

– تأثر بارك بجورج زيمل في اعتباره الحياة المدنية، مكان نقل فيه العاطفة، وتكثر فيه العقلانية، وكأن يرى أنه، ربما يؤدي انهيار الروابط العاطفية، التقليدية في المدينة، إذ ظهور روابط اجتماعية جديدة معتمدة على جماعات المصلحة والعلاقات الثانوية[2].

* **أرسنت بارجس E.Burgess**: تعرف نظرية بنظرية الدوائر المتمركزة أو بالتصور الحلقي ومعناه أن المدينة تأخذ شكل خمس حلقات متحدة المركز، تمثل الحلقة الأولى[3] منها منطقة الأعمال المركزية، وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كفة، وتقع على أطرافها

1- أحمد السيد، **علم الاجتماع الحضري**، مدخل نظري، ج 01، دار المعرفة الجامعية، مصر، الاسكندرية، 1990، ص 417.

2- محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي**، ط1، دار مكانة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 58.

3- محمد ياسر الخواجة، **المرجع السابق**، ص 60.

حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال، التي تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة اتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية، وظهور التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم سكن الطبقات العامة، ويليها منطقة الفيلات وفي النهاية، تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة، حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع هذه الحلقات الخمسة، تمثل في نظرة مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهو في تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي، ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري، هي نتيجة لأزمة لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت، تشبه تماما عمليات الهدم والبناء في الكائن الحضري.

* **رودريك ماكنتري**: جاء ليوضح القوانين والعمليات التي تعمل داخل الكيان الحضري ليفسر وجود المناطق التي تحدث عليها كل من بارك وبيرجس، كالمراكز والضواحي وذلك من خلال عمليات المنافسة، التركيز الإبادة العزلة الغزو، التعاقب ورأى أنها منشأ أو توحد هذه المناطق الطبيعية تشكل البناء الفيزيقي للمدينة والمقصود بالغزو العمراني invasion urbaine هو انتقال الجماعات والأفراد من منطقة لأخرى، ويسمى أحيانا بالهجرة وقد يكون على نطاق واسع، وقد يضيق نطاقه، فيقتصر تحريك بعض الجماعات، بقدر محدود[1].

كما يعد من دنكان وشنورهاولي من أهم أقطاب النظرية الإيكولوجية أيضا، حيث توصلا إلى أن درجة التحضر بالمجتمع تتناسب طرديا من طبيعة نظام تقسيم العمل بالمجتمع الحضري، بمعنى أنه كلما ازدادت درجة تقسيم العمل الاجتماعي، بالمجتمع الحضري الصناعي ارتفعت درجة التحضر به كما أن التحضر يتناسب طرديا مع التطور التكنولوجي، وفي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، صاغ كل من هاريس أولومان نموذج النوايا الذي يذهب إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة، وإنما على نوايا متعددة.

إذن ركزت النظرية الإيكولوجية الاجتماعية، على الجانب الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية الحضرية وكل ما له علاقة بالمدينة وتقسيمها الإيكولوجي، من مركز ومناطق أخرى تابعة، لأن المدينة من وجهة نظر هذه النظرية، هي عبارة عن نظام إيكولوجي، في تغير مستمر، فكل ما يتعلق بالجانب الإنساني والبشري، داخل هذه المدن يطلق عليه مصطلح "الإيكولوجية البشرية" أو الإيكولوجية الاجتماعية التي تتمحور دراستها حول القيم والمعايير الثقافية التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع الحضري، وهذا تمييز لها عند الإيكولوجية الحيوية التي تحكم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة، والتوزيع المكاني لأفراد المجتمع[2].

3-3 نظرية الثقافة الحضرية:

تنطلق هذه النظرية من أعمال كل من لويس ويرت وروبرت ردفليد، اللذان ينتميان لمدرسة شيكاغو حيث تنظر هذه النظرية إلى الحضرية باعتبارها ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة، وذلك عندما صوروا الحضرية، بأنها طريقة للحياة تتميز بها المدينة، نظرا لما تتمتع به من خصائص وسمات اجتماعية، تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية وفي تشخيصهم لليقافة الحضرية، فإن هذه النظرية، تتداخل كثيرا

1- محمد ياسر الخواجة، **المرجع السابق** ، ص 66.

2- **المرجع نفسه**، ص 67.

مع المدرسة الألمانية وخصائصها التي حددتها عند سكان المدينة، فهم يختلفون فقط في الاتجاه، فالمدرسة الألمانية تتجه اتجاها نفسيا، أما نظرية الثقافة، تتجه اتجاها ثقافيا.

- **لويس ويرت:** وتعود الدعائم الأولى لهذه النظرية، من خلال المقال الذي نشره لويس ويرت سنة 1938 بعنوان "الحضرية كطريقة للحياة"، والذي يعد عملا كلاسيكيا، أرسى من خلاله الدعائم الأولى لهذه النظرية، وحاول الكثير من علماء الاجتماع، الإجابة على التساؤل المطروح حول الأنماط والعمليات، التي تتضمنها عملية تحول طريقة الحياة السابقة، على التصنيع والتحضر إلى نظام صناعي حضري؟ وللإجابة على هذا التساؤل فأول ما أجاب هو، تعريفه للمدينة ومؤدها أنها موطن دائم وكثيف وكبير نسبيا، لأفراد غير متجانسة من الناحية الاجتماعية وأن حجم وكثافة واللاتجانس، تخلق بناءا اجتماعيا تستبدل فيه علاقات الجماعة الأولية باتصالات ثانوية، ذات طابع غير شخصي وانقسامي السطحي والعقلاني، ويضطر لكي يؤدي وظيفته بنجاح إلى الارتباط مع الآخرين، التنظيم معهم روابط واتحادات طوعية ويؤدي وظيفته بنجاح إلى الارتباط مع الآخرين، لينظم معهم روابط واتحادات طوعية ويؤدي وظيفته بنجاح إلى الارتباط مع الآخرين، لينظم معهم روابط واتحادات طوعية وأشكال رسمية، كضبط السلوك ووسائل غير شخصية من الاتصال الجموعي[1].

رأى ويرث: أنه إذا زاد السوق نموا صاحبه، زيادة كبيرة في تقسيم العمل، مما يؤدي إلى قيام المدن، بوظائف اقتصادية مختلفة، تعتمد فيها على مواردها الخاصة، وقد يمتد التخصص إلى طابع المدينة، فتخصص واحدة في منتجات، وتتخصص أخرى في منتجات مختلفة ولهذا تتحول أسواق المدن إلى أسواق قومية ودولية.

حسب ما جاء به ويرث في هذه النظرية، هو أن كل ما يتميز به الأفراد في المدينة، من علاقات سطحية ونفعية وكذا اللباس واللهجات، يعود بالدرجة الأولى إلى النمو السكاني وزيادة حجم المدينة، لأنه كما كبرت المدينة، كلما زاد فيها التغير الاجتماعي، يعني هذا أن الحضرية من لا تجانس مع ضعف في الروابط والعلاقات الاجتماعية[2].

- **راد فيلد:** وقد قام بدراسة أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليونان بالمكسيك، افترض أن كلا منها، يمثل نقطة متميزة، على طول متصل مندرج يبدأ بمجتمع الفولك وينتهي بالمجتمع الحضري فكانت "ندينة الميريدا"، واحدة من المجتمعات المحلية الأربعة التي قام راد فيلد بدراستها، كما كانت في نفس الوقت، أكبر مدن"شبه جزيرة اليونان"، وشملت عددا من الخصائص التي ارتبطت بالنموذج المثالي الحضري.

كالتمايز الطبقي الواضح، تقسيم العمل المعقدة وانتشار الصناعة والتجارة واللاتجانس المتعددة الأبعاد بين السكان.

واتضح أن المجتمعات المحلية الأربعة التي درسها رادفيلد تختلف فيما بينها اختلافا واضحا وهذا الاختلاف التدريجي، بدا بمدينة وهي ميريدا، وانتهى بقبيلة وهي "توسيك" وهنا كان أساس فكرته عن الفولك، يعني ذلك أن المجتمعات الأربعة عرفت عشر متغيرات أساسية، يمكن من خلالها ترتيب المجتمعات الأربعة، كما لو كانت تمثل تزايدا أو تناقص درجة المتغير إلى القرب من النموذج الفولكي، وتشير زيادته إلى الاقتراب من النموذج الحضري.

- أنه أقل أو أكثر ارتباطا بالعالم الخارجي.

1- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، ج 01، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1990، ص 237.

2- محمد عاطف عيث، **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، ب س، ص 12.

- أنه أقل أو أكثر تغايرا.
- أنه أقل أو أكثر تقسيما للعمل.
- أنه أقل أو أكثر تطوير لاقتصاد السوق والمال.
- أنه أقل أو أكثر احتواءا على تخصصات مهنية أكثر علمانية.
- أنه أقل أو أكثر بعدا على الروابط القرابية.
- أنه أقل أو أكثر اعتمادا على مؤسسات ذات طابع غير شخصي للضبط.
- أنه أقل أو أكثر تمسكا بالعقيدة الكاتوليكية أو الأصل الهندي.
- أنه أقل أو أكثر بعدا عن التمسك بالعادات والأعراف التقلدية.
- أقل أو أكثر تسامحا وتأكيدا للحرية الفردية في الفعل أو الاختيار[1].

نلاحظ أن رادفيلد تصور هذه النظرية، كنموذج للحياة البدائية البسيطة، التي نجدها أساسا في القبائل والقرى الصغيرة، فكان النموذج البدائي، نقطة ابتداءا لعملية تطور الحضارات والمجتمعات الإنسانية، وتقوم النظرية بوجود خط، يمثل مراحل التطور، التي تبدأ عند نموذج المجتمع البدائي الذي أطلق عليه رادفيلد، اسم المجتمع الشعبي أو مجتمع الفولك، أما ما بين البدء والانتماء فتشمل مراحل تطورية[2].

3-4 النظرية القيمية:

تركز هذه النظرية على دور "القيم الثقافية" في تحديد البناء الإيكولوجي للمدينة فهي ترى أن للقيم دور معين في القرارات التي تتخذ بشأن تخطيط المدن، عن طريق القوة الاجتماعية حيث يقدم أصحاب هذا الاتجاه، أمثلة عن المدن كمكة المكرمة، بيت القدس، روما، وغيرها التي تؤثر بالقيم الدينية، في شكلها ونشأتها واستمرارها، ومن هؤلاء المفكرين كتابات فون جرونيوم Von Grunbaun عام 1965م في مقال يتحدث عن المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها، على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية هذه النظرية تتطابق مع النظرية النفسية الاجتماعية ونظرية الفعل الاجتماعي، لأن الظواهر الاجتماعية الحضرية، ما هي في الواقع إلا نتاج ملموس لسلوكات وتصرفات سكانها، التي بدورها انعكاسات للقيم الثقافية التي يحملونها والموجهة لسلوكاتهم وتصرفاتهم وأفعالهم التي تتجسد على الأرض، في شكل بناء أيكولوجي، ضمن إطار معين من نسق العلاقات الاجتماعية[3].

كما يؤكد هذا الاتجاه أن للقيم الثقافية والاجتماعية، محددات هامة، لدراسة وتفسير أنماط استخدام الأرض، والبناء الاجتماعي والحضري، ومن الممكن أن تندرج أعمال ماكس فيبر تحت هذا الاتجاه، لأنه اتخذ من القيم المسيطرة على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات أساسية مستقلة، ومن البناء الاجتماعي للمدينة، متغيرا تابعا ومعتمدا كما أتبع نفس الاتجاه فايري w.firey الذي كان له الفضل، في التدعيم الأمر بقي لقضايا هذا الاتجاه إذا استطاع من خلال ما أتيح له، من بيانات ومعلومات، عن مدينة بوسطون، أن هذا يقارن ما بين العواطف والمشاعر، التي تشير عنده إلى القيم، وبين العوامل الاقتصادية من حيث التأشير على البناء

1- السيد عبد العاطي السيد، **المرجع السابق**، ص 88-89.

2- محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص 40.

3- محمد بومخلوف، **التحضر**، ط01، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 79.

الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة، إذن أكدت هذه الدراسات وأخرى، على الأثر البالغ، الذي تمارس القيم الدينية، بصفة خاصة في تحديد ملامح البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة[1].

4- التحضر وتأثيره في العلاقات الاجتماعية:

تعد عملية التحضر ظاهرة اجتماعية تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء إلا أن هذه الظاهرة رافقت الزيادة في حجم السكان الحضر نتيجة لنمو مدنها إداريا أو تجاريا بشكل كبير مما أدى إلى ازدهار عواصم المدن الكبرى، لأنها كانت تقوم على الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، كما أن هذه الظاهرة كان لها الأثر المباشر في تغير طبيعة حياة العلاقات الاجتماعية غير شخصية الأمر الذي أدى إلى فقدان التماسك بين أبناء المجتمع الحضري و الجماعات التي ينتمي إليها الفرد بالمجتمع[2].

ويرى الدارسون في علم الاجتماع أنه كلما أزداد التحضر في المدينة نموا في الحجم بازدياد عدد المقيمين بها، فإن الروابط بين هؤلاء المقيمين تزداد ضعفا، كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية تتعرض للتغير والتبدل فتصبح هذه العلاقات سطحية ومؤقتة سريعة الزوال، كما أن سكان المدينة يكيف علاقاته بطريقة رشيدة، ومعقدة، ويتصل الفرد الحضري بالناس اتصالا وثيقا ولكنه اتصال عابر وسطحي فالحياة الحضري تمارس بإيقاع سريع وأن الاتصال غير المباشر يصبح أمرا ضروريا فلا يستطيع الناس جميعا أن يلتقوا معا بالأهداف أو الرغبات. فالعالم "لويس ويرث" يؤكد أن تنوع العلاقات الاجتماعية في الحضر يؤدي إلى حدوث صراع اجتماعي بين "تلك العلاقات أو الجماعات نتيجة التحضر السريع والحراك الجغرافي والاجتماعي المتزايد لسكان الحضر" الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى فقدان مبدأ التماسك الاجتماعي نتيجة لزيادة عمليات التحضر[3].

فقد ذهبت الكثير من الدراسات الحضرية أن نمو حجم التحضر يقل تماسك وولاء الأفراد في المجتمع الأمر الذي يساعد على تكوين علاقات اجتماعية تتصف بأنها علاقات انطوائية تعتمد على المصلحة أكثر من اعتمادها على العاطفة، وهذا ما قد يحصل نتيجة الدوافع التي يسهم التحضر من خلالها في تغير الخصائص وسمات الإنسان الحضري في المدينة[4].

ومن الجدير بالذكر أن سكان المجتمع الحضري غالبا ما يتميزون بظاهرة اللامبالاة في التعامل مع الأفراد الوافدين إليهم من المدن أو الأحياء السكنية الأخرى، فظاهرة اللامبالاة بوصفها ظاهرة عدم اهتمام من سكان الحضر بما يحدث في مجتمعهم، الأمر الذي يؤدي إلى تقاعسهم عن المشاركة في مشروعات عامة تهدف إلى النهوض بالمجتمع، وهذا يعني أن وسائل تحقيق أهداف الشخصية تكون غير رشيدة وغير عقلانية وإنفعالية[5].

1- السيد عبد المعطى السيد: **المرجع السابق**، ص 445.

2- علاء سلي أسعد صلاح: **خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي**"دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطني، كلية الدراسات العليا، 2006، ص 40.

3- محمد الجوهري، وعلياء شكري، **علم الاجتماع الحضري**، ط01، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 361.

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التخطيط الحضري دراسة في علم الإجتماع**، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص 46.

5- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المرجع السابق**، ص 42.

خلاصة الفصل:

لأجل الإلمام ببعضٍ من التراث النظري الخاص بموضوع دراستنا الذي يحاول البحث عن العلاقة الممكنة بين التغيرات السوسيو-ثقافية وظاهرة الطلاق، حاولنا التطرق إلى مفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والعلاقة الموجودة بينها، وكذا أهم عوامل المسببة في ذلك، كما حاولنا الإحاطة بموضوع ظاهرة الطلاق، وتعريفها لغويًا واصطلاحًا، وأهم النظريات المفسرة لسيرورة الظاهرة، ومراحل الطلاق وأهم أسبابه، قبل أن نتطرق إلى آثار هذه الظاهرة على الافراد، وعلى الأسرة كمؤسسة وبنية اجتماعية أساسية تؤدي العديد من الوظائف الاجتماعية، وما من شك بأننا قد استفدنا من الاطلاع الواسع على مختلف الكتابات النظرية التي اهتمت بموضوعنا، وساعدنا ذلك على المزيد من التعمق في فهم كلٍ من التغيرات السوسيو ثقافية، وظاهرة الطلاق.

كما تمّ التطرق إلى تعريف الوسط الحضري، والعلاقة الاجتماعية والأسرية في تلك الأوساط، والتي تختلف عن الأوساط الريفية، نتيجة خصائص عديدة يتميز المجتمع الحضري ككثافة السكان وتنوعهم الكبير، وتبني قيم ثقافية جديدة تتماشى مع النمط الحياتي الحضري، والتي بها يتم فقدان جانبًا كبيرًا من الروابط القرابية وتراجع علاقات الجيرة وخفوت التواصل الاجتماعي التقليدي مقابل بروز أنماط أخرى من العلاقات المرتبطة بالمؤسسة الحديثة، ومؤسسات العمل.

الفصل الثالث: التحقق الميداني

تمهيد:

يعد الجانب الميداني من أهم أسس وخطوات البحث العلمي، فهو بدوره يكمل ويدعم الإطار النظري للموضوع، وذلك من خلال ما يمكن التوصل إليه من نتائج، بعد اختيار المنهج الملائم لطبيعة الموضوع، وأدوات جمع البيانات التي تساعدنا في البحث، وتمكننا من التحصل على المعلومات المطلوبة لظاهرة الطلاق، ففي هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف الإجراءات الميدانية للدراسة، للتحقق من طبيعة التغيرات الاجتماعية والثقافية ومدى تأثيريها على إقبال الأزواج على الطلاق في الوسط التيسمسيلتي والتيارتي باعتبارهما وسطين حضريين.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية

1- منهج الدراسة:

تعددت مناهج البحث باختلاف الظاهرة المدروسة، وذلك فاختيار المنهج يعتبر أساس نجاح أي بحث علمي ويقصد بالمنهج الأسلوب أو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث لتنظيم معلوماته، وتحليلها للوصول إلى النتائج الموضوعية والعلمية، وقد سبق وأن حدّدنا المنهج المتبع وبررنا اختيارنا لهذا المنهج الذي يجمع بين المنهجين الكمي والكيفي؛ بحيث كان الأول رئيسيًا، في حين تمّ توظيف الثاني كمنهجٍ ثانويٍ مساعدٍ، لاعتقادنا أن الجمع بينهما هو الانسب لاختبار فرضيات الدراسة.

2- أدوات جمع البيانات

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي تحظى بها أدوات جمع البيانات الميدانية وإسهامها في إنجاح أي دراسة، فقد تناقشنا مع الأستاذ المشرف حول الأداة الأمثل لجمع البيانات، وبعد تعرّفنا على بعض خصائص العينة، تم الاتفاق على استخدام أداة الاستمارة والاستعانة بالمقابلة نصف الموجهة لأجل التأكد من النتائج المتحصل عليها.

2-1 الاستمارة:

لقد فضلنا توظيف الاستمارة كأداة أساسية لجمع المعلومات المطلوبة، ومرّت عملية صياغة أسئلة الاستمارة بثلاثة مراحل، بحيث وبعد أن قمنا بالتحليل البعدي لمتغيرات الفرضيات تم تحويل أهم مؤشرات المتغيرات إلى أسئلة في الاستمارة الأولية، وبعد عرضها على الأستاذ المشرف طلب منا مجموعة من التعديلات، وقام بتصويب بعض الأخطاء، وطلب منا الانتقال إلى المرحلة الموالية التجريبية، وذلك بتوزيع 07 استمارات على عينة من المبحوثات وطلبنا منهن الإجابة على أسئلتها لوحدهن، وبعد استردادها لاحظنا عجز بعضهن عن الإجابة لسوء فهمنهن لبعض الأسئلة، وأساءت بعضهن فهم المقصود من طرح بعض الأسئلة الأخرى، وبعد عرض هذه الاستمارات التجريبية على الأستاذ المشرف تمّ تصحيحها بطريقة نهائية، وتمّ توزيعها على مجموع المبحوثين، وعمومًا قد تعامل المبحوثون معها بأريحية، مع تسجيل طلب أربع مبحوثات متقدمات نوعًا ما في السن شرح بعض أسئلة الاستمارة، ما اضطرنا إلى اللجوء إلى تقنية الاستمارة بالمقابلة معهن فقط.

وعليه فقد اشتملت هذه الاستمارة النهائية على أربع محاور، وتنوعت اسلتها بين أسئلة مغلقة محددة الأجوبة، وأخرى مفتوحة، كما احتوت في مجموعها على 31 سؤلاً، وشكلت الأسئلة الستة الأولى محور البيانات الشخصية، في حين شمل المحور الثاني على 11

سؤال يبحث عن التغيرات الاجتماعية، مقابل 08 أسئلة تقيس التغيرات الثقافية في المحور الثالث، ولمعرفة طبيعة ظاهرة الطلاق التي تعرض لها المبحوث، تمّ تخصيص المحور الرابع لذلك، وضم 08 أسئلة.

2-2 المقابلة:

لقد لجأنا إلى توظيف المقابلة نصف الموجهة مع عينة من المبحوثات في مرحلتين، فكانت الأولى للاطلاع أكثر على موضوع الطلاق ومعرفة خباياه لأنّه لم يسبق لنا أن تناولناه من قبل، وقد كانت المقابلات جد مفيدة للدراسة، بينما وظفنا هذه التقنية في المرحلة الثانية للاستفسار عن بعض الإجابات التي بدت لنا بأنّها تحتاج إلى المزيد من التّوسع، كما مكنتنا هذه التقنية من قراءة لغة جسد المبحوثين والمبحوثات، بعد طرح بعض الأسئلة التي تبدو محرجةً.

3- مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:**

أجريت هذه الدراسة بمدينتي تيسمسيلت وتيارت باعتبارهما وسطين حضريين.

- **المجال الزماني:**

بعد اختيارنا لموضوع البحث، واتفاقنا مع الأستاذ المشرف على الخطة الأولية للدراسة، شرعنا في جمع المادة النظرية، وتنظيمها وتحريرها موازاةً مع الدراسة الاستكشافية لمعرفة ميدان الدراسة قبل الشروع في العمل الميداني، بحيث امتد المجال الزمني لهذه الدراسة الميدانية مدّة تزيد عن ثلاثة أشهر، ابتداءً من تاريخ: 2024/02/21 إلى غاية 27 ماي 2023، حيث تم استرجاع آخر استمارة، مع تسجيل معاناتنا في توزيعها واسترجاعها نظرًا لبعد المسافة ما اضطرنا للتنقل عدّة مرات بين الوسطين الحضريين.

4- مجتمع البحث:

فرضت علينا طبيعة موضوع الدراسة مجتمع بحث تتوفر فيه الخاصية الأساسية وهو الطلاق، ما يعني أنّ كلّ الأفراد الذين تعرضون للظاهرة طلاق، ولا يهم عدد مرات التعرض للظاهرة، أي أنّ كلّ المطلقين والمطلقات السابقين أو الحاليين والقاطنين بمدينتي تيسمسيلت وتيارت هم ضمن هذا المجتمع.

5- عينة الدراسة:

بعد التعرّف على مجتمع البحث، ونظرًا لعدم إمكانية التحقق مع كلّ أفراد مجتمع البحث، بدء التفكير في عملية المعاينة، أي اختيار عينة الدراسة، ونوعها، ونظرًا لعدة اعتبارات منها عدم معرفتنا لأفراد مجتمع البحث، وتشتتهم في أنحاء المدينتين وعدم تجانسهم، لاعتبارات الفئة العمرية، والنوع، ومكان السكن، ومكان العمل أو الدراسة...الخ، وبعد استشارة الأستاذ المشرف، فرزنا الاعتماد على العينة التراكمية أو ما يُطلق عليها عينة كرة الثلج، بحيث بمجرد تعرفنا على إحدى المطلقات الطالبات القاطنات بمدينة تيارت أرشدتنا إلى مجموعة من معارفها اللائي مررن بالظاهرة المدروسة، وانتهجنا الطريقة نفسها مع المطلقين من الوسطين الحضريين، حتى تمّ التوصل إلى ما يقارب 68 فردًا، وبعد الاتصال بهم عن طريق معارفهم وافق 64 منهم الاستجابة للتعامل، وبعد توزيع الاستمارات عليهم جميعًا تمّ استرجاع 62 استمارة، وقد لاحظنا عدم جدية إجابة مبحوثين، وبعد استشارة الأستاذ المشرف وافق على إلغاء الاستمارتين والاكتفاء بستين (60) مبحوثًا.

6- خصائص العينة:

الجدول رقم (01) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	%
ذكر	23	%38.33
أنثى	37	%61.67
المجموع	60	%100

من خلال ما ورد في هذا الجدول أعلاه، ورغم سعينا لتوزيع أفراد العينة مناصفةً بين الذكور و الإناث، إلاّ أنّه ومن الواضح أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة هن من الإناث، أي من المطلقات، وبنسبة تقدر بـ 61.67% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذكور المطلقين التي لم تتجاوز نسبة 38.33%.

وقد نرجع ذلك إلى صعوبة الوصول إلى الذكور المطلقين بحكم حساسية الموضوع، وكوني طالبة لا تسمح لي الثقافة السائدة الخضوع في مثل هذه المواضيع مع الذكور عمومًا والمطلقين على وجه الخصوص، وقد تعرضت إلى نوعٍ من السخرية والتهكم من بعضهم، ما اضطرني إلى الاستعانة ببعض أقاربي للتوسط لديهم، وبالرغم من ذلك لم أتمكن من الوصول إلى هدف المناصفة بين الجنسين. وفي الأخير هذا يدل على ان الاستبيان تم توزيعه على كلا الجنسين من اجل تحري الظاهرة لديهم.

الجدول رقم (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرارات	%
أقل من 30 سنة	17	%28.33
من 30 –39	21	%35
من 40 –49	13	21.67%
أكثر من 50	09	%15
المجموع	60	%100

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح لنا أن أعلى نسبة لأفراد العينة محل الدراسة هم منلمطلقي الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 30 – 39 سنة، وبنسبة تقدر بـ 35%، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي الفئات، وتليها الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة تقدر بـ 28.33%، وتليها بعد ذلك الفئة العمرية المحصورة بين 40 و49 عام وبنسبة تقدر بـ 21.67%، تتذيلهم الفئة الأكبر سنًا، الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة بنسبة تقدر بـ 15%.

ما يدل على أن ظاهرة الطلاق تشمل كلّ الفئات العمرية، وتنتشر بشكل أكبر بين الشباب، ما قد يعكس ذلك تحديات معينة منها التغيرات الاجتماعية والثقافية ومجموعة من الضغوط التي تواجه هذه الفئات العمرية، مقارنة بالفئات الأكبر سنًا والتي لم تؤثر فيهم مثل هذه التحديات، نظرًا لصلابة الثقافة التقليدية التي اكتسبوها عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تعرضوا لها في زمن لم يشهد تغيرات كثيرة وكثيفة مقارنة بالأجيال اللاحقة، كما أنّ عدم استقرار زواج الفئات الأقل سنا قد يدل على عدم إمكانية أغلب أفراد هذه الفئة من التكيف مع متطلبات هذا الضغوط والتغيرات المفروضة.

الجدول رقم (03) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرارات	%
ابتدائي	**07**	**11.67**
متوسط	**11**	**18.33**
ثانوي	**23**	**38.33**
جامعي	**19**	**31.67**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه الذي يوزع أفراد عينة الدراسة على حسب مستواهم الدراسي، يتبن لنا أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة هم الفئة ذوي المستوى الثانوي بنسبة تقدر بـ 38.33 %، والتي تمثل أعلى نسبة مقارنة بباقي أصحاب المستويات الأخرى، وتليها فئة المستوى الجامعي بنسبة تقدر بـ 31.67%، وتليها فئة ذوو المستوى المتوسط بنسبة تقدر بـ 18.33%، وتتذيلهم فئة المستوى الابتدائي بنسبة تقدر بـ 11.67% فقط.

ما يعني أنّ الفئات ذوو المستوى التعليمي المقبول أكثر عُرضة للطلاق، لأنّ ولوج المؤسسات التعليمية يسمح بالانفتاح على مختلف الجماعات الاجتماعية كما يتعرف المتعلم على الثقافات الأخرى، عن طريق الاحتكاك الثقافي في المؤسسات التعليمية، أو عن طريق محتويات المقررات الدراسية، ما يجعل هذه الفئة أكثر طلبًا لحقوقها وإصرارًا على مواجهة القيم التقليدية الموروثة، كما يمكن أن نفسر ذلك بانشغال هذه الفئات بالتعلّم عن تعلّم المهارات المنزلية المطلوبة والمتوقعة من زوجة المستقبل، والتي تجعلها الثقافة التقليدية ضروريةً وحاسمةً في نجاح الدور المتوقع وفي حسن عملية إدارة الحياة الزوجية.

الجدول رقم (04) يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الحياة الزوجية

مدى الحياة الزوجية	التكرارات	%
الطلاق قبل الدخول	**01**	**1.66**
اقل من سنة واحدة	**16**	**26.66**
من سنة إلى 03 سنوات	**19**	**31.67**
من 04 – 10	**13**	**21.67**
من 11 فما فوق	**11**	**18.34**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ أعلى نسبة تمثل المطلقين الذين استمرت حياتهم الزوجية من سنة إلى 03 سنوات، وهذا بنسبة تقدر بـ 31.67 %، وهي النسبة الأعلى مقارنة بباقي الفئات الأخرى، وتليها فئة أقل من سنة واحدة حياة زواجية بنسبة تقدر بـ 26.66 %، وتليها فئة المطلقين الذين عاشوا مدة تتراوح بين 04 و10 سنوات حياة زوجية وبنسبة تُقدر بـ 21.67%، وتتبعها الفئة الأطول مدة استمرار للحياة الزوجية المتمثلة بـ 11 سنة وأكثر، بنسبة تقدر بـ 18.33 %.

تشير النتائج المتحصل عليه إلى أن معظم المطلقين في العينة المدروسة كانوا متزوجين لمدة تراوحت من سنة إلى ثلاث سنوات، ما يدل على أنّ السنوات الأولى زواج هي الأكثر تحديًا، بحيث تتجلى في هذه الفترة مدى قدرة الزوجين في تنفيذ الوعود السابقة لمرحلة الزواج، كوعود مواصلة تعلّم الزوجة، أو عملها، وقد يكون ذلك راجع إلى صعوبات التي يواجهها الزوجان في عملية محاولة التكيف مع الحياة الزوجية ومتطلباتها، واكتشاف كلّ طرفٍ لخيبة التوقعات المتبادلة سواءً كانت تمس الأدوار المستقبلية، أو الطموحات الفردية أو حتى نمط الحياة الموعود به سابقًا، ما يؤدي إلى عدم التوافق الاجتماعي والثقافي الذي كان باديًا في فترة ما قبل الزواج، قبل أنّ تضح الأمور أكثر بالدخول في معترك الحياة الزواجية الواقعية، وتظهر الاختلالات الوظيفية لنظام الزواج، ولا يستقيم الأمر إلاّ بقرار إنهاء التجربة الزواجية، وبحث كلّ طرف عن شريكٍ آخر أكثر تقبلاً لطموحاته وتكيفًا مع قيمه وتمثلاته للحياة الزوجية، أو تفضيل العزوبة للابتعاد عن تكرار التجربة الفاشلة كنوعٍ من حالة اللا توازن.

الجدول رقم (05) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

عدد الابناء	التكرارات	%
لا يوجد	**23**	**38.33**
ولد واحد	**15**	**25**
ولدان	**14**	**23.33**
أكثر من ولدين	**08**	**13.33**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال الأرقام الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة لا يوجد لهم أبناء وهذا بنسبة تقدر بـ 38.33 %، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي الفئات، وتليها فئة وجود مولود واحد بنسبة تقدر بـ 25 %، وتتبعها فئة التي صرحت بوجود ولدين اثنين وبنسبة تقدر بـ 23.33 %، وتليها الفئة الأكثر إنجابًا للأبناء في فترة الزواج نبنسبة تقدر بـ 13.33 %.

ما يبين أنّ أغلب المطلقين هم ممن لم ينجبوا في فترة الزواج، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أنّ الأزواج غير المنجبين للأبناء هم أكثر عُرضةً للانفصال بعد مدة، كما يمكن أن نستنتج أنّ الثقافة التقليدية التي تحث الأزواج الجدد على الإنجاب المبكر كنوعٍ من التعبير عن "الرجولة" من جهة، وكتقييدٍ للزوج والزوجة وفرض المسؤولية الأبوية والأمومة عليهما حتى لا يجدا الوقت ولا الجهد للانشغال بأمور أخرى قد تتسبب في مشكلات زواجية؛ إذ لم تعد هذه الفكرة بتمثلاتها قائمةً اليوم، وتمّ استبدالها بفكرة التريث في الإنجاب حتى يفهم كلّ طرفٍ الطرف الآخر، ويصل إلى مستويات من التوافق والانسجام، وما شجع على ذلك توفر ثقافة تنظيم النسل ووسائل ذلك، مقابل تراجع تلك الاعتبارات التفليدية التي تربط الإنجاب بالقوة والجاه والسلطة.

الجدول رقم (06) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

مكان السكن	التكرارات	%
تيارت	**39**	**65**
تيسمسيلت	**21**	**35**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح لنا أن أعلى نسبة تتمثل في 65%، وتمثل المبحوثين الذين صرّحوا بإقامتهم بمدينة تيارت، في حين صرّح ما نسبته 35% بإقامته في مدينة تيسمسيلت.

لقد كان اختيار وسطين حضريين متقاربين مقصودًا، حتى نصل إلى إمكانية اكتشاف فوارق بين الوسطين لأسباب ما، غير أنّ هذا التباين بين نسب القاطنين بهذين الوسطين لم يكن مقصودًا، مع العلم أنّنا قد ذكر من قبل أن مبحوثين من مدينة تيسمسيلت قد سخرا وتهكما على الموضوع والاستبيان، باعتقادهم إمّا أنّ الموضوع شخصي ولا يحق لأيٍ كان التدخل في الأمور الشخصية، أم لا يزالا متشبعين بالثقافة التقليدية التي ترفض الإفصاح عن أمور لا تزال تراها من الطابوهات اجتماعية، ويزداد رفضها لها إن علمت أن المتجرأ للحديث عنه أنثى.

لذلك، فإنّ كلّ الرافضين لتناول هذا الموضوع إمّا بالرفض الصريح أو عدم إرجاع الاستبيانات أو بالتهكم والسخرية من الوسط الحضري لمدينة تيسمسيلت، وعليه يمكننا القول أنّ عينة الوسط الحضري التيارتي أكثر انفتاحًا وتقبلاً على هكذا مواضيع.

المبحث الثاني: علاقة التغيرات الاجتماعية والسوسيولوجية بظاهرة الطلاق:

تمهيد:

سنحاول في هذا المبحث التحقق من صحة الفرضية الأولى للدراسة الميدانية، والتي تنص على ما يلي: «للتغيرات الاجتماعية بخاصة والسوسيولوجية في عمومها التي تعرفها الأوساط الحضرية علاقة بظاهرة الطلاق»، وللتحقق من ذلك سنتعين بنمطين من الجداول، البسيطة منها، والمركبة التي تجمع مؤشرات متغيرات الفرضية.

الجدول رقم (07) يبين توزيع أفراد العينة حسب سكنها مع الأهل

السكن مع الأهل	التكرارات	%
نعم	41	68.33
لا	19	31.67
المجموع	60	%100

بعد مساءلة عينة الدراسة عن عامل السكن مع الأهل في فترة الزواج، ومدى تسبب ذلك في طلاقها، بينت نتائج الجدول أعلاه أن ما نسبته تساوي 68.33% صرّح أنّ السكن مع الأهل هو سبب طلاقها، وهي تمثل أعلى نسبة مقارنة بالمبحوثين الذين يعارضون هذه الفكرة والذين شكلوا ما نسبته تساوي 31.67%.

وباعتبار أعلى نسبة من المطلقين والمطلقين أنّ السكن مع الأهل، أي النمط الأسري الممتد هو العامل الرئيسي المتسبب في طلاقها، يمكننا القول أنّ هذا النمط من الأسر لم يعد محببا في الأوساط الحضرية، وأفراد هذه الأوساط هم أكثر ميلاً للاستقلال في المسكن، أي إلى تبني النمط الأسري النووي، نتيجة الاعتقاد أنّ هذا النمط يسمح أكثر بالحرية والاستقلالية وعدم التبعية للروابط القرابية القريبة وتدخلات عناصرها، وأنّ هذه الروابط تشكل عبءً على كاهل الزوجين، وتمارس عليهم السلطة التقليدية، وذلك باحتكار الجد أو الأب أو الابن الأكبر سنًا لمركز القرار، وتحميل العيش في وسط أسري ممتد مسؤولية تفكك رابطة الزواج هو بمثابة التعبير عن تغير اجتماعي يفرض نفسه على أسر المناطق الحضرية المعنية بالدراسة.

الجدول رقم (08) يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بأنّ تدخل عائلة الطرف الآخر في أمور حياتهم هو سبب الطلاق

تدخلهم في الأمور الخاصة	التكرارات	%
نعم	43	71.67
لا	17	28.33
المجموع	60	%100

تمت مساءلة المبحوثين عن مدى تسبب تدخل عائلة الطرف الآخر في أمور الزوجين الشخصية في فك رباط الزواج بينهما، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

صرّحت الأغلبية بنسبة 71.67% بتسبب هذا النوع من التدّخل في أمور الزوجين الخاصة في طلاقهما، في حين لم تتجاوز نسبة المبحوثين المصرحين بوجود اسبابٍ أخرى غير هذا السبب في طلاقهما نسبة28.33%.

ما يعني أنّ النسبة الأكبر من المطلقين والمطلقات يعتقدون أنّ عدم تدخلات الأهل من الطرفين عاملاً أساسيا في ضمان استقرار مؤسسة الزواج، للحفاظ على حدود واضحة بين الحياة الزواجية بما تحمل من لحظات الوفاق والخلاف والعلاقات مع عائلة أحد الطرفين أو كلاهما، وهو نتيجة التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقتين الحضريتين، ومن نتائج هذه التغيرات تكريس الاعتقاد الذي ينبني على قيم الاستقلالية والحرية المرتبطة بالنمط الأسري النووي، واحتكار السلطة الأسرية ضمنها وذلك باتخاذ القرارات مهما كانت درجتها بعيدًا عن الأطراف الأجنبية بما في ذلك عائلتي الطرفين.

الجدول رقم (09) يبين توزيع أفراد العينة حول الالتزامات الاجتماعية الكثيرة للطرف الآخر هو سبب الطلاق

الالتزامات	التكرارات	%
نعم	43	71.67
لا	17	28.33
المجموع	60	%100

من خلال القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة يؤكدون أنّ الالتزامات الاجتماعية الكثيرة للطرف الآخر هو سبب الطلاق وهذا بنسبة تقدر بـ 71.67% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذي لا يعتبرون ذلك سببًا لوصولهم إلى مرحلة الطلاق، بحيث لم تبرح نسبة هؤلاء 28.33%.

والملاحظ أنّ هذه الالتزامات الاجتماعية قد تختلف من التزامات تخص أهل عائلة الزوج أو الزوجة، والتزامات أخرى قد تخص العمل الجمعوي أو التضامني مع بعض الفئات الاجتماعية...الخ، ما اضطرنا إلى مساءلة بعض أفراد العينة بواسطة المقابلة نصف الموجهة عن ذلك، فأجابت ع. ف.ز: «ما يهمنيش انشغالهم خارج الدار، المهم عندي يطهلا فينا ويمدلنا كل وقتو، أعيت نقولو خطيك من الجمعيات والجمايع، حتى أيام العطل مانشوفوهش، أحنا لي نحتاجوه وما نلقاوهش، قعادو برا اكثر من قعادو معانا، وقاع

النسا يبغو رجالهم ما يقعدوش بزاف برا، وكاين لي تشتكي من مبالغة راجلها في خدمة أهلو، كيما أحنا عندو ثلاث خاوة، وغي هو لي يصرف عليهم ويقضيلهم صوالحهم »[1].

لذلك، يمكن أن نستنتج أنّ التغيرات الاجتماعية التي شهدها الوسطان الحضريان قد زادت من المتطلبات الحياتية، حتى تحولت بعض الأمور الثانوية إلى متطلبات أساسية، ما أدى إلى ثقل الحمل على الزوج بصفة خاصة، وجعل عناصر الأسرة النووية تكثف من متطلباتها المختلفة، وتطالب الزّوج بتقليص دوره الاجتماعي اتجاه الأطراف الأخرى، باعتبارها أجنبية، وحصر دوره في الاهتمام بحياته الخاصة، والالتزام بواجباته الاجتماعية اتجاه أسرته النووية.

وعند الحديث عن اعتقاد المطلقين أنّ الالتزامات الاجتماعية لزوجاتهم كان سببا من أسباب طلاقهم، فإننا لا نخرج عن هذا الإطار، بحكم أنّ الثقافة التقليدية تقتضي من الزوجة أن لا تنشغل إلا بأمور بيتها وطلبات زوجها، والأزواج قد تعرضوا لتنشئة اجتماعية ترسخ هذه الثقافة، ما تسبب في رفضهم لمثل هذه الالتزامات الاجتماعية الخارجية، كتعبير عن عدم تكيفهم مع التغيرات الاجتماعية التي تمس المجتمع الجزائري في عمومه.

الجدول رقم (10) يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بأن كثرة أصدقاء الطرف الآخر هو سبب الطلاق.

كثرة الأصدقاء	التكرارات	%
نعم	**35**	**58.33**
لا	**25**	**41.67**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أنّ أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة المؤكدين على أن كثرة أصدقاء الطرف الآخر هو سبب لجوئهم إلى الطلاق يشكلون ما نسبته تقدر بـ 58.33 %، كأعلى نسبة مقارنة بالمبحوثين المصرحين بعدم تأثير ذلك على حياتهم الزوجية، الذين سجلوا نسبة لا تتعدى 41.67 %.

يبدو أنّ نتائج هذا الجدول قد جاءت لتدعم نتائج الجدول السابق (رقم 09)، وتبين اعتقاد المبحوثين أنّ العلاقات الاجتماعية الخارجية والالتزامات المرتبطة بتلك العلاقات لها التأثير البالغ على الحياة الزوجية ومتطلباتها المختلفة، والتي قد تؤدي إلى الشعور بالإهمال أو بالغيرة ما يزيد من حالات التوتر والخلافات الزوجية، من منطلق أنّ الزوج أو الزوجة يعتقدان أنّ كثرة التواصل مع الأطراف الأخرى غير الأسرية الضيقة للطرف الآخر هو بمثابة إهمال للحياة الزوجية والأسرية، واستنزاف له.

وهو الأمر لا يختلف كثيرًا عن متطلبات الأسرة النووية، التي ينشغل أفرادها بتحقيق الأهداف الضيقة، والأهداف الشخصية على وجه الخصوص، خاصةً إن كانت تتعلق بالترقية الوظيفية وتحسين الوضعية الاقتصادية للأسرة، ما يعني أنّها تدعو إلى التفكير بطريقة نفعية براغماتية محضة، وهو الأمر الذي ترفضه الثقافة التقليدية ونمطها الاجتماعي المبني على التضامن الآلي، وكسر كل الحدود الأسرية الضيقة.

1- مقابلة مع المطلقة ع.ف.ز، يوم: 24 أفريل 2024 بمنزلها في تيارت، رفقة إحدى الصديقات.

الجدول رقم (11) يبين توزيع أفراد العينة حول تدخل أصدقاء الطرف الآخر وتأجيج الخلافات هو سبب الطلاق

تدخل الأصدقاء	التكرارات	%
نعم	**40**	**66.67**
لا	**20**	**33.33**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال القراءة الإحصائية للنتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن النسبة الأكبر مشكلةً من أفراد عينة المطلقين محل الدراسة الذين يؤكدون أنّ تدخل أصدقاء الطرف الآخر وتأجيج الخلافات بين الزوجين هو سبب الطلاق وبنسبة تقدر بـ 66.67% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذي يعارضون هاته الفكرة التي سجلت ما نسبته 33.33%.

ترى أعلى نسبة من المطلقين أنّ تدخل أصدقاء الطرف الآخر بتأجيجهم للخلافات هو العامل الأساسي في حدوث الطلاق، وهو ما يدعم نتائج الجدولين السابقين (09، و10)، لذلك يمكن تفسير ذلك بذلك الرفض الصريح لأي تدّخل خارجي في الأمور الزواجية، والاعتقاد الجازم لأفراد العينة باستقلالية الأسرة النووية عن كلّ المؤسسات الاجتماعية الأخرى حتى وإن جمعت عناصر هذه الأسرة روابط قرابية أو علاقات جيرة وصداقة مع أطرافٍ أخرى فلا يحق لها التدخل في الشأن الداخلي للأسرة النووية، كنوعٍ من متطلبات هذا النوع من الأسر.

وقد يظهر هذا النوع من النمط الأسري النووي في الأوساط الحضرية نتيجة التغيرات الاجتماعية الحاصلة، غير أنّ هذا الظهور لم يتجاوز طابعه الشكلي إلى تبني هذا النوع في مجمله ليصبح شبيه النمط النووي الحديث، ويمكن تعليل ذلك بمحاولة حفاظ عناصر الأسر النووية الجزائرية بالروابط التقليدية، والعيش في أسر نووية في الآن ذاته.

ولمحاولة الخوض أكثر في الموضوع والتحقق مما توصلنا إلية، سألنا أفراد عين الدراسة عن ما مدى تسبب زواجهم بأحد الأقارب في طلاقهم، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

الجدول رقم (12) يبين توزيع أفراد العينة حول الزواجّ بأحد الأقارب هو سبب الطلاق.

الزواج بأحد الأقارب	التكرارات	%
نعم	**04**	**06.67**
لا	**56**	**93.33**
المجموع	**60**	**%100**

من خلال القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه، يتبين لنا أنّ أغلبية أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة يعارضون أن الزواجّ بأحد الأقارب هو سبب الطلاق وهذا بنسبة تقدر بـ 93.33%، وهي أعلى نسبة وفارقها شاسعٌ مقارنة بالذي يؤكدون على هذه الفكرة التي سجلت نسبة لا تتجاوز 06.67%.

ومنه، يمكن أن نستنتج أنّ أغلب حالات الزواج لم تتم في الإطار الضيق أي خارج إطار العلاقات القرابية، وإن تمّ بعضها في هذا الإطار فإنّ الأمر لم يؤثر على العلاقة الزواجية، بل عزّزها وساهمت تلك الروابط في حلّ النزاعات والخلافات المهددة لاستقرار مؤسسة الزواج.

وفي كلا الحالتين يتضح أنّ التغيرات الاجتماعية قد جعلت الزواج ينتقل من الزواج الداخلي إلى الزواج الخارجي، كما أنّها قد فرضت على الزواج الداخلي الرضوخ للسلطة التقليدية والاعتبارات العائلية التي تفرض تحمّل الزوجة على وجه الخصوص كلّ الخلافات والنزاعات كون الطلاق وصمة عار يلحق المرأة المطلقة بتحميلها مسؤولية عدم حفاظها على مؤسسة الزواج مهما كانت الظروف، وقلة صبرها كقيمة أساسية لإدارة العلاقات الزواجية.

وللتثبت أكثر من هذه النتائج سألنا المبحوثين عن اعتقادهم بمسؤولية زواجهم المبكر عن تعرضهم للطلاق، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

الجدول رقم (13) يبين توزيع أفراد العينة حول الزواج المبكر هو سبب الطلاق

الزواج المبكر	التكرارات	%
نعم	**46**	**76.67**
لا	**14**	**23.33**
المجموع	**60**	**%100**

توضح نتائج الجدول أعلاه أنّ أعلى النسب تمثل المبحوثين المصرحين بأن زواجهم المبكر هو سبب لجوئهم إلى الطلاق بنسبة 76.67%، مقارنة بالمبحوثين من أفراد العينة المطلقين والمطلقات المعارضين لهذه الفكرة.

هذه النتائج تثبت مرة أخرى تأثير التغيرات الاجتماعية التي تمس المجتمع الجزائري في عمومها على أفراد هذه العينة، هذه التغيرات التي فرضت على البنت الجزائرية أن تتعلم وتتسلق أعلى المستويات التعليمية، وحينها ستتجاوز معدلات سن الزواج، ولن يصبح حينها الزواج هو الهدف الأساسي في تمثلاتها لأنها قد أدركت بفضل تعليمها وتفتحها على العوالم الأخرى أنّ تكوين الذات سيساهم في ضمان مستقبلها، عوض ما تروج له الثقافة التقليدية من فكرة حصر اهتمام الفتاة بالزواج فقط، ولن تحتل أي مكانة اجتماعية إن لم تتزوج، وتنجب أعدادًا من الذكور.

كما أنّ هذه التغيرات قد فرضت الاعتقاد السائد بأنّ النضج الاجتماعي والعاطفي والفكري والاستقلالية الاقتصادية هي شروط الزواج الناجح للفتاة والفتى في الآن ذاته، ما جعل الأسر ترفض الزواج المبكر، وتشجع إناثها على وجه الخصوص للتعلّم والحصول على أعلى الشهادات لضمان الدخول في عالم الشغل والتحرر نسبيًا من قيود نظام الزواج التقليدي.

نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

بعد عرضنا لنتائج الجداول الخاصة بقياس المؤشرات الميدانية لمتغيرات الفرضية الأولى التي تتجلى في التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الطلاق في الأوساط الحضرية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ رفض أغلب المبحوثين للسكن مع الأهل، أي الالتزام بالنمط الأسري الممتد الذي اعتبروه بمثابة العامل الرئيسي المتسبب في الطلاق.
- ❖ صرّحت ما نسبته71.67% بتسبب تدّخل الأهل في أمور الزوجين الخاصة في طلاقهما، ما يعني أنّ النسبة الأكبر من المطلقين والمطلقات يعتقدون أنّ عدم تدخلات الأهل من الطرفين عاملاً أساسيا في ضمان استقرار مؤسسة الزواج، وهي دعوة صريحة إلى تبني النمط الأسري النووي الناتج عن التغيرات الاجتماعية التي تشهدها المناطق الحضرية في الجزائر على وجه العموم.
- ❖ تؤكد نسبة 71.67% من المبحوثين بأنّ الالتزامات الاجتماعية الكثيرة للطرف الآخر هو سبب طلاقها، ما يعني أنّها تحاول التكيف مع التغيرات الاجتماعية الضاغطة على مختلف الأسر، والتي تفرض على عناصر الأسرة تحقيق بعض المتطلبات الحياتية التي كانت تبدو ثانوية وتحولت إلى متطلبات أساسية تثقل كاهل الزوج والزوجة، وتفرض عليهما التنازل عن الالتزامات الاجتماعية الخارجية لغرض تحقيق هذه المتطلبات المتزايدة.
- ❖ صرّح أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة على أن كثرة أصدقاء الطرف الآخر هو سبب لجوئهم إلى الطلاق وشكلوا ما نسبته تقدر بـ 58.33 %، الأمر الذي يعني أن وجود كثرة من الأصدقاء لا يشكل سوى العبء الإضافي على الزوجة والزوجة، لأنّ التغيرات الاجتماعية تفرض تقليص مثل هذه العلاقات، مقابل توسيع شبكة العلاقات النفعية والبرغماتية.
- ❖ تعارض أغلبية أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة موضوع الزواجّ بأحد الأقارب، وتعتبره سببا من أسباب الطلاق وهذا بنسبة تقدر بـ 93.33%، ولا يمكن اعتبار ذلك سوى باستجابة الأفراد لمتطلبات التغيرات الاجتماعية التي جعلت الزواج ينتقل من الزواج الداخلي إلى الزواج الخارجي، ويروّج لهذه الفكرة، ويربطها بالتحضر، وقد ساعدت الأوساط الحضرية بمميزاتها وفضاءاتها المفتوحة لكلا الجنسين بنشر فكرة الانتقال من الاختيار الزواجي العائلي إلى الاختيار الزواجي الفردي، واعتبار الزواج مسألةً شخصية عوض أن تكون قضية عائلية مرتبطة بمكانة العائلة.
- ❖ شكل المبحوثون المصرحون بأن زواجهم المبكر هو سبب لجوئهم إلى الطلاق أعلى النسب، والمتمثلة في 76.67% من مجموع المبحوثين، وهو ما يعّر عن تأثير تلك التغيرات الاجتماعية التي تمس المجتمع الجزائري في عمومه، وتفرض على كلا الجنسين تكوين ذاتهما قبل خوض تجربة الزواج، وتُلزم البنت الجزائرية على أن تتعلم وتتسلق أعلى المستويات التعليمية، وتضمن بعد ذلك الدخول إلى عالم العمل، لأن ذلك كفيلٌ بضمان استقلاليتها ومستقبلها.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ تحقق الفرضية الفرعية الأولى لهذه الدراسة، وبالتالي بإمكاننا القول:

أنّ للتغيرات الاجتماعية التي تشهدها المناطق الحضرية تأثيرًا واضحًا على رفع معدلات ظاهرة الطلاق فيها.

المبحث الثالث: علاقة التغيرات الثقافية بظاهرة الطلاق في الوسط الحضري

تمهيد:

بعد التحقق من صحة الفرضية الأولى، سنحاول في هذا المبحث التحقق من صحة الفرضية الثانية للدراسة الميدانية، والتي تنص على ما يلي: "للتغيرات الثقافية التي تعرفها الأوساط الحضرية علاقة بظاهرة الطلاق" وللتحقق من ذلك سنستعين بنمطين من الجداول، البسيطة منها، والمركبة التي تجمع مؤشرات متغرات الفرضية، أو تقسم المبحوثين على حسب جنسهم لاختلاف الثقافة التقليدية في نظرتها للذكور عن نظرتها للإناث.

الجدول رقم (14): يبين توزيع أفراد العينة حول عدم طاعة الزوج أو إصرار الزوج على السيطرة هما سبب الطلاق

عدم طاعة الزوج، وسيطرة الزوج		التكرارات	%	التكرارات	%
ذكور	نعم	23	38.33	21	35
	لا			02	03.33
إناث	نعم	37	61.67	34	56.67
	لا			03	05
المجموع		60	%100	60	%100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة من الرجال المطلقين محل الدراسة يؤكدون أن عدم طاعة الزوج هو سبب الطلاق وهذا بنسبة تقدر بـ 35%، ومن جهة أخرى تعتقد ما نسبته تصل إلى 56.67% من أفراد العينة من النساء المطلقات أن سعي الزوج للسيطرة وإخضاعهن هو سبب لجوئهن إلى الطلاق.

وقد نكتفي بهاتين النسبتين لنستنتج أنّها تعكس من جهة الزوجة رفضها لتلك الثقافة التقليدية التي تشدد على مبدأ طاعة الزوج والخضوع وقبول كل أشكال السيطرة عليها، في حين يرى الأزواج عكس ذلك تمامًا أي من واجب الزوجة أن تطيعه وتخضع له، ويواجه بذلك تلك التغيرات الثقافية التي تمس قيم الطاعة والخضوع والسيادة الذكورية ويقاومها لأنها لا تخدمه، ويعتبر الخروج عن هذه القيم التقليدية تمردا وإنقاصا من رجولته.

لذلك نلاحظ هذا النوع من التضارب الواضح بين قيم الزوجة التي تنبني على الحرية وعدم الخضوع، وقيم الزوج التي ترغم الزوجة على الامتثال له ولهيمنته ما يسبب مجموعة من التوترات التي تعبر عن خلل وظيفي.

ولمحاولة التحقق أكثر من نتائج هذا الجدول سألنا المبحوثين عن رأيهم في تسبب حرية خروج الزوجة ودخولها إلى بيتها في إحداث الطلاق، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

الجدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة حول رأيهم في حرية خروج ودخول الزوجة وسهر الزوج خارج البيت اللذان يتسببان في الطلاق.

حرية خروج الزوجة، وسهر الزوج		التكرارات	%	التكرارات	%
ذكور	نعم	23	38.33	17	28.33
	لا			06	10
إناث	نعم	37	61.67	29	48.33
	لا			08	13.33
المجموع		60	%100	60	%100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتبين لنا أن النسبة الأكبر من الذكور التي تساوي 28.33%، تعتقد أن حرية الزوجة في الدخول والخروج من البيت هو سبب من أسباب الطلاق، وتتراجع نسبة المعارضين لهذه الفكرة، ولا تتجاوز نسبة 10% فقط.

بينما تعتقد ما نسبته تساوي 48.33% من النساء المطلقات أن كثرة سهر الزوج خارج البيت هو سبب من الأسباب الرئيسية للطلاق، مقابل معارضة ما نسبته 13.33% لهذه الفكرة.

وقد تدعم هذه النتائج قول إحدى المبحوثات أثناء مقابلتنا لها ما معناه أن شباب اليوم هو عكس شباب الأمس، فهم لا يعرفون معنى المسؤولية، حتى بعد زواجهم لا يزالون يتجمعون مع أصدقائهم أكثر من بقائهم في البيت مع زوجاتهم وأولادهم، فيسهرون أحيانًا إلى أوقات متأخرة من الليل في جلسات سمر وضحك ولهو مع أصدقائهم ولا يبالون.[1]

وتعكس هذه النتائج المتحصل عليها حضور الثقافة التقليدية بقيمها، رغم ما يبدو عليه الأفراد من انفتاح على الثقافات الأخرى، وتأثرهم بها؛ إذ لا يزال الزوج يرغب في التحكم في خروج ودخول زوجته إلى البيت، ومعرفة كل صغيرة وكبيرة عنها، وعن تحركاتها، كنوع من فرض السيطرة والإخضاع، ولا يختلف الوضع كثيراً لدى المبحوثات المطلقات اللائي يرفضن سهر الزوج خارج البيت، والتمتع بوقته بشكل مستقل وحر.

ما يعني وجود تضارب بين القيم الثقافية التقليدية التي تقيد الزوج في دائرة محيطه الأسري الممتد، وتزيد في تقييد الزوجة أكثر في دائرة بيتها وزوجها وأولاده والقيم الحديثة التي تؤمن بالاستقلالية والحرية الشخصية.

[1] مقابلة مع إحدى المبحوثات ل.خ، 58 سنة، أثناء تسليمها الاستبيان بوسط مدينة تيسمسيلت.

ومن شأن ما تعيشه الأوساط الحضرية من تغيرات ثقافية غير مستقرة أن تجعل حدة هذا التضارب يشتد ويتحول واقعيا إلى حالات من اللا توازن الوظيفي وتنتجه منه أزمات اجتماعية تظهر على شكل تفكك اجتماعية وأسري.

الجدول رقم (16) يبين توزيع أفراد العينة حول فارق السن الكبير هو سبب الطلاق

فارق السن	التكرارات	%
نعم	48	81.67
لا	12	18.33
المجموع	60	%100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة يؤكدون أن فارق السن الكبير هو سبب الطلاق، وهذا بنسبة تقدر بـ 81.67% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذين يعارضون هذه الفكرة التي سجلت ما نسبته 18.33%.

لقد كانت ظاهرة فارق السن بين الزوجين، أي الزوج أكبر سنا من الزوجة أمر مقبول في المجتمع الجزائري، بل محمد في الماضي، وتفضل الأسر تزويج أبناءها بزوجة صغيرة السن حتى تتمكن من تربيتها بيديها، وتخضعها لها، وبالانفتاح على ثقافات أخرى، وتدرج الفتيات عبر الأطوار التعليمية لم يعد من الممكن الظفر بفتاة صغيرة السن للزواج إلا ناذرا، وحين يتم ذلك يصبح الفارق العمري بين الزوج والزوجة بمثابة فارق في الوعي والطموح والنظرة إلى الحياة والتوقعات المستقبلية للعلاقة الزواجية بحكم الاختلاف الثقافي بين جيل الزوج وجيل الزوجة، وسرعان ما يحدث التصادم، ويتحول إلى خصام وخلافات لا حد لها، وقد يتطور الوضع ويستحيل بذلك استمرار الزواج عندها، ويمكن التعبير عن استمرار هذا النوع من الزواج بفارق عمري كبير بين الزوجين بحالة عدم التكيف مع متطلبات التغيرات الثقافية التي تشهدها المناطق الحضرية في عمومها.

وللتحقق من هذه الحالة، سألنا المبحوثين عن إمكانية تسبب عامل آخر تتبناه الثقافة التقليدية الجزائرية وهو عدم التعرف على الطرف الآخر إلا بعد الدخلة وتسبب ذلك ي حدوث الطلاق، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

الجدول رقم (17) يبين توزيع أفراد العينة حول عدم التعرف على الطرف الآخر قبل الزواج هو سبب الطلاق

عدم التعرف بالطرف الآخر	التكرارات	%
نعم	34	56.67
لا	26	43.33
المجموع	60	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة يؤكدون أن عدم التعرف على الطرف الآخر قبل الزواج هو سبب من أسباب الطلاق وهذا بنسبة تقدر بـ 56.67% وهي أعلى نسبة مقارنة بالمبحوثين المعارضين للفكرة، والذين يمثلون ما نسبته 43.33%.

عدم التعرف على الشريك إلا بعد الزواج يعبر عن ممارسة تقليدية كانت منتشرة في الجزائر عموما، وبخروج الإناث إلى الفضاءات المختلفة لغرض التعلم والعمل تراجعت هذه الفكرة في الأوساط الحضرية، غير أن من مر بها من أزواج وزوجات لا يزالون على قيد الحياة، وبعضهم لم يستطع رفض المسألة حينها نتيجة القهر الاجتماعي الذي كان ممارسا علية، بحكم أن الأمر طبيعي وفي أحيان أخرى يصبغ بالصبغة الدينية.

ونتيجة للتغيرات الثقافية التي تشهدها المجتمعات الحضرية لم يعد مقبولا أن يتزوج الفتى أو الفتاة دون أن يتعرف على شريكه قبل مرحلة الخطوبة، وتم تكييف المسألة حتى من جانبها الديني وأطلق على الفعل الاجتماعي الذي يمكن للفتى بمعرفة الفتاة بالرؤية الشرعية، كنوع من التكيف الاجتماعي والديني مع التغيرات الثقافية الحاصلة التي تقتضي المزيد من التكيف مع متطلباتها، والتي أضحت تتطلب التعرف الجيد على الشريك قبل الارتباط، ومعرفة مدى استعداداته للحياة الزوجية وشروطها الموضوعية، ولا نستبعد أن يتم إدراج الملف الطبي للزوجين لمزيد من التعرف على بعضهم البعض.

الجدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة حول تفتح الطرف الآخر في علاقته وتسبب ذلك في الطلاق

التفتح هو السبب	التكرارات	%
نعم	53	88.33
لا	07	11.67
المجموع	60	%100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، يتضح لنا أن معظم أفراد العينة من المطلقين محل الدراسة يؤكدون أن تفتح الطرف الآخر في علاقاته مع الرجال والنساء هو سبب من أسباب حدوث طلاقهم بنسبة تقدر بـ 88.33% وهي أعلى نسبة مقارنة بالذي يعارضون هذه الفكرة التي سجلت ما نسبته 11.67% فقط.

يبدو أن الثقافة التقليدية بقيمها لا تزال مترسخة في عقول الأفراد في المناطق الحضرية والتي تقتضي عدم الانفتاح في العلاقات الاجتماعية مع الأطراف الأجنبية عن الدائرة العائلية، وأي تواصل مع طرف آخر أجنبي قد يُعتبر خروجا عن الخط المرسوم والحدود المسلم بها، حتى عبرت إحدى المبحوثات بوصف علاقات الأزواج بفتيات أجنبيات عن وسطهم العائلي بالمشكلة الجوهرية التي تهدد الحياة الزوجية، ولا تقبلها أي زوجة.[1]

وهو ما يعني أن هذه الثقافة التقليدية المرسخة في العقول لا تقبل الانفتاح في العلاقات، ولا تعترف بعلاقات الصداقة ولا علاقات الزمالة في العمل والتي تقتضيها التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة، وهو ما يعبر عن صعوبات في التكيف مع جملة هذه التغيرات التي تفرض بعضا من الانفتاح على الجنس الآخر، وتعزيز مستويات الثقة بين الأزواج.

[1] مقابلة مع المبحوثة ح.ف، 35 سنة، مطلقة منذ 8 سنوات، في مقر عملها بتيارت.

الجدول رقم (19) يبين توزيع أفراد العينة حول الاهتمام المفرط للطرف الآخر بالانترنت والفايسبوك المسبب للطلاق.

الاهتمام بالانترنت	التكرارات	%
نعم	41	68.33
لا	19	31.67
المجموع	60	%100

بعد القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، يتضح لنا أن أعلى نسبة من أفراد العينة المطلقين والمطلقات محل الدراسة يؤكدون أن الاهتمام المفرط للطرف الآخر بالانترنت والفايسبوك هو سبب الطلاق، والمتمثلة في نسبة 68.33% ، في حين أن المعارضين لهذه الفكرة لا تتجاوز نسبتهم حدود نسبة 31.67%.

وهو ما يعكس الاعتقاد الشائع بأن الانشغال الزائد بوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت قد يؤثر سلبا على العلاقات الزوجية، حيث يمكن أن يؤدي التفرغ للإنترنت إلى انخفاض التفاعل الحقيقي والواقعي بين الشريكين، وتتدنى مستويات اهتمام كل طرف بالطرف الآخر .

في المقابل، فإن معارضة هذه الفكرة قد تشير إلى وجهة نظر مختلفة بشأن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، باعتبار هذه الوسائل ما هي إلا متنفس للأزواج من ضغوط الحياة وغياب الفضاءات الترفيهية في الأوساط الحضرية، وتصبح بذلك الانترنت المتنفس الوحيد، لأنه لا مجال للمقارنة بالمجتمعات الحديثة التي تتوفر على مساحات التسلية والترفيه في أوساطها الحضرية والتي تغنيها من الإفراط في الإبحار في الانترنت، والفايسبوك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي.

ما يعني أن التغيرات الاجتماعية والثقافية قد شكلت ضغوطاً على الأفراد في عمومهم وعلى الأزواج على وجه الخصوص، وفي غياب فضاءات التسلية والترفيه يلجأ العديد منهم إلى الوصول إلى حد الإفراط في استعمال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، كمحاولة للتنفيس والتكيف مع متطلبات التغيرات الثقافية التي تشهدها الأوساط الحضرية.

ولمزيد من التحق من النتائج المتحصل عليها، سألنا المبحوثين من المطلقين والمطلقات عن التنزه وتغيير الأجواء ودور ذلك في استمرار الحياة الزواجية أم انقطاعها، فكانت إجابتهم على النحو التالي:

الجدول رقم (20) يبين توزيع أفراد العينة حول عدم التنزه وتغيير الأجواء هو سبب الطلاق:

الاهتمام بالانترنت	التكرارات	%
نعم	40	%66.67
لا	20	%33.33
المجموع	60	%100

من خلال القراءة الإحصائية لنتائج الجدول أعلاه، يتبيّن لنا أن أكبر نسبة من أفراد العينة المطلقين والمطلقات محل الدراسة يؤكدون أن عدم التنزه وتغيير الأجواء هو سبب من أسباب اللجوء إلى إنهاء العلاقة الزوجية والطلاق وهذا بنسبة تقدر بـ66.67% مقابل تصريح ما نسبته 33.33%بعدم وجود علاقة بين غياب التنزه وتغيير الأجواء والطلاق

من الطبيعي أن يلجأ الأفراد في الحياة المعاصرة وما يترتب عنها من ضغوط وتوترات مستمرة من حين إلى آخر إلى محاولات تغيير الأجواء بالخروج بعيدا عن الأماكن المعهودة، وقضاء وقت هناك، والتنزه لكسر الروتين اليومي والتخلص من الملل المصاحب له، إلاّ أن قلة هذه الفضاءات أو عدم تأهيلها لوظيفتها أو حتى تدهور الوضع الاقتصادية للزوجين أو تردي الأوضاع الأمنية وغيرها من الأسباب قد تحول دون ذلك، فيسيطر حينها القلق والضجر والتوتر ما يسبب هزات مستمرة للرابطة الزواجية ويعرضها للتفكك.

لذلك اهتمت المجتمعات الحديثة بتوفير مثل هذه الفضاءات والاستثمار فيها ماديًا واجتماعيًا، وعدم الاهتمام بها في الأوساط الحضرية المعنية بالدراسة يشكل خللاً وظيفيا مهددا للاستقرار الاجتماعي، ما يعني أن وتيرة التغيرات الثقافية تسير بسرعة أكبر من سير تجهيز المرافق الضرورية لمتطلبات الحياة الحضرية المعاصرة.

نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

بعد عرضنا لنتائج الجداول الخاصة بقياس المؤشرات الميدانية المتغيرات الفرضية الثانية التي تتجلى في التغيرات الثقافية وعلاقتها بظاهرة الطلاق في الأوساط الحضرية، توصلنا إلى النتائج التالية:

– ترفض الزوجات تلك الثقافة التقليدية التي تشدد على مبدأ طاعة الزوج والخضوع وقبول كل أشكال السيطرة عليها، في حين يرى الأزواج عكس ذلك تماما أي من واجب الزوجة أن تطيعه وتخضع له، ويواجه بذلك تلك التغيرات الثقافية التي تمس قيم الطاعة والخضوع والسيادة الذكورية، ويقاومها لأنها لا تخدمه، ويعتبر الخروج عن هذه القيم التقليدية تمردا وإنقاصا من رجولته.

– تعتقد ما نسبته تساوي 48.33% من النساء المطلقات أن كثرة سهر الزوج خارج البيت هو سبب من الأسباب الرئيسية للطلاق، الأمر يعكس حضور الثقافة التقليدية بقيمها، رغم ما يبدو عليه الأفراد من انفتاح على الثقافات الأخرى، وتأثرهم بها؛ إذ لا يزال الزوج يرغب في التحكم في خروج ودخول زوجته إلى البيت، ومعرفة كل صغيرة وكبيرة عنها، وعن تحركاتها، كنوع من فرض السيطرة والإخضاع، ولا يختلف الوضع كثيرا لدى المبحوثات المطلقات اللائي يرفضن سهر الزوج خارج البيت، والتمتع بوقته بشكل مستقل وحر.

– يؤكد ما نسبته تساوي 56.67% أن عدم التعرف على الطرف الآخر قبل الزواج هو سبب من أسباب الطلاق، وتعبر هذه الممارسة عن الثقافة التقليدية كانت سائدة في كل الأوساط، وقد اقتضت التغيرات الثقافية التراجع عن هذه الممارسة بتراجع السلطة الأبوية والذكورية على وجه الخصوص، واستمرارها هو تعبير عن العجز عن التكيف مع متطلبات التغيرات الثقافية الحاصلة.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ تحقق الفرضية الفرعية الثانية لهذه الدراسة، وبالتالي بإمكاننا القول: أن للتغيرات الثقافية التي تشهدها المناطق الحضرية تأثيرًا واضحًا على رفع معدلات ظاهرة الطلاق فيها.

النتائج العامة للدراسة:

- تمس ظاهرة الطلاق كل الفئات العمرية، وتنتشر بشكل أكبر بين الشباب، ما قد يعكس ذلك تحديات معينة منها التغيرات الاجتماعية والثقافية ومجموعة من الضغوط التي تواجه هذه الفئات العمرية، مقارنة بالفئات الأكبر سنا والتي لم تؤثر فيهم مثل هذه التحديات، نظرا لصلابة الثقافة التقليدية التي اكتسبوها عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تعرضوا لها في زمن لم يشهد تغيرات كثيرة وكثيفة مقارنة بالأجيال اللاحقة.
- تعتبر الفئات ذات المستوى التعليمي المقبول أي الثانوي والجامعي أكثر عرضة للطلاق، لأن ولوج المؤسسات التعليمية يسمح بالانفتاح على مختلف الجماعات الاجتماعية، كما يتعرف المتعلم فيها على الثقافات الأخرى، عن طريق الاحتكاك الثقافي في المؤسسات التعليمية، أو عن طريق محتويات المقررات الدراسية تصبح هذه الفئة الأكثر طلبا لحقوقها وإصرارا على مواجهة القيم التقليدية الموروثة.
- تشكل الفئة التي تراوحت فترة زواجها من سنة إلى ثلاث سنوات الفئة الأكثر عرضة للطلاق، ما يدل على أن السنوات الأولى زواج هي الأكثر تحديا، بحيث تتحلى في هذه الفترة مدى قدرة الزوجين في تنفيذ الوعود السابقة المرحلة الزواج، كوعود مواصلة تعلم الزوجة، أو عملها كاستجابة للتغيرات الاجتماعية، وقد يكون ذلك راجع إلى صعوبات التي يواجهها الزوجان في عملية محاولة التكيف مع الحياة الزوجية المعاصرة ومتطلباتها.
- بينت الدراسة الميدانية أن أغلب المطلقين هم ممن لم ينجبوا في فترة الزواج، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن الأزواج غير المتحبين للأبناء هم أكثر عرضة للانفصال بعد مدة، كما يمكن أن نستنتج أن الثقافة التقليدية التي تحث الأزواج الجدد على الإنجاب المبكر كنوع من التعبير عن الرجولة" من جهة، وكتقييد للزوجة قد تراجعت أمام التغيرات الاجتماعية التي فرضت ثقافة تربط بين السعادة وقلة أبناء الأسرة.
- زادت التغيرات الاجتماعية التي يشهدها الوسطان الحضريان من المتطلبات الحياتية، حتى تحولت بعض الأمور الثانوية إلى متطلبات أساسية، ما أدى إلى ثقل الحمل على الزوج بصفة خاصة، وجعل عناصر الأسرة النووية تكثف من متطلباتها المختلفة، وتطالب الزوج بتقليص دوره الاجتماعي خارج الأسرة، وتحاول حصر دوره في الاهتمام بحياته الخاصة، والالتزام بواجباته الاجتماعية اتجاه أسرته النووية.
- لم تتأثر أغلب حالات الزواج الخارجي بالطلاق، مقارنة بحالات الزواج الداخلي، بالرغم من أن الاعتقاد السائد. للروابط الزواجي عن طريق التدخل لحل النزاعات والخلافات المهددة لاستقرار مؤسسة الزواج.
- بتعزيز النوع الداخلي ساهمت التغيرات الاجتماعية في تراجع الثقافة التقليدية التي تجعل الزوجة ترضخ لسلطتها والاعتبارات العائلية التي تفرض عليها تحمل كل الخلافات والنزاعات بحكم أن الطلاق يشكل وصمة عار يلحق المرأة المطلقة بتحميلها مسؤولية عدم حفاظها على مؤسسة الزواج مهما كانت الظروف، وقلة صبرها كقيمة أساسية لإدارة العلاقات الزواجية.
- نسجل حضور الثقافة التقليدية بقيمها، رغم ما يبدو عليه الأفراد من انفتاح على الثقافات الأخرى، وتأثرهم بها؛ إذ لا يزال الزوج يرغب التحكم في خروج ودخول زوجته إلى البيت، ومعرفة كل صغيرة وكبيرة عنها، وعن تحركاتها، كنوع من فرض السيطرة والإخضاع، ولا يختلف الوضع كثيراً لدى المبحوثات المطلقات اللاتي يرفضن سهر الزوج خارج البيت، والتمتع بوقته بشكل مستقل وحر.
- أظهرت هذه الدراسة الميدانية أن فارق السن بين الزوجين كان أمرًا مقبولاً في المجتمع الجزائري، بل محمد في الماضي، وتفضل الأسر تزويج أبناءها بزوجة صغيرة السن حتى تتمكن من تربيتها بيديها، وتخضعها لها، وبالانفتاح على ثقافات أخرى، وتدرج الفتيات عبر الأطوار التعليمية، وبالغيرات الاجتماعية والثقافية لم يعد الأمر كذلك، تحول إلى سبب من أسباب

حدوث الطلاق، باعتبار أن هذا الفارق ما هو إلا فارق في الوعي والطموح والنظرة إلى الحياة والتوقعات المستقبلية للعلاقة الزواجية بحكم الاختلاف الثقافي بين جيل الزوج وجيل الزوجة، وسرعان ما يحدث التصادم، ويتحول إلى خصام وخلافات لا حد لها، وقد يتطور الوضع ويستحيل بذلك استمرار الزواج عندها.

- يبدو أن الثقافة التقليدية المترسخة في العقول، والتي لا تقبل الانفتاح في العلاقات، ولا تعترف بعلاقات الصداقة ولا علاقات الزمالة في العمل التي تقتضيها التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة، وهو ما يعبر عن صعوبات في التكيف مع جملة هذه التغيرات التي تفرض بعضا من الانفتاح على الجنس الآخر، وتعزيز مستويات الثقة بين الأزواج.
- فرضت التغيرات الاجتماعية والثقافية ضغوطاً على الأفراد في عمومهم وعلى الأزواج على وجه الخصوص، وفي غياب فضاءات التسلية والترفيه يلجأ العديد منهم إلى الوصول إلى حد الإفراط في استعمال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، كمحاولة للتنفيس والتكيف مع متطلبات التغيرات الثقافية التي تشهدها الأوساط الحضرية.

الخاتمة

الخاتمة

تعد ظاهرة الطلاق إحدى المؤشرات على التفكك الأسري والاجتماعي، لما ينتج عنها من الفصام للروابط الزواجية والأسرية واحتمال ضياع الأبناء، كما أنها تشير إلى فشل الزوجين في تحقيق وظائف الأسرة، والطلاق كظاهرة اجتماعية قديمة قدم عهد الإنسانية بالزواج، إلا أن تمثلات الأفراد لها قد تغيرت من زمن إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، فقد كانت تعاني المرأة المطلقة في المجتمعات التقليدية من النظرة الدونية ووصمة العار التي يلحق بها بتحميلها مسؤولية ذلك لعدم صبرها وتحتلها المتاعب والضغوط المختلفة، بينما لا يحدث الأمر نفسه للرجل المطلق، ومع ما تشهده المجتمعات الإنسانية من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية بدأت هذه الصور النمطية للمرأة المطلقة تتغير تدريجيا، وزادت حركات تحرر المرأة من الأمر بالدعوة إلى تعليمها وحقها في فرص العمل جنبا إلى جنب مع الرجل، وبانتشار هذه الأفكار في الأوساط الحضرية ظهرت سلسلة من التغيرات الثقافية التي زعزعت المنظومة القيمية للجماعات التقليدية، وساهمت في تأخير الأدوار التقليدية للمرأة باعتبارها أم وربة بيت.

لقد بينت هذه الدراسة هذا النوع من تأثير هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية على المرأة، ونمط تفكيرها ونظرتها للحياة، بحيث لم يعد الزواج هو هدفها الأساسي والنهائي، وبالتبع لم يصبح طلاقها يشكل لها عائقا أمام تحقيق طموحاتها ومكانتها الاجتماعية.

وبالرغم من ذلك لا تزال هناك بعض الزوايا التي لم تغطيها هذه الدراسة، ومن خلال التحقق الميداني تجلت أهميتها وتأثيرها على ظاهرة الطلاق، منها علاقة الوضع الاقتصادي المتدني والتصاعد المستمر لتكاليف المعيشة بظاهرة الطلاق وتطوراتها، كما لاحظنا رفقة الأستاذ المشرف ظاهرة ما يسمى بالطلاق المبكر، أي الذي يحدث خلال السنة الأولى زواج، وما قد ينجر عنه من تبعات متعددة، ما يجعل موضوعه جدير بتخصيص دراسات ميدانية مستقبلية لمعرفة العوامل المتحكمة فيها، وخلفياتها ونتائجها، وترجو من خلال هذه الدراسة أن تكون قد وفقنا، وقدمنا إضافة نوعية للدراسات السوسيولوجية في كليتنا وجامعتنا.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش

أولا: المعاجم والموسوعات والقواميس

1 – لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية تر خليل أحمد خليل منشورات عويدات المجلد الأول، بيروت، 1996.

2 بودون ريمون، وبوريكو فرنسوا، المعجم النقدي في علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، ط1، 1986.

3- دينكل ميشيل، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطباعة والنشر، بيروت، 1986.

4- مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، نشر مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، 2004.

5- عاطف، محمد غيث: قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العام للكتاب، الإسكندرية، 1979.

ثانيا: الكتب والمجلات:

6- إبراهيم، عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.

7- بوذراع، أحمد، التطور الحضري والمناطق المختلفة في المدن، منشورات طبعة باتنة، ب ص.

8- الزغبي، أحمد، عبد الرحمن ابن خلدون دراسة واعتناء ، دار الأرقم، ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بي من.

9- السيد، أحمد، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، ج 01، دار المعرفة الجامعية، مصر، الاسكندرية، 1990.

10- غيدنز، أنتوني، علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.

-11- الجولاني، فادية، تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، المكتبة المصرية الاسكندرية، 2006.

12- الخرابشة، عمر ومحمد عبد الله، أساليب البحث العلمي، 2 ، دار وائل، عمان، 2012.

13- عقيقي، محمد الخالق، بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، بور سعيد، 2011.

14- السعدني، عبد الرحمان محمد، مدخل إلى البحث العلمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

15- عبد المعطي، السيد، السيد الأسرة والمجتمع دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

16 العربي، بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة، بط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

17- بن حسين، العبد الكريم راشد، البحث النوعي نحو نظرة أعمق في الظواهر التربوية، نشر وزارة التربية، مجلة آفاق، ع125، الرياض، 2005.

-18- حسان محمود عبد الله، مشاكل الطلاق بين الشرع والعرف، ط 1 دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت،2006.

19- مكاوي، حسن عماد، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظريات المعاصرة، دط الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2006.

20- عبد المجيد، حنان محمد، التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث فرجينا الأمريكية: المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، و.م.أ، 2011.

21- حضور، يوسف، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994.

22- موسى، رشاد عبد العزيز، سيكولوجية القهر الأسري عالم الكتب، ب ط القاهرة، 2008.

23-شيا محمد، مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار وائل، عمان، 2008.

24-شفيق، محمد، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية المكتبة الجامعية، الاسكندرية 2000.

25- عوض، صابر فاطمة، خفاجة ميرفت على أسس ومبادئ البحث العلمي ، طأ ، مكتبة الاشعاع الفنية الاسكندرية،2002.

26- شوقي،عبد المنعم، مجتمع المدينة، ط 07، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

27 العمري، عبد الرحمن، التغير الاجتماعي، خاص في منتدى الجامعات السعودية، قسم علم الاجتماع 2004.

28- العيسوي، عبد الرحمن، سيكولوجية الطفولة والمراهقة دار أسامة للنشر، بي ط، الأردن،2009.

29- داود، عمر، التحوّل في العلوم الاجتماعية حدود المعنى وامتدادات المبنى في التحولات الاجتماعية والثقافية من منظور العلوم الاجتماعية، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)2018.

30- عمر، داود، التغير الاجتماعي، مطبوعة غير منشورة وموجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن خلدون السنة الجامعية 2021-2022.

31- كحالة، عمر رضا، الطلاق، ط 1 مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1982.

32- سي ناصر، غلال، البعد التكنولوجي في الحداثة، الأكاديمية العدد 10، القاهرة، 1993

33- عودة، محمد، التغير الاجتماعي وأساليب الاتصال، دن، القاهرة، دس.

34- قباري، محمد اسماعيل،مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي مواقف واتجاهات معاصرة، دار المعرفة الاسكندرية،1983.

35- الجوهري، محمد محمود وعدلي محمود الشمري، المشكلات الإجتماعية، ط 1 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

36- العكايلة، محمد سند، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، دار الثقافة، الأردن، ط1 2006.

37- الجوهري، محمد وشكري، علياء ، علم الاجتماع الحضري 01، دار المعارف، القاهرة، 1980.
38- بوخلوف، محمد، التحضر، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
39- الخواجة، محمد ياسر، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، ط1، دار مكانة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
40- الكردي محمود، التحضر دراسة اجتماعية، دار المعارف مصر القاهرة، 1986.
41- حسن، محمود، الأسرة ومشكلاتها، ب ط دار النهضة العربية للنشر والطباعة، 1981
42- كمال مسعودة، مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.
43 الفوال، مصطفى صلاح، علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، دس.
44- الخشاب، مصطفى، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
45 خليل عمر، معن، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق، عمان، ط 1، 2004.
46- خليل عمر، معن، علم اجتماع الأسرة، ط 1 دار الشرق للنشر والتوزيع عمان الأردن. 2000.
47- أبو سكينة، نادية حسن، مثال عبد الرحمن حضر العلاقات والمشكلات الأسرية دار الفكر، ط، عمان 2001.
48- تيماشيق، نيكولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، تر: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات:

49- كرابي، أمينة، طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري دراسة سوسيوا أنثروبولوجية الرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، شهادة دكتوره في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2016-2017
50- برغوثي، توفيق، تأثير الطلاق على التوافق الاجتماعي للمطلقين دراسة مقارنة بين المطلقين والمطلقات رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
-51- صلاح، علاء سلى أسعد، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية المدينة نابلس، أطروحة دكتوراه جامعة النجاح الوطني، كلية الدراسات العليا، 2006

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

52-Emil Durkeim, Introduction général à la sociologie de la famille, 1888 (forme PDF**)**
53-Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale, Le changement social, Édition HMH, Paris, 1968**.**

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كليـــة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة البحث

في إطار إنجاز مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماستر تخصص علم الاجتماع الحضري

بعنوان:

التغيرات الاجتماعية* وعلاقتها بظاهرة الطلاق

من إعداد الطلبة:

هدار سماح

إشراف:

د/ داود عمر

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تستخدم لأغراض علمية حيث سيتم التعامل معها بسرية، لذا نرجو منكم التعامل معها بكل صدق وموضوعية حتى يتسنى لنا الوصول إلى معلومات وحقائق تفيد دراستنا، ولكم منا فائق الشكر والاحترام لتعاونكم.

من فضلك ضع الإشارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك.

السنة الجامعية: 2023-2024

- لقد تم تعديل عنوان الدراسة حتى يسهل للمبحوثين فهمه، ويتم تجنب الغموض الذي قد يؤثر على استعداداتهم للتعامل مع أسئلة الاستمارة.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر عند الزواج:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐

من 40 إلى 49 سنة ☐ من 50 سنة فما فوق ☐

3- المستوى الدراسي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ جامعي ☐

4- مدة الحياة الزوجية:

الطلاق قبل الدخول ☐ أقل من سنة واحدة ☐ من سنة إلى 03 سنوات ☐

من 04 إلى 10 سنوات ☐ من 11 سنة فما فوق ☐

5- عدد الأولاد: لا يوجد ☐ ولدٌ واحدٌ ☐ ولدان ☐ أكثر من الولدين ☐

6- مكان السكن (اذكر المدينة، أو القرية):.....

المحور الثاني: التغيرات الاجتماعية.

7- السكن مع عائلة الزوج هو سبب من أسباب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

8- تدخل عائلة الطرف الدخر في أمور حياتنا الخاصة هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

9- الالتزامات الاجتماعية الكثيرة للطرف الأخر هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

10- كثرة أصدقاء الطرف الأخر هو سبب الطلاق بيننا: نعم ☐ لا ☐

11- تدخل أصدقاء الطرف الآخر يؤجج خلافاتنا مما ويسبب في طلاقنا: نعم ☐ لا ☐

12- اختلاف المستوى الاجتماعي بيننا هو سبب الطلاق: نعم ☐ لا ☐

13- الاختلاف بين مستوانا التعليمي هو سبب طلاقنا: نعم ☐ لا ☐

14- الزواج بأحد أقاربي هو الذي أدى إلى طلاقي: نعم ☐ لا ☐

15- زواجي المبكر هم سبب من أسباب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

16- فارق السن الكبير بيني وبين الطرف الآخر هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

17- أ- للزوج: حرية خروج ودخول زوجتي إلى المنزل هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

ب- للزوجة: كثرة سهر زوجي خارج المنزل هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: التغيرات الثقافية:

18- أ- للزوج: عدم طاعة الزوجة لي هو سبب طلاقنا: نعم ☐ لا ☐

ب- للزوجة: إصرار الزوج على السيطرة علي هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

19- عدم تعرفي على الطرف الآخر قبل الزواج هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

20- تفتح الطرف الآخر في علاقاته مع الرجال والنساء هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

21 – أ- للزوج: لجوء الزوجة إلى الشعوذة باستمرار هم سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

ب- للزوجة: تهديد الزوج بالتعدد باستمرار هو سبب طلاقي: نعم ☐ لا ☐

22- عدم التوافق الجنسي بيننا كزوجين هو سبب طلاقنا: نعم ☐ لا ☐

23- سبب طلاقنا هو: عدم ممارسة الشعائر الدينية ☐ الإفراط في ممارستها ☐

24- عدم التنزه وتغيير الأجواء هو سبب طلاقنا: نعم ☐ لا ☐

25- الاهتمام المفرط للطرف الآخر بالانترنت والفايسبوك هو سبب طلاقنا: نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: طبيعة الطلاق

26- تعرضت (ي) للطلاق: مرة واحدة ☐ مرتين ☐ أكثر من مرتين ☐

27- هل ترغب (ين) في الزواج مرة أخرى: أرغب بشدّة ☐ إن ساعفني الحظ ☐ لا أبدًا ☐

- لماذا؟ (في كلّ الحالات): .....

.....

28- كم دامت فترة الخطوبة في زواجك الأخير: الطلاق في فترة الخطوبة ☐ 03 أشهر ☐

بين 04 وسنة كاملة ☐ أكثر من سنة ☐

29- أيهما أفضل في نظرك (ي): العيش مرتبطًا بالزواج ☐ العيش بلا زواج ☐

30- تفضل (ين) الزواج: من الأقارب ومن نفس البلد ☐ من الأقارب ومن بلد مختلف ☐

من غير الأقارب ومن نفس البلد ☐ من غير الأقارب ومن بلد مختلف ☐

31- هل لديك ما تضيفه عن زواجك وطلاقك؟

.....

.....

.....

.....

.....

❁ شكرًا مرة أخرى على حسن تجاوبكم مع أسئلة هذه الاستمارة ❁